الجـزء الأول

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

الحالة الاقتصادية لفرنسا

قبل الثورة وبعدها

obeikandl.com

obeikandl.com

أن فساد النظام السياسى والاجتماعى فى فرنسا فى القرن الثامن عشر لم يكن وحده كافياً لقيام الثورة فى تلك البلاد، بل كان من العوامل غير المباشرة لقيامها، لأنه حمل الناس على السخط على الحالة الراهنة والتفكير فى أصلح الوسائل لتغييرها والتخلص من مساوئها، أما السبب المباشر لقيام الثورة فهو فساد الحالة الاقتصادية التى بلغت درجة لا يمكن احتمالها، نظراً لان الحكومة صارت عاجزة عن الحصول على المال اللازم لمصروفاتها المتعددة. ولا غرابة فى ان تكون الاسباب الاقتصادية هى التى دفعت فرنسا إلى الثورة إذ أن للماديات أثراً لا ينكر فى نفسية الانسان وتكوين مشاربه وآرائه، فقد يستطيع الإنسان أن يطمس بعض الحقائق ويتعامى عن بعض المساوئ، ولكنه لا يستطيع ان يتغاضى طويلاً عن آلام الجوع والفقر، أو ان يرضخ مستسلماً لمن يسلبه ثروته ويضيق عليه رزقه، أو يفسد عليه صناعته او زراعته، إذ عند ذلك ينطلق لسانه من عقاله، وتدب شجاعة المستميت فى قلبه، ويثور دفاعاً عن رزقه ومصالحه، مهما عرف عنه من الاستكانه وضعف العزيمة.

وقد كانت المساوئ الاقتصادية قبيل نشوب الثورة الفرنسية متعددة ويمكن تلخيصها فيما يأتى:

نظام الضرائب

ان طبقة صغار الملاك التى صارت بعد الثورة الفرنسية من اهم طبقات المجتمع وأشدها تمسكاً بالنظام الجديد ورضاء عنه، كانت قبل الثورة من اكثر الطبقات شخطاً على نظام الحكم وتشوقاً إلى تغييره، لأن المزارع الصغير الذى كان معتمداً على فلاحة ارضة للحصول على قوته وقوت أسرته، احتمل عبئاً هائلاً من الضرائب أثقل عاتقه وضيق عليه روقه، وماذلك إلا لأن كبار الملاك من الاشراف ورجال الكنيسة كانوا لا يحتملون نصيبهم من الضرائب، فبقى المالك الصغير وحده المصدر الرئيسى لا يراد الدولة وذلك فى وقت كثرت فيه المصروفات العامة، وبرعت فيه الطبقات الممتازة فى التفنن فى البذخ والترف.

ولقد كانت أهم معايب نظام الضرائب فى فرنسا ما يأتى:

١- **ظلمه**: إذ كان المالك الصغير على الرغم من فقره يحتمل وحده كثيراً من الضرائب التى يعفى منها الأشراف، مثل ضريبة العقار.

٢- **فداحته**: فأن المزارع كان ملزماً بدفع ضرائب متعددة ولأغراض متنوعة، فبينما كان يدفع للشريف فى مقاطعته كثيراً من الضرائب الاقطاعية كنصيب معين من المحصول وأجر محدد لطحن الغلال وعصر الكروم، فانه كان يدفع الزكاة للكنيسة ويسدد ما عليه من الضرائب للحكومة.

وقد قدر انه فى كل ١٠٠ فرنك من دخل المزارع كان الشريف يستولى على ما قيمته ١٤ فرنكاً والكنيسة على ١٤ فرنكاً والحكومة على ٥٣ فرنكاً، ولذا لا يتبقى للمزارع إلا ١٩ فرنكاً لسد حاجاته الكثيرة.

ويتبين من ذلك أن الضرائب كانت سبباً فى إفقار الشعب وبؤسه، مع أنها يجب أن ترمى إلى إسعاده ونفعه.

وكان فى مقدمة الضرائب التى شكي منها المزارعون ضريبتان:

(أ) ضريبة العقار (Taille) وكانت طبقة العامة تدفعها على ما تملك من حقول ومساكن.

(ب) ضريبة الملح (Gabelle) إذ كانت الحكومة تحتكر الملح وتحدد له اسعاراً مختلفة باختلاف الأقاليم، وتلزم كل فرد بشراء قدر معلوم من الملح كل عام.

٣- **طريقة جمع الضرائب**: كانت الضرائب غير محدودة المقدار ويكلف بجمعها الملتزمون الذين يتعهدون للحكومة بسداد الضرائب المطلوبة عن أقاليمهم، ثم يعمدون إلى جمع ما يمكن ابتزازة من الناس. فكان من يجسر على الظهور بمظهر الثروة والرخاء ينال نصيباً كبيراً من نصيب من يتظاهر بالفقر لكى يتخلص من تعسف الحياة. ولذا كان سكان الريف فى فرنسا مضطرين الى اخفاء ثرواتهم وحرمان أنفسهم منها، وكانت تظهر عليه مظاهر الانحطاط والفقر المدقع.

٤- **كثرة الضرائب غير المباشرة**: كالضرائب الجمركية والضرائب على السلع المحتكرة، وكان جميع السكان غنيهم وفقيرهم متساوين فى دفع تلك الضرائب، ولذا كان الفقراء اكثر شعوراً بها وتألماً من الأغنياء.

ولهذه الأسباب كانت حالة صغار المزارعين فى فرنسا مما يرثى له، فلا عجب إنهم قاموا بدور خطير إبان الثورة، فنهبوا أملاك الأشراف وأحرقوا قصورهم وشتتوا شملهم، وكانوا من اكبر أعوان الثورة فى نشر لهيبها فى كل أنحاء الريف.

تأخر الصناعـــة

كانت صناعة فرنسا فى القرن الثامن عشر اكثر تاخراً منها فى انجلترا، فقد نجحت تلك الدولة الأخيرة فى إدخال تعديل خطير على نظام الصناعة فيها بعد سنة ١٧٦٠، واكثرت من استخدام الآلات الحديثة وتعددت فيها المصنوعات الجديدة، واتسعت سبل العمل والرزق امام سكان المدن فيها، مما عاد عليهم وعلى البلاد كلها بالثروة الطائلة فى حين أن صناعة فرنسا بقيت يدوية ومتأخرة كما كانت فى العصور الوسطى، ولم تعرف كيف تستفيد من التحسينات الجديدة التى ادخلت على صناعة انجلترا بسبب قلة رؤوس الأموال فى فرنسا ولاتساع نفوذ النقابات الطائفية، وكثرة القيود التى أدخلت على صناعة انجلترا بسبب قلة رؤوس الأموال فى فرنسا ولاتساع نفوذ النقابات الطائفية، وكثرة القيود التى كانت تقيد بها حرية العمل والعمال.

النقابات الطائفية *(Guilds)*

قامت تلك النقابات فى فرنسا كما فى أغلب الدول الأوربية فى القرن الثانى عشر، وقد أدت فى مبدأ عهدها خدمات جليلة للصناعة، غير أنه فى القرن الثامن عشر أصبحت مساوئها اكثر من محاسنها وصارت من اكبر العقبات فى سبيل تقدم الصناعة.

تكوينها: كانت تتألف من المشتغلين بحرفة معينة سواء أكانوا من العمال المأجورين أم المستغلين لحسابهم الخاص. وكان شرط القبول فى عضوية النقابة أن يصل العامل إلى مستوى رفيع فى صناعته، وأن يقدم للنقابة تحفة فنية تثبت هذا التفوق.

أغراضها: كانت تلك النقابات ترمى الى خدمة أعضائها بكل الوسائل وأهمها ما يأتى:

١- المحافظة على رفع مستوى الصناعة وذلك بعدم الترخيص للعامل بممارسة مهنته الى ان ينضم الى عضوينقابته ولا يكون ذلك إلا بعد إثبات تفوقه فى عمله. وهذا هو السبب فيما خلفته لنا العصور الوسطى من البدائع الفنية الرائعة فى مختلف الصناعات.

٢- تقليل المنافسة بين أعضاء المقابة الواحدة لأن ذلك يعود بالفائدة على المنتج وإن أدى إلى الضرر بالمستهلك: وقد اتخذ تقليل المنافسة وسائل متنوعة كتنظيم الحصول على المواد الخام وتحديد الانتاج والأسعار والأسواق، وهى كلها عوامل مرتبطة بعضها ببعض. غير أن تقليل المنافسة أدى فى نهاية الأمر إلى تحديد عدد المشتغلين بمهنة معينة لكى لا يزيد الانتاج فتهبط الأسعار.

فوائدها: لم تكن فوائد النقابات الطائفية مقصورة على أعضائها، فأن رفع مستوى الصناعة وتقليل المنافسة بين الصناع يعود بالفائدة على المستهلك أيضاً، إذ كثيراً ما تؤدى المنافسة الشديدة إلى التغرير بالجمهور، وانحطاط السلع من حيث خاماتها وجودتها، هذا فضلاً عما يصيب ضحايا المنافسة من الخسائر الفادحة أو البطالة، ولذا ظهرت فوائد النقابات الطائفية واضحة فى العصور الوسطى عندما كان عدد السكان محدوداً وإقبالهم على المصنوعات قليلاً.

مضارها: أما فى القرن الثامن عشر فان تزايد عدد السكان ورغبتهم فى التوسع فى الانتاج اصطدمت بقيود النقابات الطائفية، فأصبحت تلك النقابات عاملاً من عوامل الجمود والتأخر لأنها كانت تقاوم كل جديد فى طرق الصناعة وتضيق سبيل العمل أمام الصناع، رغبة منها فى تحديد الانتاج وصار العامل الذى تحرم عليه النقابة الاشتغال بمهنة معينة ملزماً إما بالخضوع للنقابة او الخروج عن دائرة نفوذها فى المدينة، وممارسة عمله فى الريف، ولذا كثر التذمر والشكوى من النقابات سواء أكان ذلك من جمهور المستهلكين او المنتجين، وصار إلغاؤها فى طليعة الاصلاحات المطلوبة.

تأخر التجارة

كانت تجارة فرنسا كصناعتها أكثر تأخراً من تجارة أنجلترا فى القرن الثامن عشر- سواء من وجهة التجارة الخارجية ام الداخلية، وكان تأخر التجارة الخارجية راجعاً للأسباب الآتية:

١- تأخر الصناعة، فقد بقيت يدوية وقليلة الانتاج والتنوع، ولذا لم تكن فرنسا بحاجة الى كثير من المواد الخام كانجلترا، كما لم يكن لديها كثير من السلع المصنوعة التى يمكن تصديرها.

٢- فقد فرنسا لأغلب مستعمراتها فى أثناء القرن الثامن عشر، إذ نجحت انجلترا فى الاستيلاء على مستعمرات فرنسا الغنية كالهند وكندا ووسط الولايات المتحدة، وذلك بسبب كثرة مشاغل فرنسا الحربية فى أوربا وضعف قوتها البحرية بالنسبة إلى قوة انجلترا. وقد أدى فقد فرنسا لمستعمراتها الى نقص واضح فى تجارتها الخارجية وزيادة واضحة فى تجارة انجلترا، نظراً لما للمستعمرات من الأهمية التجارية الكبيرة للدول التابعة لها، فان تلك الدول تستطيع أن تحتكر ما تشاء من سلع مستعمراتها، كما تضمن تصريف غلاتها فى أسواق تلك المستعمرات والتغلب على كل منافسة اجنبية فيها.

٣- قلة رؤوس الأموال فى فرنسا بسبب الارتباك المالى الشديد الذى أصاب البلاد فى خلال القرن الثامن عشر، لذا حرمت تجارة فرنسا من الأموال اللازمة للصرف عليها وتشجيعها، وضعف روح الثقة فى النفوس.

أما التجارة الداخلية فقد كان تأخرها يرجع إلى العوامل السابقة ويضاف إليها ما يأتى:

١- ضعف القوة الشرائية بين عامة الشعب بسبب فداحة الضرائب وانتشار الفقر، فكان ما يتبقى من دخل الفرد غير كاف إلا لسد حاجاته الماسة، ولذا قل الشراء والتعامل إلى الحد الأدنى، وعلى الرغم من إغراق الطبقات الممتازة فى الترف وما استلزمه ذلك من كثرة المشتريات وتنوعها، فأن ذلك كان لا يعوض على التجارة ما فقدته من إحجام أغلبية الشعب عن الشراء بسبب الفقر.

٢- كثرة الجمارك الداخلية: كانت فرنسا مقسمة إلى مناطق جمركية عديدة على الرغم من وحدتها السياسية، فاذا انتقلت التجارة من منطقة إلى اخرى وجب عليها أن تدفع الضرائب الجمركية المفروضة، مما أدى الى غلاء ثمن السلع وقلة رواجها، وكانت تلك الحواجز الجمركية من أكبر العقبات فى سبيل انتشار التجارة كما نشأ عنها الأضرار الآتية:

(أ) اختلاف أسعار السلعة الواحدة فى المناطق الجمركية المختلفة، فبينما كان المنتجون يشكون فى منطقة من هبوط الأسعار بسبب وفرة إنتاج سلعة معينة وصعوبة تصريفها، كان المستهلكون فى منطقة أخرى يضجون من غلاء أسعار تلك السلعة بسبب كثرة الطلب عليها وقلة المعروض منها.

(ب) انتشار التهريب بسبب الرغبة فى التخلص من دفع الضرائب الجمركية العالية ولكثرة الأرباح الناتجة عن رواج السلع المهربة. ولا جرم أن التهريب يزيد كلما زادت القيود الموضوعة على التجارة، ويعتبر انتشار التهريب من اكبر الأخطار التى تهدد الأمن لأنه يؤدى إلى تكوين جماعات اجرامية كبيرة الثروة وكثيرة العدد والنفوذ، فتعمل على تقويض النظام ومقاومة الحكومة بكل الوسائل دفاعاً عن مكاسبها وأعمالها غير المشروعة.

لهذا كله كان شكان المدن فى فرنسا يضجون من سوء حالتهم الاقتصادية بسبب تأخر الصناعة والتجارة، وينظرون بعين الحسد إلى سكان المدن فى انجلترا الذين كانوا اسعد منهم حالاً بسبب تحررهم من القيود والأنظمة العتيقة، ولاهتمام حكومتهم بعمل كل ما يؤدى الى اسعادهم وتقدمهم. فلا عجب أن اصبح سكان المدن فى فرنسا لا يرون وسيلة للتخلص من المساوئ الاقتصادية التى انتابتهم إلا بتغير نظام الحكم الرجعى الذى خضعوا له قروناً عديدة، فكانوا من أشد أنصار الثورة والعاملين على فوزها.

اضطراب مالية فرنسا

إن فساد الحالة المالية فى فرنسا واضطراب شئونها الاقتصادية قبيل الثورة لم يكن من عمل لويس السادس عشر، بل كان من اهم ما ورثه عن آبائه عند ماتولى الحكم سنة ١٧٧٤، فقد كانت فرنسا عند توليته تشكو من مشكلتين ماليتين عظيمتين وهما: فداحة مصروفات الحكومة، وقلة إيراداتها.

فداحة المصروفات: كانت فداحة المصروفات ترجع إلى السببين الآتيين:

١- سنة الاسراف الشديد والغلو فى الترف التى أوجدها لويس الرابع عشر والتى كانت من أهم ما ميز حاشية ملوك فرنسا فى القرن الثامن عشر.

ولقد حاول لويس السادس عشر ان يضرب مثلاً صالحاً لحاشيته فعمد إلى الاقتصاد فى النفقات والابتعاد عن الترف ولكنه فشل فى محاولته.

٢- كثرة ديون الحكومة بسبب تعدد الحروب التى اشتبكت فيها فرنسا منذ عهد لويس الرابع عشر، ولم تجن منها البلاد سوى الهزيمة والخسائر الفادحة فى المال والرجال.

قلة الإيراد: أما قلة إيراد الدولة فكانت ترجع الى فساد نظام الضرائب وعدم مرونته، إذ كانت الطبقات الغنية والقادرة على دفع الضرائب الكثيرة معفاة من نصيبها العادل من تلك الضرائب. وكانت تقاوم كل محاولة ترمى إلى تحميلها عبئاً من الضرائب يتناسب مع ثروتها الطائلة. فى حين أن الطبقات الفقيرة كانت هي المورد الرئيسى لايراد الدولة وكانت عاجزة عن احتمال أية زيادة فى الضرائب.

محـــاولات الاصـــلاح

كان لويس السادس عشر ميالاً بطبعه إلى إصلاح ما فسد من النظام القائم وتطبيق ما يمكن تطبيقه من الآراء الحديثة التى ذاعت فى عصره. وقد اعلن فى السنوات الاولى من حكمة كما أعلن فى الساعة الاخيرة من حياته "أنه يحب شعبه" ولا ريب ان التاريخ لا يعرف دليلاً قوياً لدحض تلك العبارة، غير أنه لسوء الحظ فشل فى كل محاولاته لاصلاح الحالة، لأنه لا يكفى لتنفيذ الاصلاح توفر النية الحسنة من جانب الحاكم إذا كانت تعوزه الارادة القوية التى تتغلب على كل مقاومة.

ترجو: كانت الوزارة الاولى فى عهد لويس السادس عشر تحت رئاسة (موريبا) وكان أبرز اعصائها (ترجو) وزير المالية الذى كان من أنصار جماعة الفيزيو كرات واشتهر بنزاهته وكفاءته وقوة شخصيته. وعلى الرغم من أنه لم يحتفظ بالحكم إلا سنة وثمانية شهور، ومن أن اصلاحاته العديدة زالت بعد إقالته، إلا أن الناس فيما بعد كانوا ينظرون إلى عصره كأنه العصر الذى أتيحت لفرنسا فيه فرصة التخلص من خطر الثورة المحدقة بها لو أمكن تنفيذ الاصلاحات بيد حديدية. وقد عمل ترجو على إدخال النزاهة وحسن الإدارة فى أعمال الحكومة، وعلى إضعاف السلطة الكبيرة التى تتمتع بها الكنيسة، وعلى تعديل نظام الضرائب بما يتفق مع حاجة الدولة ومادئ الانصاف وعلى تحرير التجارة الداخلية والخارجية.

ولكن سياسته عرضته لمقت الطقبات الممتازة التى كانت لا ترضى بالتنازل عما تحسبه حقوقاً مكتسبة لها وتقاوم كل مساس بها، ولذا لم تجد تلك الطبقات مشقة فى استغلال ضعف الملك والتخلص من الوزير المصلح.

نيكر: تولى (نيكر) وزارة المالية بعد ترجو وكانت له خبرة مالية واسعة لاشتغاله قبل توليته الحكم

بأعمال المصارف (البنوك) فى جنيف، وكان حتى سنة ١٧٩٠ أحب رجال الدولة عند عامة الشعب فى فرنسا نظراً لنزاهته وسمو أخلاقه (١) ووثيق ارتباطه برجال الادب فى عصره. ولكنه لم يكن سياسياً كبيراً بقدر ما كان مالياً بارعاً، إذ أنه لم ير ضرورة لتغيير نظام الدولة المالى او الادارى تغييراً جوهرياً، متعقداً أنه يستطيع إصلاح الحالة بالتشدد فى الاقتصاد فى المصروفات العامة، وبمهارته فى الحصول على ما تحتاج اليه الحكومة من القروض بأقل الأرباح. ولكن محاولاته فشلت بسبب اشتباك فرنسا إذ ذاك مع انجلترا فى حر استقلال الولايات المتحدة. وقد رأى نيكر أن اضطراب مالية فرنسا بسب اشتراكها فى تلك الحرب لا يمكن معالجته إلا بالاستعانه بالرأى العام، فاصدر نشرة يشرح فيها للشعب سوء الحالة المالية، وبذا أغض حاشية الملك التى اعتبرت تلك النشرة سابقة خطرة لاثارة الرأى العام، ولذا أقيل نيكر من الوزارة سنة١٧٨١ ولم يعد إليها إلا بعد أن أزف الوقت وصارت الثورة على الأبواب.

كالن: تولى (كالن) وزارة المالية بعد نيكر وبقى فيها من سنة ١٧٨١ الى سنة ١٧٨٧ وكان يعتمد فى سلطته على رضاء حاشية الملك عنه، ولذا لم يعمل على كبح اسرافها وامتيازاتها، وكانت سياسته المالية تتلخص فى اقتراض ديون متوالية بأرباح متدرجة فى الارتفاع. ولكنه لم يلبث طويلاً حتى أيقن كسلفائه بأن حل المشكلة المالية يتوقف على مصارحة الشعب بحقيقة الموقف والاستعانة على الاصلاح بتعضيد الرأى العام، ولذا عمد الى استخدام إحدى وسائل الحكم التى كانت متبعة فى القرون السابقة وهى أن يدعو الملك مجلساً من "الأعيان" ليدرس الحالة المالية ويشير على الحكومة بما يراه من وسائل الاصلاح. ولم يكن لهذا المجلس أدنى صفة نيابية او سلطة فعلية إذ كان أعضاؤه من الطبقات الممتازة. وكان الرجاء معقوداً هذا المجلس ان ينصح بفرض الضرائب على تلك الطبقات ولكنه لم يفعل بل أشار بضرورة استدعاء "مجلس طبقات الأمة" لاعتقاده بأنه الهيأة الوحيدة التى تستطيع معالجة الحالة.

غير أن مجلس طبقات الأمة لم يسبق اجتماعه منذ سنة ١٦١٤ وكان لا يعرف شيئاً عن نظام اجتماعه ومدى سلطته سوى المؤرخون والمهتمون بدراسة أنظمة الحكم القديمة، وكان هذا المجلس عاجزاً بحكم تكوينه ونظام اجتماعه عن مساعدة الحكومة فى وقت محنتها، إذ كان نواب كل طبقة (وهى طبقة الأشراف ورجال الكنيسة والعامة) لا يملكون سوى عرض اقتراحاتهم على الحكومة ناء على ما يتجمع لديهم من

المطال المكتوبة التى يقدمها اليهم ناخبوهم، وبعد ذلك ينتهى عمل المجلس وينفض اجتماعه.

دى بريين – لما عجز "كالن" عن حل المشكلة المالية بمعاونة مجلس الأعيان، وبما أن الملك كان لا يرى فائدة من استدعاء مجلس طبقات الأمة تولى (الكاردينال دين بريين) وزارة المالية ليقوم بالمحاولة الأخيرة لانقاذ الموقف ورأى أن يستخدم الملك حقه اشرعى فى فرض الضرائب على الطبقات الممتازة، إذ أن سلطة الملك فى فرنسا شملت حق فرض الضرائب على من يشاء من السكان. غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل كسابقاتها لأن المراسيم الملكية كانت لا تصير نافذة فى فرنسا إلا بعد تسجيلها فى جمعية من المحامين تحمل أسماً غريباً ألا وهو "برلمان باريس" وقد رفض هذا البرلمان تسجيل المرسوم الملكى الخاص بفرض الضرائب على الطبقات الممتازة، وذلك اعتماداً على سخط الرأى العام على النظام القائم ولرغبته الشديدة فى التخلص من الحكم الاستبدادى وفى تكوين مجلس نيابى يتكلم باسم الامة ويعمل مافيه مصلحتها.

ونظراً لضعف إرادة لويس السادس عشر اضطر فى النهاية الى الاستسلام لقوة الرأى العام، فأقال الرأى العام، فأقال دى بريين وعين نيكر بدلا منه، ثم أمر باستدعاء مجلس طبقات الأمة فعقد اجتماعه لأول مرة فى مايو سنة ١٧٨٩ فى قصر فرسايل على مسافة ١٢ ميلاً من باريس.

النتائج الاقتصادية لقيام الثورة

إن أغلب النتائج الاجتماعية التى سبقت الاشارة اليها يصح اعتارها من النتائج الاقتصادية أيضاً، لأن تحسن حالة الفرد من الوجهة الاجتماعية لاد أن يعود عليه بالمنفعة المادية. فالغاء السخرة مثلاً وفتح أبواب الوظائف الرفيعة قد أزالا حيفا كبيراً عن عاتق أغلبية الشعب، كما أن ذلك أدى إلى زيادة مقدرة الأفراد على الكسب والتقدم المادى.

غير أن الثورة الفرنسية عملت مباشرة على تحسين الحالة الاقتصادية فى البلاد وذلك بالوسائل الآتية:

١ – **نشر الملكية الصغيرة**: كانت الملكية الصغيرة موجودة فى فرنسا قل قيام الثورة غير أنها لم تكثر وتصبح

من أهم ما يميز فرنسا اجتماعياً واقتصادياً إلا بعدها. ويرجع ذلك إلى حسن العلاقة الذى تجلى فى اجتماع الجمعية الأهلية فى ٤ أغسطس بين نواب العامة ونوا الأشراف والكنيسة لم يلبث طويلاً، وسرعان ما حل الخصام محل الوئام نظراً لتضار المصالح ينهم، ولما عجر الأشراف عن مقاومة الثوار سواء أكان لك الحيلة أم بالقوة عمدوا إلى المهاجرة من فرنسا الى الدول المجاورة لها كانجلترا وبروسيا والنمسا لكى يألبوا حكومات أوربا الرجعية ضد فرنسا الثائرة، وكان مجهود أولئك المهاجرين فى بث الدعوة ضد بلادهم من أكبر أسباب الحروب التى نشبت بين أوربا وفرنسا إبان الثورة. ولذا كان طبيعياً أن تعمد حكومة فرنسا إلى محاربة الأشراف بكل الوسائل بعد أن أثبتوا خيانتهم للوطن وانضمامهم الى جانب اعداء لادهم، فقتلت منهم من لم يتمكن من الهرب واستولت على جميع املاك الأشراف والكنيسة. وقضت ببيعها للمزارعين بأبسط الشروط، وذلك لكى تنتقم من أعداء الوطن وتعمل على تحسين حالة سكان الريف فى وقت واحد.

وقد نجم عن ذلك أن ظهرت فى فرنسا طبقة كبيرة من صغار الملاك كانت شديدة الاخلاص للثورة وعظيمة التمسك نتائجها، لانها حولت بؤسها نعيماً، وفقرها غنى، وشخطها قناعة ورضى، ولا ريب أن فرنسا جنت فوائد جليلة من انتشار الملكية الصغيرة فيها ويمكن تلخيصها فيما يأتى:

(أ) زيادة الانتاج الزراعى واتساع المساحة المزروعة، لأن المالك الصغير أكثر عناية باستثمار ارضه من المالك الكبير.

(ب) زيادة العدالة فى توزيع الثروة الأهلية. لأن مكاسب الزراعة صارت من نصيب عدد كبير من السكان عد أن كانت محصورة فى أيدى قليلة.

(ج) زيادة استقرار النظام الاجتماعى سبب رضاء المرزاعين عن حالتهم بدليل أنه على الرغم من تعدد الانقلابات السياسية فى فرنسا فى القرن التاسع عشر فان نظامها الاجتماعى بقى ثاتاً ومستقراً ولم يتغير بتغير الحالة السياسية.

(د) نمو الروح القومية وتحسن الروح المعنوية فى الشعب، إذ أن امتلاك الفرد لجزء من ارض الوطن من

أوى العوامل لزيادة احترامه لنفسه واهتمامه بشئون بلاده التى اصبح يـرتبط هـا برابطـة المصـلحة المادية المشتركة، فضلاً عن انه يشبع غريزة قوية فى جميع الناس، هي غريزة الملكية.

ولا جرم أن انتشار الملكية الصغيرة يعتبر حق أجل الخدمات الاقتصادية التى أدتها الثورة لفرنسا.

٢- إلغاء الحواجز الجمركية الداخلية وتحرير التجارة الداخلية والخارجية: كانت الجـمارك الداخليـة مـن أكبر العقبات فى سبيل رواج التجارة فى البلاد وأدت الى اختلاف أسعار السلع فى الاقاليم المختلفـة وانتشار التهريب واختلال الامن. ولذا كان إلغاؤها خدمة جليلة للتجارة الداخليـة التـى أخـذت تنتقل بلا عائق فى جميع أنحاء البلاد. وقد أكتفت فرنسا بوضع ضرائب جمركية معتدلة على حدودها الخارجية، وبذا كانت فى طليعة الدول المتبعة لحرية التجـارة، ممـا أدى إلى نشـاط تجارتهـا الخارجيـة نشاطاً واضحاً.

٣- إلغاء النقابات الطائفية وكل ما يحد من حرية العمل والعمال: أصدرت الجمعية الأهلية فى ١٤ يونيـو سنة ١٧٩١ قانوناً لتنظيم التجارة والمهن الحرة، غير أن هـذا القـانون كـان شـديد الغلـو فى تحظـير الارتباطات بين العمال بعضهم وبعض، أو بينهم وبين أصحاب الأعـمال، وذلـك خشـية أن تعـود النقابات الطائفية الى الظهور. فصار مما يعاقب عليه قانوناً إضراب العمال أو رفض أصحاب العمل تشغيلهم إلا بشروط خاصة. ولم تعترف الحكومة الفرنسية بحق العمال فى تكوين النقابات والدفاع عن مصالحهم المشتركة ولو أدى ذلك إلى الاضراب، إلا حوالى منتصف القرن التاسع عشر.

٤- تعديل نظام الضرائب بتقرير مبدأ مساواة جميع الأفـراد فى الخضـوع لنظـام الضرـائب وإلغـاء جميـع ضرائب العصر القديم التى كانت مجحفة بالشعب مثل ضريبة العقار وضريبة الملح والقضـاء عـلى أغل الضرائب غير المباشرة التى احتملها الفقير والغنى على السواء كالضرـائب الجمركيـة وأنـواع الاحتكار، وأوجدت حكومة الثورة كثيراً من الضرائب المباشرة لكي تميز بين الغنى والفقير، مثـال ذلك ضريبة العقار الثابته المقدار، وضريبة الدخل، وضريبة المهن التى يدفعها التجـار والمشـتغلون بالمهن الحرة.

وعلى الرغم من أن نظام الضرائب فى فرنسا قد تعدل كثيراً فى السنوات التالية إلا المبدأ الأساسى الذى اوجدته الثورة لم يتغير كثيراً، إذ بقيت الضرائب المباشرة أهم مورد لايراد الدولة بدلاً من الضرائب غير الباشرة.

الحالة الاقتصادية فى المانيا فى أوائل القرن التاسع عشر

التجارة: إن تاخر الحالة السياسية والاجتماعية فى المانيا كان له أسوأ أثر فى حالتها الاقتصادية، فان كثرة الولايات المستقلة كانت عقبة كبيرة فى سبيل رواج التجارة الداخلية، إذ كانت كل ولاية محاطة بحواجز جمركية عالية عاقت مرور التجارة منها وإليها، وكانت الولايات تختلف اختلافاً عظيماً فيما بينها فى قوانينها وضرائبها وأنظمتها الخاصة بالتجارة والصناعة، مما أدى الى زيادة عرقلة التجارة وتقليل مقدارها وتكبيلها بالأغلال الثقيلة. ولا ننسى ماكان يلاقية المسافرون والتجار من كثرة المتاعب والأخطار بسبب قلة الطرق البرية وعدم تمهيدها، وكثرة انتشار اللصوص والمجرمين فيها، وذلك فضلاً عن ضعف القوة الشرائية عند أكثرية السكان بسبب انتشار الفقر بينهم وانخفاض مستوى معيشتهم. ولذا كانت تجارة المانيا الداخلية ضئيلة وكاسدة، وكانت تجارتها الخارجية تبعاً لذلك لا تستحق الذكر.

الصناعة والرزاعة: أما الصناعة فقد كانت يدوية وعظيمة التأخر بسبب شدة سيطرة النقابات الطائفية عليها وتدخل الحكومات المستمر فى شئونها وفساد نظام الضرائب وفداحته. فى حين أن الزراعة كانت فى الخطاط كبير على الرغم من كونها المنهة الرئيسية للسكان، لأن القيود الكثيرة على ملكية الارض واستبدالها، والجهل المخيم عهلى طبقة المزارعين وسكان الريف عموماً لم يكن من العوامل المشجعة على تقدم الزراعة وحسن انتاجها. وبدلاً من أن يزيد رخاء طبقة صغرا المزارعين وبكثرعدد افرادها بمرور الزمن فانها كانت فى الخطاط مستمر لتحول المالك الصغير الى عامل اجير وذلك بسبب شدة فقره وجهله وارتباك شئونه اللمالية، أما فى فرنسا فان تلك الطقة كانت قبل الثورة فى تزايد مطرد، وبعد ما قامت الثورة عظم شأنها وصارت من أهم الطبقات فى المجتمع وأكثرها رضاء عن حالتها.

تأخر المدن: تأثرت مدن ألمانيا بكساد التجارة وتأخر الصناعة فنقص عدد سكانها واضمحل شأنها،

وكانت وقتئذ لاتضارع فى الثروة والرفاهية ما كانت عليه فى العصور الوسطى عندما قام اتحاد هنسا لتنظيم التجارة الأوربية وخدمتها. وقد تكون هذا الاتحاد فى القرن الثانى عشر واشتمل على نحو تسعين مدينة كبيرة تقع فى غرب المانيا وشمالها الغربى، وكذلك فى الاراضى المنخفضة وسواحل بحر بلطيق. وكان الاتحاد يهيمن على تجارة شمال أوربا فى الأخشاب والفراء والحوب، كما اشتغل بالتجارة مع الشرق عن طريقمصر والبندقية وجنوة، فلما اقفل طريق الشرق الادنى ومصر بعد الفتح العثمانى تحولت التجارة الى غرب أوربا والى طريق رأس الرجاء الصالح، ولذا حل الكساد والخراب بمدن هذا الاتحاد كما حل بمدن ايطاليا، وزالت سطوتها ورخائها واصبحت أثراً بعد عين، وصار استقلال مدن المانيا فى القرن الثامن عشر ومبانيها الجميلة وتحفها النفيسة مما لا يتفق مع ما وصلت إليه من الفقر والاضمحلال، ولا يقوم إلا بتذكير أهلها بعظمتهم التالدة وثروتهم البائدة.

ولعل حالة المانيا السيئة التى أوجزنا وصفها تحمل الانسان على الاعتقاد بأن المانيا كانت أحق من فرنسا بقيام الثورة فيها لكونها أكثر منها انحطاطاً واشد منها حاجة الى الاصلاح، ومع ذلك فقد بقيت المانيا هادئة عند ما اندعلت نار الثورة فى فرنسا، بل كانت فى طليعة الدول التى هاجمت فرنسا الثائرة وعملت على محاربة مبادئها الخطيرة بكل الوسائل، ويعلل عدم قيام الثورة فى المانيا بالأسباب الآتية:

١- **اليأس من الاصلاح**: لأن شدة تأخر ألمانيا دفعت بشعبها إلى اليأس من الاصلاح وإلى الرضوخ إلى حكم القضاء، فى حين أن الشعب الفرنسى كان أكثر رقياً من الشعب الألمانى، ولذا ضاق ذرعاً بما خضع له من القيود وكان عظيم الأمل فى التخلص منها دفعة واحدة.

٢- **قوة الرجعية فى المانيا** لكثرة الولايات المستقلة فيها، مما أدى إلى عظم نفوذ الحكومات الرجعية وسهولة القضاء على كل ما ظهر من بوادر الثورة فى أقاليمها الصغيرة. أما فى فرنسا فان تركز السلطة بأجمعها فى يد الملك كان من العوامل المساعدة على قيام الثورة فيها ونجاحها، لأنه بعد أن تجرد الملك من سلطته لم تبق فى البلاد قوة قادرة على الوقوف فى وجه الاصلاح فكانت فرنسا فى عهد النظام القديم تشبه إقليماً يحرسه حصن واحد، فلما سقط هذا الحصن فى أيدى الأعداء اضطر ذلك الاقليم الى التسليم وانهار النظام من اساسه. أما فى ألمانيا فقد كان للنظام القديم معاقل كثيرة، إذا سقط أحدها ثبت الأخرى او تقدمت لانقاذه، هذا فضلا عن أن أعداء هذا النظام

فى فرنسا كانوا أمة بأسرها، أما فى المانيا فكانوا فصائل صغيرة متخاذلة بسبب عدم اتحاد قوتها وقيادتها.

٣- **ضعف الطبقة المتوسطة فى المانيا** بعكس حالها فى فرنسا، فان أكثرية سكان الريف فى المانيا كانت خاضعة لنظام العبودية، أما سكان المدن فقد انقسموا بين كبار التجار وطبقة العمال المأجورين، ولم تكن لهم صلة كبيرة بسكان الريف او بسكان المدن الأخرى. ولذا حرمت ألمانيا من الطبقة التى كان فى مقدورها فهم الآراء الحديثة أو تولي قيادة الطبقات الفقيرة نحو الاصلاح، وقد رأينا فيما سبق كيف كانت الطبقة المتوسطة فى فرنسا المعمول الرئيسي فى هدم النظام القديم، فهى التى عضدت الحركة الفكرية الجديدة ونشرت مبادئها بين جميع الطبقات، وهى التى تصدرت زعامة الثورة وقادت جماهير العامة نحو النصر.

٤- **ضعف الحركة الفكرية**: ظهرت فى ألمانيا فى خلال القرن الثامن عشر حركة فكرية جديدة كانت كثيرة الشبه بالحركة المعاصرة لها فى فرنسا: وكان على راس تلك الحركة الكتاب والشعراء الخالدو الذكر مثل (جوته) و(شيلر) و(لنسج) وقد نجحت تلك الحركة فى إيجاد نهضة كبيرة فى ألمانيا، وإيقاظ الروح القومية الخامدة فى شعبها، غير أن العوامل التى حملت ألمانيا على الخضوع لحالتها السيئة، ومنعتها من الثورة فى وجه الفقر والاستبداد، أدت أيضاً إلى ضعف الحركة الفكرية فيها بالنسبة إلى ماكانت عليه من الأهمية فى فرنسا.

ومع ذلك فقد كانت ألمانيا فى مستهل القرن التاسع عشر تستقبل فجر عصر خطير من الاصلاح لم يترك ناحية من نواحى الحياة فيها إلا غيرها تغييراً جوهرياً. ولكن هذا الاصلاح لم يحدث كنتيجة لظروف داخلية معينة، كما كان الحال فى فرنسا، بل كنتيجة لظروف السياسة الخارجية، بعد أن انتهت الثورة فى فرنسا ويزغ نجم نابليون.

إخضاع نابليون لبروسيا

كانت بروسيا من أهم الدول التى تآلفت فيما بينها لمحاربة الثورة الفرنسية بعد ظهورها، ولكنها أخذت تنسحب تدريجياً من موقفها العدائى نحو فرنسا بسبب ضعف حكومتها وكثرة ترددها، ولما أظهرته فرنسا من قوة الشكيمة والمهارة الحربية الفائقة. غير أن انتصارات نابليون العديدة على النمسا

واستيلائه على أغلب ولايات ألمانيا الغربية أدى إلى إحراج بروسيا وإيغار صدرها نحوه، ولذا أعلنت عليه الحرب فى أواخر سبتمبر سنة ١٨٠٦، وكانت عظيمة الثقة بالنصر نظراً لما اكتسبت جيوشها من السمعة المجيدة والانتصارات العديدة فى عهد فردريك الأكبر.

غير أن نابليون تمكن من القضاء على الجيوش البروسية قضاء سريعاً وحاسماً فى معركتى (إينا) و (اورستاد) فى شهر أكتوبر من تلك السنة، وبعد أسبوع واحد دخل ظافراً فى برليم، ولم تلبث أن سلمت له جميع معاقل بروسيا دون أن تحاول الدفاع عن نفسها، ثم هرب ملك بروسيا إلى الحدود الشرقية وترك بلاده مرتمية تحت قدمى نابليون، وصار يحق لهذا أن يقول: " إن جيوش بروسيا قد تلاشت كضباب الخريف أمام الشمس المشرقة، وزالت بروسيا نفسها من الوجود".

وقد تمكن نابليون بعد قليل من التغلب على الجيوش الروسية التى كانت متحالفة مع بروسيا، وعقد بالاتفاق مع قيصر الروسيا معاهدة (تلست) فى ٧ يوليو سنة ١٨٠٧، وبهذه المعاهدة بلغ نابليون ذروة المجد، كما بلغت بروسيا أسفل درجات الحضيض، إذا اقتطع منها نحو نصف مساحتها فتحولت أملاكها فى بولندة إلى دوقية وارسو وصار يحكمها ملك سكسونيا الذى كان خليفاً لنابليون، وتكونت من أملاك بروسيا غربى نهر الألب مملكة وستفاليا وجلس على عرشها أخو نابليون، ثم ضمت الأراضى الألمانية الواقعة غربى نهر الرين إلى فرنسا مباشرة. ولم يكتف نابليون بذلك، بل إنه أمعن فى إهانة بروسيا وإذلالها، فبقيت الجيوش الفرنسية تحتلها إلى أن يتم دفع غرامة كبيرة وغير محدودة المقدار.

سببت تلك الصدمات المتتالية ذهول الشعب البروسى، وافقدته رشده فى بداية الأمر، ولكن سرعان ماتحول الذهول إلى سخط عام على النظام القائم، وعزيمة جبارة لتخليص البلاد من ورطتها وإزالة وصمة العار التى لحقت بها، إذ تبين للرأى العام أن ضعف بروسيا وهزيمتها لم يكونا نتيجة خور الشعب واضمحلاله، بل نشأ عن عجز الملك وسوء تدبيره، وعن فساد نظام الجيش وضعف قيادته، مع أن الجيش كان معقد آمال الشعب ومصدر فخاره.

وقد بذلت بروسيا مجهوداً شاقاً فى إصلاح شئونها ونجحت نجاحا فائقاً فى التخلص من ملمتها فى أقصر وقت، مما حمل نابليون فيما بعد على التصريح بأن اكبر غلطاته أنه وقت سيطرته على بروسيا لم يعزل ملكها ويقضي عليها قضاء مبرماً. وعسير علينا أن نعتقد بأن مثل تلك الخطط العنيفة كان من شأنها أن تحول دون نهضة بروسيا واستردادها لقوتها، وذلك نظراً لظهور الروح القومية بين شعبها، وما اتصف به من صلابة الخلق وقوة الشكيمة. وقد وصف الأستاذ "هندرسن" نهضة بروسيا العجيبة بالعبارة الآتية بعد" أن جرحت كرامة بروسيا ومزقت املاكها، وبعد أن سقط النقاب فجأة عن الفساد المتغلغل فى أنظمتها القديمة، وزالت ثقتها فى قادتها المجر بين وساستها المحنكين، وبينما كان جيش فرنسى مكون من ١٥٠.٠٠٠ مقاتل يحتل بلادها، ويتربص للفتك بها، وبينما كانت البلاد تحتمل غرامة حربية تتزايد فى مقدارها كلما سددت أقساطها، إذا ببروسيا تنهض من الحضيض، وتتخلص من الأوحال التى تردت فيها وعلقت بها، وتكون لنفسها جيشاً جديداً ونظامها جديداً للحكومة، ثم لم تكتف باسترداد كل مافقدت بل مهدت لنفسها ولألمانيا المتحدة الطريق الى مراتب من العز والرفعة لم تحلم بها من قبل".

الاصلاح فى بروسيا

كان من حسن التوفيق أن بروسيا وقت محنتها وجدت الزعماء الذين استطاعوا إقالة عثرتها وفك عقالها وإرشادها إلى طريق الخلاص والاصلاح إذ أنه على الرغم من المثل القائل، بأن الشدائد تخلق الرجال، فأن من مآسى التاريخ أن كثيراً من الدول لم تجد من ينقذها ويأخذ بناصرها عند ما اشتد الكرب وعظم الخطب. ولكن بروسيا وجدت وقتئذ كثيرين من الزعماء الذين اخلصوا فى خدمتها واحسنوا قيادتها. ولعل أعلاهم كعباً وأجدرهم بالذكر والتقدير الزعيمان الكبيران (فيخته) و(شتاين) وقد كان كل منهما يختلف عن الآخر فى مواهبه ووسائله لخدمة بلاده، ومع ذلك اشتركا فى شرف انقاذ الوطن، وليس من الميسور تفضيل أحدهما على الآخر. وذلك لأن "فيخته" كان الخطيب المفوه، والكاتب العبقرى والمفكر القدير الذى أيقظ روح الشعب، وأثار حميته، وأعاد إليه ثقته بنفسه، فى حين أن "شتاين" كان الادارى الحازم والسياسى البارع الذى سهر على تنفيذ الاصلاح من ناحيته العملية وقضى على أكبر مواقع الضعف فى إدارة الحكومة.

وفى أواخر سنة ١٨٠٧ بينما كانت الجيوش الفرنسية لا تزال محتلة برلين قام "فيخته" بالقاء سلسلة من المحاضرات العامة ليشرح لمواطنيه المبادئ السامية التى يجب أن يسترشد بها الفرد فى تنفيذ واجباته الوطنية والاجتماعية وبين أن الأنانية والانقسام أس المصائب التى انتابت ألمانيا وأضعفتها، ثم حث على ضرورة نشر التعليم العام وإزالة الفوارق بين الطبقات، الى غير ذلك من الاصلاحات المفيدة. وقد امتازت محاضراته ببلاغة العبارة وجلائها، وكثرة استشهاده بأمثلة عديدة من الدين والتاريخ والفلسفة، ولذا كانت مثيرة للنفوس، محركة للقلوب، فدبت فى الناس روح جديدة، وتنبهوا من غفلتهم، واجمعوا كلمتهم على المطالبة بالإصلاح.

أما "شتاين" فانه بعد ان خبر أغلب أعمال الحكومة فى السلكين الإدارى والسياسي، صار وزيراً للتجارة سنة ١٨٠٤ ونجح فى اثناء وزارته فى إلغاء الجمارك الداخلية فى بروسيا وإدخال كثير من الاصلاحات الضرورية للبلاد. ولكنه عندما حلت كارثة إيينا رفض الاشتراك فى الوزارة بعد تعديلها بسبب عدم موافقة الملك على تقليل نفوذ حاشيته، وهو النفوذ الذى كان غير متفق مع عدم مسئوليتها عن إدارة شئون الحكومة. ولكن لم تمض ستة شهور حتى اضطر الملك الى استدعائه للانتفاع بخبرته الواسعة وسياسته الحكيمة، فتولى "شتاين" رئاسة الوزارة فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٠٧ وهو متمتع بسلطة واسعة غير محدودة.

اصلاحات شتاين

ام تعمر وزارة "شتاين" طويلاً لأن الاصلاحات العديدة التى أدخلها فى عام واحد أثارت مخاوف نابليون، ولذا أرغم ملك بروسيا على إقالتها، ولكن هذه الفترة على قصرها كانت كافية لاحداث تغيير جوهرى فى حالة بروسيا من جميع الوجوه. ويرجع ذلك إلى أن شتاين كان أول سياسى ألمانى قبل "بسمارك" اعتقد بامكان توحيد ألمانيا سياسياً/ ورأى ضرورة العمل على تحقيق ذلك بكل الوسائل، كما أنه سعى الى تحويل بروسيا من مملكة مستبدة الى مملكة دستورية تقوم فيها الحكومة على أساس المسئولية الوزارية والإدارية الصالحة النزيهة. غير أن الوقت والظروف لم تسمح له بتنفيذ خطته، ولذا اكتفى بوضع الاصلاحات الآتية:

١- **توسيع سلطة الوزارة**: صدر فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٠٨ مرسوم بتعديل مظام الحكم فى بروسيا، فأصبح لتلك المملكة مجلس من الوزراء ممتع بسلطة واسعة، وبذلك تحددت سلطة الملك وقضى على نفوذه حاشيته، وصارت الوزارة قادرة على تنفيذ ما ارتأته من وجوه الاصلاح من غير هوادة ومن غير ان تلقى مقاومة جدية.

٢- **نشر اللامركزية فى إدارة الحكومة**: كانت سياسة المركزية من اكبر أسباب الضعف بروسيا، ولهذا اصدر "شتاين" فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٠٧ قانوناً بتنظيم المجالس البلدية والمحلية فى بروسيا، وبالغاء سلطة الأشراف على المدن والقرى التى زاد عدد سكانها على ٨٠٠ نسمة، وصار من حق تلك وكذلك الهيمنة على نظام الملكية الزراعية والتعليم والأمن العام، على أن تكتفى الحكومة بالأشراف على أعمال تلك المجالس دون التدخل المباشر فى شؤونها. وكان شتاين مزمعاً توسيع هذا النظام لكى يشمل جميع الأقاليم الريفية ولكن الوقت لم يسمح بذلك. ولا ريب فى ان قانون سنة ١٨٠٧ كان الأساس الذى قامت عليه الإدارة الداخلية فى بروسيا فيما بعد.

٣- **نشر الروح الدستورية**: كان الغرض الأول من اتباع نظام اللامركزية تعويد الشعب على حكم نفسه، ونشر الروح الدستورية بين افراده، وهى الروح التى بدونها يتعطل النظام الدستورى وتفسد إدارته. والمقصود بالروح الدستورية مجموعة من الصفات والفضائل التى تتعارض مع طبيعة الانسان، ولذا يصعب اكتسابها وضمان بقائها إلا بعد مران طويل، وأهم تلك الصفات هى: احترام حرية الرأى والخضوع لرأى الأغلبية ورعاية الأغلبية للأقلية والاعتراف بمبدأ تقسيم السلطات. وقد رأى "شتاين" كما يرى كثيرون غيره من المفكرين أن أحسن تمهيد لقيام النظام الدستورى هو تكوين الروح الدستورية فى الشعب وذلك بتعويده على حكم نفسه فى دوائر محلية ضيقة، ثم بعد ذلك يتدرج هذا النظام حتى يشترك الشعب فى حكم البلاد بأجمعها، بدلاً من اتباع عكس هذه الطريقة كما فعلت بعض الدول الأخرى.

٤- **إلغاء النظام الاقطاعى**: لكي يتمتع الشعب بما هو أهل له من الحرية والرفاهية، وقد تم ذلك بقانون صدر فى أكتوبر سنة ١٨٠٧، ولا ري فى أن هذا الاصلاح كان اجل خدمات "ستاين" لبروسيا، وقد نتج عن هذا القانون:

(أ) إلغاء العبودية والسخرة وكل ما يحد من خرية الفرد.

(ب) إلغاء جميع القيود الخاصة بامتلاك الاراضى وبيعها وتأجيرها

(ج) إلغاء جميع النتائج السيئة الناجمة عن نظام الطبقات، فأصبح الشريف حراً فى الاشتغال بما يشتغل به سكان المدن، وصار المزارع قادراً على ان يرتقى إلى مرتبة سكان المدن بل إلى مرتبة الأشراف.

وبعد انتهاء عصر "شتاين اتبع خلفه الوزير (هاردنبرج) سياسته فى الاصلاح، واصدر فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨١١ قانوناً ثضى بامتلاك المزارعين للاراضى التى فى حوزتهم على شريطة ان يتحفظ الاشراف بثلث تلك الأراضى فى مقابل نزولهم عن حقوقهم الاقطاعية القديمة.

وقد لقيت هذه الاصلاحات الخطيرة مقاومة كبيرة من جانب الأشراف ولكن الحكومة تمكنت من التغلب على ذلك بسبب اعتمادها على قوة الرأى العام، وعلى حرج مركز الأمة الذى استلزم ضرورة الهدوء والتعاون والتضحية من جميع الأفراد. هذا فضلاً عن انتشار العقيدة بأن بروسيا لن تستطيع طرد الفرنسيين من بلادها إلا إذا تحسنت إدارتها وارتفعت الروح المعنوية فى شعبها.

وبهذه الوسائل نجحت بروسيا فى سنوات قلائل فى التمتع بأهم الاصلاحات التى أوجدتها الثورة فى فرنسا، كالتخلص من مساوئ نظام الطبقات والقيود الاقطاعية الخ. وكان ذلك بفضل حكومة مستبدة متنورة عرفت كيف تستغل محنة البلاد السياسية ويقظة الرأى العام، فأدخلت كثيراً من الاصلاحات الجوهرية دون أن تستخدم وسائل العنف وإراقة الدماء كما فعلت فرنسا.

الاصلاحات الفرنسية فى ألمانيا

لم تتمتع بروسيا وحدها بالاصلاح فى ذلك الوقت، بل شاركتها فى ذلك كل ألمانيا، غير ان الاصلاح فى بروسيا تم بسبب ظروفها الداخلية وبمجهود حكومتها المستبدة، فى حين أن الاصلاح فى بقية ألمانيا نتج عن تاثير العوامل الخارجية. فان نابليون فرض ذلك الاصلاح على الأقاليم الألمانية التى وقعت فى يده او بقيت موالية له. وتم ذلك على النحو الآتى:

١- **الأراضى الواقعة غربى الرين**: كانت تلك الأراضى اكثر أجزاء ألمانيا ارتباطاً بفرنسا وتأثيراً بأنظمتها الجديدة، نظراً لمتاخمتها لفرنسا ولخضوعها لها منذ عهد الثورة. وقد ضم نابليون تلك الاراضى نهائياً

الى فرنسا فصارت حتى سنة ١٨١٤ مكونة لاربع مقاطعات فرنسية، ولهذا دخلت فيها جميع الاصلاحات الفرنسية دفعة واحدة. وقد رحب سكان تلك الاقاليم بالحكم الفرنسى لأنه حررهم من الخضوع للأشراف والكنيسة وجعلهم ناعمين بمزايا المساواة الحقيقية، ولذا نشأت بينهم، كما فى فرنسا، طبقة كبيرة من صغار الملاك، فتقدمت الزراعة، وارتفع مستوى المعيشة بين السكان، وكذلك انتعشت الصناعة وراجت التجارة بسبب تحررها من القيود التى كانت رازحة تحتها، ولتمتعها بإدارة حكومية حازمة وعادلة.

٢- **دوقية (برج)**: أنشأ نابليون تلك الدوقية على نهر الرين الأدنى لأغراض حربية، وأدخل فيها كثيراً من الاصلاحات الهامة كقانون نابليون ونظام الضرائب الفرنسى، وكذلك العملة والمقاييس والمكاييل الفرنسية، وأزيلت القيود التى منعت سكان المدن من امتلاك الاراضى الزراعية، وألغيت الجمارك الداخلية والنقابات الطائفية، وبدئ العمل فى كثير من المشاريع العامة المفيدة.

٣- **مملكة وستفاليا**: كانت تلك المملكة أهم الوحدات السياسية التى اوجدها نابليون فى ألمانيا، وقد أدخل فيها نظام الحكم النيابى وقانون نابليون، ونظام المحلفين عند نظر الجنايات، وكذلك فرض عليها نظام الحكم الادارى فى فرنسا وقتئذ، هذا فضلاً عن إلغاء العبودية وجميع القيود الاقطاعية وامتيازات الاشراف.

٤- **دوقية وارسو**: تألفت هذه الدوقية من الأملاك التى استحوذت عليها بروسيا عند تقسيم بولندة، واصبحت خاضعة لملك سكسونيا، ولذا لم تكن تحت سيطرة فرنسا مباشرة. وقد ادخلت فيها اكثر الاصلاحات السابقة كألغاء العبودية، وتحقيق المساواة امام القانون، والعناية بنشر التعليم العام. غير أن الاصلاخات كانت أقل ظهوراً منها فى الاقاليم السابقة لكونها أقرب الى الناحية النظرية منها الى الناحية العملية، إذ أن سكان تلك الدوقية لم يكونوا من الجنس الجرمانى بل من الجنس الصقالي.

٥- **الولايات الموالية لنابليون**: كانت بقية الأجزاء ألمانيا عدا ما سبق مؤلفة من ولايات مستقلة داخلياً مثل بفاريا وورتنبرج وسكسونيا، ولم تجسر حكوماتها الرجعية على مخالفة نابليون بل رغبت فى إرضائه والتقرب إليه باتباع سنة الاصلاح التى كان ميالاً إليها، وبذا انتشرت أغلب الاصلاخات السابقة فى تلك الولايات، ولكنها لم تبلغ من العمق والثبات ما بلغته فى بروسيا أو الأقاليم الخاضعة لفرنسا.

وبالجملة فأن حالة ألمانيا السياسية والاجتماعية تحسنت كثيراً فى ذلك العهد بفضل نفوذ نابليون، سواء أكان ذلك مباشرة أم بطريقة غير مباشرة. غير أن فوائد تلك الاصلاحات ولا سيما فى خارج حدود بروسيا، لم تظهر على حقيقتها وقتئذ بسبب كثرة الحروب القائمة وما استلزمته من التعسف فى جمع الضرائب ومعاملة الشعب.

وبعد أن دلت دولة نابليون وتحررت الأراضى الألمانية من الحكم الفرنسى حاول الأشراف والحكومات الرجعية إلغاء تلك الاصلاحات وإعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل ذلك، ولكنهم لم يفلحوا بسبب قوة تمسك الرأى العام بها، ومن هنا نشأت اهمية تلك الاصلاخات من الوجهة التاريخية. ويستدل على ذلك من أنه سنة ١٩٠٠ عندما كانت الأمبراطورية الألمانية بصدد وضع قانون مدنى جديد، واتضح أن نحو ١٧٪ من مجموع سكانها البالغ عددهم نحو ٥٠ مليوناً مازالوا خاضعين للقانون الفرنسى.

على أن الأقاليم الألمانية الواقعة فى حوض الرين كانت أكثر نجاحاً من غيرها فى الاحتفاظ بما اكتسبه من الاصلاحات الكثيرة، وذلك لأن طول مدة خضوعها للحكم الفرنسى أدى إلى تأصل تلك الاصلاحات فيها وشدة تمسك اهلها بها. ولذا بقيت تلك الأقاليم فى خلال القرن التاسع عشر نموذجاً لبقية أجزاء ألمانيا وقدوة لها فى الاصلاح.

الحالة الاقتصادية فى انجلترا فى القرن الثامن عشر

كانت انجلترا من الناحية الاقتصادية ممتازة عن بقية دول أوربا بالميزات الآتية:

انتشار الرخاء بين جميع الطبقات بسب وفرة الانتاج الزراعى والصناعى وارتفاع أجور العمال، وانخفاض الأثمان، ولذا كان خيز القمح هو الغذاء الرئيسى للفقراء فى انجلترا، فى حين كان الفقراء فى أوربا يقتاتون من خير الشيلم لرخصة، ولعل هذا هو السبب فى أن أوربا كانت أكثر تعرضاً للمجاعات من انجلترا، لأنه كلما قل محصول الشيلم عجز الفقراء عن الحصول على غذائهم لعدم وجود ماهو

أرخص منه، أما فى انجلترا فانه إذا اصيب محصول القمح بالنقض استطاع السكان أن يقتاتوا بما هو ارخص منه من الحبوب الأخرى.

وقد بدأ الرخاء فى انجلترا منذ القرن الرابع عشر بعد ما أصيب البلاد سنة ١٣٤٨ بوباء عظيم يسمى الطاعون الخطير فانه قضى على نحو ربع السكان ولهذا قلت الأيدى العاملة وارتفعت أجور العمال تبعاً لذلك، فى حين أن أسعار الغلات الزراعية لم تزد كثيراً، لأن أجور العمال لا تعتبر من العناصر الهامة فى مصاريف الانتاج الزراعى وفى تحديد أثمان المزروعات، بعكس المصنوعات فان أثمانها تتأثر كثيراً بما يطرأ على أجور العمال من زيادة أو نقص. ونتج عن ذلك أن زادت القوة الشرائية للطبقات الفقيرة فى انجلترا بسبب زيادة الأجور وعدم زيادة أسعار المأكولات، بينما ساءت حالة الطبقات الغنية نسبياً نظراً لزيادة مصاريف الانتاج الزراعى وعدم زيادة المكاسب الزراعية.

وقد حاول كبار الملاك أن يحرموا طبقات العمال والمستأجرين من المكاسب التى خصلوا عليها بعد الطاعون الخطير، وأن يعيدوا مستوى الأجور إلى ماكان عليه من الانخفاض، ولكنهم اصطدموا بثورة المزارعين التى قامت فى كل أنحاء انجلترا سنة ١٣٨١ وانتهت بتسليم كبار الملاك بمطالب العمال الزراعيين، فأخذت حالة هؤلاء، فى التحسن المطرد منذ ذلك الوقت. ولا ريب فى أن لثورة المزارعين أهمية تاريخية واقتصادية كبيرة فى انجلترا، لأنها كانت أول مظهر لشعور العمال بقوة اتحادهم وباهميتهم كعنصر من عناصر الانتاج الاقتصادى، ولانها ضمنت للطبقات الفقيرة فى انجلترا ما اكتسبته من مغانم، وشجعتهم على أن يطمعوا فى المزيد منها.

"أن ارتفاع أجور العمال ورخص أسعار حاجيات المعيشة قد جعل العمال أكثر رقياً فى مسكنهم وغذائهم وملبسهم من صغار الملاك الزراعيين فى بقية الدول الأوربية" وذكر (آدم سمث) فى كتابه الشهير (ثروة الأمم) " أن أنخفاض الأسعار لم يكن مقصوراً على الحبوب فحسب، بل شمل عدداً كبيراً من السلع حتى أن الطبقات العاملة والفقيرة استطاعت ان تحصل على غذاء صحى ومتنوع". وعندما انتهت حرب السنوات السبع سنة ١٧٦٣ وعاد الى انجلترا نحو مائة الف محارب ليبحثوا عن العمل والرزق فى بلادهم شهد "آدم سمث" فى موضع آخر من كتابه " بأن الظروف الاجتماعية

والاقتصادية كانت من التقدم والاستقرار بدرجة أنها لم تتعرض إلى انقلاب أو ازمة خطيرة بسبب ذلك".

كثرة صغار الملاك والمزارعين، بينما كانت الدول الأوربية فى القرن الثامن عشر تشكو من اتساع املاك الاشراف والكنيسة وحرمان اكثرية سكان الريف من الملكية، بل ومن الحرية الشخصية أيضاً، كانت انجلترا تنعم بكثرة عدد صغار الملاك والمزارعين فيها، وما تبع ذلك من العدالة فى توزيع الثروة الأهلية ورضاء سكان الريف عن حالتهم، وقد كان نحو ربع الاراضى الزراعية فى انجلترا فى القرن الثامن عشر ملكاً لصغار المزارعين الذين اشتغلوا لحسابهم الخاص، وكان عددهم من اسراتهم يبلغ نحو ربع سكان الريف.

ويعلل تحول الملكية الزراعية فى انجلترا من كبيرة الى صغيرة بما سبقت الاشارة اليه من أن الاشراف الذين كانوا مالكين اكثر اراضى انجلترا فى العصور الوسطى، كانوا فى حاجة مستمرة إلى المال لمتابعة حروبهم الداخلية، وقد رحبوا بتحرير سكان الريف من قيودهم الاقطاعية، ومنحوا أملاكهم إلى صغار المزارعين فى مقابل ما حصلوا عليه منهم من الضرائب النقدية. فلما حدث الطاعون الخطير سنة ١٣٤٨ أصبح موقف الاشراف وكبار المزارعين حرجاً بسبب زيادة مصاريف الانتاج الزراعي وعدم زيادة مكاسب الزراعة، واصبحوا مضطرين إلى اتباع إحدى الوسائل الآتية وهى:

- قبول تخفيض فى قيمة الايجارات الزراعية
- ممارسة الزراعة بأنفسهم والاستغناء عن نظام الايجار
- التسليم بقوة الظروف القاهرة والانسحاب من الزراعة تدريجاً، وذلك ببيع املاكهم او تأجيرها.

وقد فضلوا الطريقة الأخيرة لأن من شأنها ان تخلصهم من مشاغل عديدة، وتسمح لهم بتوظيف أموالهم فى نواحى أخرى كتربية الأغنام وبيع أصوافها ولحومها، أو الاشتغال بالصناعة والتجارة. وبهذه الوسيلة نشأت طبقة صغار الملاك والمستأجرين فى انجلترا، وكانت تلك الطبقة لا تشعر بما كان كبار الملاك يشعرون به من فداحة مصاريف الانتاج الزراعى، لأن المزارع الصغير يستخدم أبناء اسرته (بدون اجر) فى اعماله الزراعية.

وقد نشأ عن كثرة الملكية الصغيرة فى انجلترا أن الزراعة كانت متقدمة وكثيرة المكاسب على الرغم من تأخر أنظمتها ووسائلها إذا قورنت بحالتها فى القرن التاسع عشر، وكانت الزراعة وما صحبها من تربية الأغنام ومن صناعات منزلية عديدة، المهنة الرئيسية لاكثرية السكان. ولذا كانت انجلترا تنتج كل حاجياتها الزراعية وكان كل سكانها يقيمون فى الأقاليم الجنوبية والشرقية حيث تكثر السهول وتقل الامطار نسبياً.

انتشار الصناعة وتقدمها

على الرغم من أن الزراعة كانت المهنة الرئيسية لأكثرية السكان فى انجلترا فى القرن الثامن عشر فقد كانت الصناعة فى تقدم مطرد، وكانت أكثر رقياً منها فى بقية الدول الأوربية فى ذلك العصر، ويعزى ذلك إلى الأسباب الآتية:

١- توفر المواد الخام اللازمة للصناعة واهمها الصوف، فقد كانت انجلترا فى العصور الوسطى أغنى دول أوربا فى الأنواع الجيدة من الصوف واشتغلت بتصديره الى بلاد فلاندر التى تفوقت على غيرها من الدول فى صناعة المنسوجات الصوفية. ولكن سرعان ما تعلمت انجلرتا تلك الصناعة وشجعت مهاجرة البلجيكيين إليها إليها منذ عهد إدوارد الثالث فى القرن الرابع عشر، واستمرت تلك الصناعة فى تقدم حتى صارت أهم صناعات انجلترا ومنذ ذلك الوقت أخذت صادرات انجلترا من الصوف الخام تقل بقدر مازادت صادراتها من المنسوجات الصوفية، واخيراً أمتنع تصدير الصوف بتاتاً من تلك البلاد.

٢- استقرار الحالة السياسية فى انجلترا بعكس بقية الدول الأوربية التى تعرضت منذ القرن السادس عشر الى كثير من الاضطرابات السياسية وألوان الاضطهاد الدينى مما أدى إلى تعطيل الانتاج الاقتصادى فيها، ويظهر ذلك جلياً من دراسة تاريخ الأراضى المنخفضة التى كانت خاضعة لحكم أسبانيا، والتى تعرضت بسبب انتشار الديانة البروتستانتية فيها لأشد أنواع الاضطهاد، لا سيما فى عهد الحاكم الأسبانى المشهور ألفا فان مدينة انفرس التى كانت اكبر مراكز الصناعة والتجارة فى اوربا فى ذلك العصر تعرضت بأمره للنهب والسلب فى سنة ١٥٦٧ وسنة ١٥٨٥، ولذا هاجر من تلك البلاد الى انجلترا عدد كبير من الأغنياء والصناع، وصارت لندن منذ ذلك العهد أكبر مركز

تجارى فى اوربا. ويتبين من ذلك أن ماخسرته بلجيكا واوربا فى الصناعة عاد بالغنم الكبير على انجلترا فى هذا الميدان.

٣- اتباع انجلترا للديانة البروتستانتية وانتشار روح الحرية والتسامح الدينى فيها اكثر منه فى أية دولة اوربية اخرى. فان ذلك كان من العوامل الهامة فى تقدم تلك الدولة اقتصادياً، بل فى زيادة نفوذها سياسياً واتساع ممتلكاتها. وذلك لأن انجلترا كانت فى أواخر العصور الوسطى وبعدها موئلا للأجناس المضطهدة فى اوربا، فأتى إليها اليهود منذ القرن الخادى عشر، وعملوا بما اشتهروا به من المهارة المالية المتوارثة على تموين الصناعة والتجارة برؤوس الأموال اللازمة لها. وأتى إليها الفلمنكيون (سكان فلاندر او بلجيكا) فى القرن السادس عشر، وأسسوا فيها صناعات كثيرة كالأسلحة والساعات والقبعات، كما ضمنوا لانجلترا التفوق فى صناعة المنسوجات الصوفية، وهي أقدم صناعات البلاد واهمها. وكذلك أتى إليها الهيوجنو بعد ما ألغى ملك فرنسا لويس الرابع عشر قرار نانت سنة ١٦٨٥، وهو القرار الذى ضمن لهم حرية الديانة والعمل فى بلادهم. وقد كان الهيوجنو ابرع صناعة فرنسا واكثرهم تفنناً ومهارة، وبلغ عدد من هاجر منهم الى انجلترا نحو ٥٠ الف نسمة وحملوا معهم رؤوس أموال تزيد على ثلاثة ملايين جنيهاً، وأدخلوا فى انجلترا صناعات عديدة أهمها المنسوجات الحريرية والدنتلا والزجاج والورق.

اما ما اكتسبته انجلترا سياسياً من اتباع الديانة البروتستانتية فآيته أن الأمباطورية البريطانية تكونت فى الغالب مما استولت عليه انجلترا من ممتلكات الدول الكاثوليكية مثل أسبانيا وفرنسا، فقد سبقت تلك الدول انجلترا فى ميدان التجارة والاستعمار، وكان بينهما وبين انجلترا عداء مستحكم وحروب عديدة منذ عهد اليصابات فى القرن السادس عشر إلى عهد نابليون فى القرن التاسع عشر، وذلك بسبب تضارب المصلحة الاقتصادية والسياسية واختلاف المذاهب الدينية بينها وبين انجلترا، ولا يخفى ما كان للتعصب الدينى من السيطرة العظيمة على النفوس فى ذلك العصر. ولذلك لم تكن اعمال القرصنة التى قامت بها انجلترا لمحاربة تجارة اسبانيا، والتى انتهت بالقضاء على تجارة تلك الدولة وعلى اكثر ممتلكاتها، لغرض زيادة ثروة انجلترا وتجارتها فحسب، بل كانت لمعاكسة تلك الدولة الكاثوليكية واضعافها أيضاً.

٤- **ضعف النقابات الطائفية**: بسبب كثرة الصناعات المنزلية الريفية وانتقال الصناعات الكبيرة تدريجياً من المدن الى القرى المجاورة لها، لكى تكون خارجة عن قيود المجالس البلدية والنقابات الطائفية. وقد بينا فيما سبق أن صغار المزارعيم عملوا على زيادة دخلهم بالاشتغال بالصناعات المنزلية

بمساعدة نسائهم وأولادهم، وبذلك صنعوا المنسوجات الصوفية البسيطة والصابون ومستخرجات الألبان وغير ذلك مما احتاجوا اليه أو امكن تصريفه فى الأسواق المحلية الصغيرة.

أما انتقال الصناعات الكبيرة من المدن إلى القرى فقد حدث منذ القرن السادس عشر عندما شعر أصحاب تلك الصناعات بأن قيود النقابات الطائفية صارت فادحة وبأن من مصلحتهم الخروج عن دوائر اختصاصها فى المدن والانتقال بآلائهم وعمالهم إلى القرى القريبة منها. وبهذه الطريقة بدأت نهضة مراكز الصناعة الحديثة مثل منشستر وبولتن وليدز وهليفاكس. وقد حاول ملوك انجلترا فى ذلك العهد مثل هنرى السابع وهنرى الثامن منع هذا الانتقال الصناعى فعملوا على تقليل امتيازات النقابات الطائفية وسلطتها وتحديد مراكز خاصة لكل صناعة معينة، ولكنهم لم يفلحوا فى ذلك.

٥- **ظهور نظام المصانع**: اختلفت الصناعات القروية الجديدة اختلافاً كبيراً عن الصناعات المنزلية الريفية، ويصح اعتبارها نواة لنظام المصانع الذى ظهر فى القرن التاسع عشر، وذلك لأنها كانت قائمة على النظام الرأسمالى، فكل صناعة كانت خاضعة لشخص واحد، هو الذى يملك رأس المال ويوظف العمال ويهيمن على كل شئون العمل ويعنى بتصريف الانتاج الصناعى فى الأسواق. وكانت تلك الصناعات فضلاً عن حاجتها إلى رؤوس أموال كبيرة ولعدد كبير من العمال، تتبع مبدأ تقسيم العمل وكثرة الانتاج بعرض التجارة فى كل أسواق الدولة بدلاً من تموين الأسواق المحلية فحسب.

ويتضح من ذلك عظم الشبه بين تلك الصناعات ونظام المصانع الذى نعرفه فى الوقت الحاضر. غير أن تلك الصناعات على الرغم من قيامها على أساس النظام الرأسمالى، كانت لا تعرف الخصام المستحكم بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال، وهو الخصام الذى يعتبر من أكبر المشاكل التى تعانيها الدول الصناعية الحديثة. وما ذلك إلا لأن صناعات انجلترا فى ذلك العهد يدوية وصغيرة إذا قورنت بالصناعات الحالية، فكان نظام العمل يستلزم من صاحب رأس المال أن يشرف بنفسه على جميع شئون صناعته، ويتصل اتصالاً مباشراً بعماله، ولذا سهل التفاهم بينه وبينهم وحلت أسباب الشكوى قبل ان تستفحل وتؤدى الى الاصطدام وإضراب العمال.

رواج التجارة الداخلية والخارجية

كانت تجارة انجلترا الداخلية اكثر رواجاً منها فى فرنسا وألمانيا فى القرن الثامن عشر- بسبب عدم تعرضها للعقبات التى اعترضتها فى هاتين الدولتين. فقد كانت انجلترا خلواً من الجمارك الداخلية نظراً لضعف نفوذ الاشراف وقوة نفوذ الحكومة المركزية، كما كانت هناك عوامل عديدة دعت الى رواج التجارة الداخلية كتقدم الزراعة وكثرة العناية بتربية الأغنام، وضعف النقابات الطائفية وانتشار الصناعات اليدوية. وقى الحق أنه لم يعق رواج تلك التجارة سوى رداءة الطرق الداخلية سواء أكانت برية ان نهرية، وقلة الأمن فيها. ولذا كانت التجارة مقصورة على السلع الخفيفة الحمل والمرتفعة الثمن، وكانت فى الغالب لا تتعدى دوائر ضيقة، مما أدى إلى قلة التجارة فى الفحم نظراً لصعوبة نقله من مكان إلى آخر، وذلك على الرغم من أهميته للصناعة وللمعيشة فى تلك البلاد الباردة وكان أكبر مصدر له فى انجلترا هو مدينة نيو كاسل، بسبب وقوعها على البحر وسهولة نقل الفحم منها بالسفن إلى لندن وبقية الثغور الأخرى، وكذلك إلى المدن الواقعة على مجارى الأنهار الهامة.

ويستدل على أهمية التجارة الداخلية فى انجلترا ورواجها بالنسبة لما كانت عليه فى بقية الدول الأوربية من كثرة الأسواق السنوية التى عقدت فى انجلترا منذ القرن الحادى عشر، والتى كانت شديدة الشبه من حيث اهميتها بأسواق العرب فى العصر الجاهلى. وأشهر تلك الأسواق هى سوق ونشستر ى جنوب انجلترا، وسوق ستوربردج فى شرقها على مقربة من كمبردج، وكانت تلك الأسواق تعقد عادة فى شهر سبتمبر وتعرض فيها السلع المختلفة من كل أنحاء انجلترا ومن دول أوربا الشمالية والغربية، وقد اختفظت بأهميتها حتى ظهرت السكك الحديدية وطرق المواصلات الحديثة فغيرت معالم التجارة الداخلية.

أما التجارة الخارجية فقد بدأت صغيرة فى العصور الوسطى وكانت مقصورة على تبادل السلع بين انجلترا والدول الأوربية القريبة منها لاسيما الأراضى المنخفضة. ثم نشطت التجارة نشاطاً كبيراً فى القرن السادس عشر فى عصر الملكة (اليصابات) واستمرت فى تقدم مطرد حتى صارت انجلترا فى القرن الثامن عشر أكثر دول العالم رواجاً فى تجارتها الخارجية ويرجع ذلك التقدم السريع إلى ثلاثة أسباب:

(أ) تغيير أهمية موقع انجلترا الجغرافى بعد كشف امريكا سنة ١٤٩٢ وكشف طريق راس الرجاء الصالح سنة ١٤٩٨، فقد كانت انجلترا قبل ذلك واقعة على حافة العالم المتمدين فلم تستطع أن تساهم فى تجارة الشرق بسبب بعدها براً وبحراً عن طريق التجارة المارة بمصر وبلاد الشرق الادنى. ولهذا كانت مدن إيطاليا تحتكر تقريباً تلك التجارة الرابحة فى العصور الوسطى. أما بعد كشف امريكا وطريق إفريقيا الجنوبية فان التجارة قد انتقلت إلى غرب أوربا، وظهرت اهمية موقع انجلترا المتوسط بين أوربا وامريكا. ولذا استطاعت تلك الدولة ان تدخل فى ميدان المنافسة الشديدة لاكتساب الأسواق والمستعمرات.

(ب) براعة انجلترا فى الأعمال البحرية بسبب طبيعة بلادها وسليقة شعبها، ولذا تمكنت على الرغم من فقرها وقلة سكانها من التغلب على الدول التى سبقتها فى ميدان الكشف والاستعمار وأهمها أسبانيا وفرنسا.

(ج) اتساع أملاك انجلترا على حساب الدول المنافسة لها، فقد اشتبكت انجلترا من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، فى حروب عديدة مع اسبانيا وفرنسا، وبذلك حصلت على امبراطوريتها الواسعة. وكان غرض انجلترا الرئيسى من تلك الحروب كسب المغانم التجارية، نظراً لانتشار العقيدة فى تلك العصور بأن أضمن وسيلة لرواج التجارة هى احتكار الأسواق والقضاء على المنافسين فيها، ولا يتم إلا بالحرب.

ففى سنة ١٥٧٩ تحالفت انجلترا مع هولندة البروستانتية ضد أسبانيا الكاثوليكية، فحصلت هولندة على جزائر الهند الشرقية (وتعتبر أندونسيا أهم أجزائها) بينما خصلت انجلترا على عدة مستعمرات على الساحل الشرقى لأمريكا الشمالية، واهمها الأراضى التى تكونت منها مستعمرة فرجنيا سنة ١٦٢٤، وقد انتعشت تجارة انجلترا كثيراً بسبب انتصارها على اسبانيا فتكونت فيها كثير من الشركات التجارية الكبيرة مثل شركة الهند الشرقية التى تألفت سنة ١٦٠٠ واتسعت فى أعمالها ونفوذها حتى انتهت بضم الهند الى انجلترا سنة ١٨٥٨.

وفى سنة ١٦٥٥ استولت انجلترا على جزيرة جمايكا التى كانت تابعة لاسبانيا، وبذلك اكتسبت مركزاً هاماً للتجارة مع جزائر الهند الغربية. وفى نفس الوقت تخاربت انجلترا مع حليفتها السابقة هولندة بسبب تضارب المصالح التجارية بينهما، واغتصبت منها سنة ١٦٦٤ مدينة نيو أمستردام (التى صارت مدينة نيويورك فيما بعد)، ومنذ ذلك الوقت ضعفت قوة هولندة البحرية بقدر مازادت قوة انجلترا.

وعندما اتسع نفوذ لويس الرابع عشر ملك فرنسا وطمع فى ضم أسبانيا إلى فرنسا حاربته انجلترا من سنة ١٧٠٢ إلى سنة ١٧١٣، ولما انتصرت عليه حصلت على جبل طارق (وهو مفتاح البحر الأبيض المتوسط) وعلى جزيرة نيوفوندلند وإقليم نوفاسكوشيا وأراضى خليج هدسن، وبذلك وضعت انجلترا أساس ممتلكاتها الواسعة فى كندا.

وفى حرب السنوات السبع (١٧٥٦ – ١٧٦٣) عادت انجلترا بمساعدة بروسيا إلى محاربة فرنسا فى عهد لويس الخامس عشر، ولما انتصرت عليها غنمت منها مغانم كبيرة إذا استولت على بقية أنحاء كندا وعلى إقليم فلوريدة وكل أراضى الولايات المتحدة الواقعة شرقي المسسبى، وصارت لانجلترا الكلمة العليا فى الهند.

ولا جرم أن هذه العوامل الملائمة لتقدم تجارة انجلترا الخارجية لم تكن كافية وحدها لضمان ذلك التقدم، لو لم تكم صناعة انجلترا فى ذلك العهد قد بلغت من الرقى درجة تسمح لها بتموين الأسواق العديدة التى اكتسبتها بما تحتاج إليه من السلع. وقد بينا فيما سبق كيف تقدمت صناعة انجلترا منذ القرن السابع عشر، وشرحنا العوامل التى ساعدت على ذلك، ولهذا كان اتساع الطلب على المصنوعات البريطانية من الأسباب الهامة التى حملت المخترعين وقتئذ علي إعمال الفكر لتحسين وسائل الصناعة واستنباط الآلات التى تساعد على زيادة الانتاج ورخصة.

وقد نتج عن رواج تجارة انجلترا الخارجية ان تعددت فى انجلترا الشركات التجارية القائمة على مبدأ احتكار التجارة فى جهات مختلفة من الشرق والغرب وزاد نفوذ كبار التجار تبعاً لزيادة ثروتهم، حتى أن الملك جيمس الأول اوجد لقباً جديداً من ألقاب الأشراف وهو لقب (بارونت) وذلك لكي يرفع إلى

مرتبة الأشراف أولئك التجار الذين يتحفونه بهبة مالية كبيرة.

ومما يشهد بسرعة تقدم التجارة الخارجية أنها كانت فى عهد جيمس الأول تقدر بنحو ٢.٠٠٠.٠٠٠ جنية سنوياً، وفى سنة ١٧٠٣ (اى بعد نحو ١٠٠ سنة) صارت تقدر بمقدار ٦.٥٥٢.٠٠٠ جنية، وفى سنة ١٧٦٠ بلغت ١٤.٥٠٠.٠٠٠جنية. وكذلك تغيرت الأسواق التى اتجرت معها انجلترا فى هذه المدة تغيراً جوهرياً، فبعد أن كانت هولندة وفرنسا والبرتغال اكثر الدول تعاملاً مع انجلترا فى القرن الخامس عشر، صارت جل تجارة انجلترا مع ممتلكاتها الجديدة.

والآن وقد استعرضنا حالة انجلترا الاقتصادية فى القرن الثامن عشر يجب أن لا يغرب عن البال أنه بعد منتصف ذلك القرم حدث فى انجلترا انقلاب خطير فى الزراعة والصناعة أدى إلى تغير حالة البلاد الاقتصادية تغيراً كلياً. ونظراً لأهمية هذا الانقلاب وتشعب أسبابه ونتائجة راينا أن نفرد له أبحاثاً خاصة فى الفصول التالية.

openkandl.com

الزراعة فى أوربا فى القرن التاسع عشر

حدث فى انجلترا فى أواخر القرن الثامن عشر تغير بعيد المدى بليغ الآثار من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية، كان لا يقل فى خطورته عما حدث حينذاك فى فرنسا وألمانيا، غير أنه لم يرم إلى أغراض سياسية، ولم يكن نتيجة ثورة خطيرة مثل ما حدث فى فرنسا، ولا من ثمرات حكومة مستبدة متنورة، كما كان الحال فى بروسيا، وانما حدث تدريجياً ومن تلقاء نفسه بسبب تهيئ ظروف اقتصادية معينة كانت لابد مؤدية الى نتائج طبيعية محتومة. وعلى الرغم من ان هذا التغير الهائل كان فى بادئ الامر اقتصادياً واجتماعياً بحتاً، فقد انتهى إلى نتائج سياسية خطيرة كتدعيم الديموقراطية، وتوسيع حق الانتخاب لمجلس النواب والمجالس البلدية وتعديل الدوائر الانتخابية، والقضاء على ما تبقى للاشراف من نفوذ أو حقوق إقطاعية.

وينقسم التغير الاقتصادى العظيم الذى حدث فى انجلترا فى هذا العصر إلى قسمين كبيرين:

١- الثورة الصناعية.

٢- الانقلاب الزراعى.

ويرتبط هذان القسمان بعضهما ببعض ارتباطاً تاريخياً واقتصادياً عظيماً، بحيث لا تصح دراسة أحدهما ولا يمكن الالمام به وفهمه جيداً بدون دراسة الآخر واستيعابه. ومع ذلك فان هذا الارتباط الوثيق لم يمنع ان يكون لكل منهما خاص ونتائج مستقلة عن الآخر. ويجب علينا فى البداية أن تحدد بالضبط معنى الثورة الصناعية والانقلاب الزراعى لكي لا يكون هناك محل للبس فيما بعد.

لا يقصد بالثورة الصناعية جميع التغيرات الاقتصادية التى حدثت فى اوربا فى القرن الماضى، فان الثورة الفرنسية التى قامت من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٧٩٤، والاصلاح فى بروسيا الذى تم من سنة ١٨٠٧ الى سنة ١٨١٢، قد انتجا نتائج اقتصادية خطيرة، ذلك فان الثورة الصناعية لم تبدأ فى فرنسا إلا بعد سنة ١٨٢٥، ولم تبدأ فى بروسيا إلا بعد سنة ١٨٥٠، وانما المقصود بالثورة الصناعية ماحدث من التغير العظيم فى وسائل الصناعة وظروفها بسبب المخترعات الكثيرة والتوسع فى استخدام الآلات البخارية القادرة على الانتاج الكبير. وكان من اهم نتائج ذلك التغير قيام نظام المصانع واحتشاد السكان

فى المدن وقد حدثت تلك الثورة الصناعية فى انجلترا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر. وانتهت مرحلتها الاولى حوالى سنة ١٨٢٥.

اما الانقلاب الزراعى الذى حدث فى انجلترا فى نفس ذلك الوقت وفى بقية دول اوربا بعد ذلك، فان له معان تختلف باختلاف كل دولة ظهر فيها فالمقصود فى انجلترا ما يأتى:

١- تزايد عدد الملكيات الكبيرة على حساب عدد الملكيات الصغيرة.
٢- القضاء على الاراضى الشائعة التى انتفع منها صغار الملاك والمستأجرين، وتحديد الملكيات عموماً باقة الأسيجة حولها.
٣- تحول كثير من صغار الملاك والمستأجرين إلى عمال زراعيين.
٤- مهاجرة كثير من المشتغلين بالزراعة من الريف الى المدن للاشتغال بالصناعات الناشئة فيها.

حالة انجلترا الزراعية قبيل الانقلاب الزراعى

لقد شرحنا فيما سبق حالة الزراعة فى انجلترا فى القرن الثامن عشر، ولكي تفهم مغزى الانقلاب الزراعى ومداه نلخص تلك الخالة قبيل الانقلاب الزراعى فيما يأتى:

١- كانت الزراعة المهنة الرئيسية للسكان والمورد الرئيسى للثروة الأهلية ويستدل على ذلك من البيان الآتى الذى يدل على حالة انجلترا سنة ١٧٧٠.

مجموع السكان	عدد المشتغلين بالزراعة	عدد المشتغلين بالصناعة	مجموع الدخل الاهلى	دخل المشتغلين بالزراعة	دخل المشتغلين بالصناعة
٨.٥٠٠.٠٠٠	٣.٦٠٠.٠٠٠	٣.٠٠٠.٠٠٠	١١٩.٥٠٠.٠٠٠	٦٦.٠٠٠.٠٠٠	٢٧.٠٠٠.٠٠٠

ويستنبط من ذلك ان الفرق البسيط (نحو نصف مليون) بين عدد المشتغلين بالزراعة وعدد المشتغلين بالصناعة كان يقابلة فرق كبير (يزيد على الضعف) بين دخل كل فريق منهما. ويعلل ذلك بأن أسعار الغلات الزراعية كانت مرتفعة وانتاجها كبيراً، فى حين أن الانتاج الصناعى اليدوى كان صغيراً بالنسبة لعدد المشتغلين بالصناعة، وقد نجم عن ذلك ان انجلترا كانت قادرة على انتاج جل حاجياتها الزراعية، ولم يبدأ اعتمادها على الواردات الزراعية الاجنبية إلا بعد سنة ١٧٩٢، اى عندما أخذ سكان المدن فى التزايد السريع، وصار الطلب على الغلات الزراعية يفوق الانتاج المحلى.

٢- كانت الملكية الصغيرة منتشرة فى أنحاء انجلترا الزراعية، ولم تتغير انظمة الزراعة ووسائلها وانواع غلاتها عما كانت عليه فى القرون السابقة وذلك من حيث كثرة الاعمال اليدوية، وقلة العناية بالصرف والتسميد، واتباع نظام الثلاثة حقول بدلاً من نظام الدورة الزراعية. وقد بدأت الملكية فى التزايد تدريجياً فى القرن الثامن عشر، ولكنها لم تبلغ ما بلغته فيما بعد من الكثرة والاهمية.

٣- كان سكان الريف ناعمين بدرجة من الرفة لم يعرفها امثالهم فى بقية الدول الأوربية، لأن الرزاعة لم تكن المورد الوحيد للرزق فى الجهات الريفية بل صحبها دائماً صناعات يدوية منزلية قام بها النساء والرجدال فى اوقات فراغهم وكان اغلب انتاج انجلترا الصناعى فى اوائل ذلك القرن مستحرجاً من تلك الصناعات الريفية.

حالة انجلترا الزراعية بعد الانقلاب الزراعى

عندما انتهى الانقلاب الزراعى فى انجلترا فى الربع الأول من القرن التاسع عشر، تحسنت الزراعة تحسناً عظيماً فى انتاجها ووسائلها وغلاتها ولكن ذلك التحسن لم يلبث طويلاً إذ تحولت حالة الزراعة فى أواخر القرن إلى عكس ماكانت عليه من قبل، وذلك على النحو الآتى:

(أولاً) نقصت أهمية الزراعة وصارت الصناعة هى الأساس الاقتصادى لحياة الدولة. وعلى الرغم من ان الزراعة بقيت حتى اليوم اهم صناعة فى انجلترا، فقد نقص عدد المشتغلين بها إلى أقل من ١/ ١٠ من مجموع السكان وإن كانوا أكثر عدداً من المشتغلين بأية صناعة أخرى.

(ثانياً) زاد اعتماد انحلترا على الواردات الزراعية الأجنبية، لأن ما سببه الانقلاب الزراعى من زيادة الانتاج كان غير متناسب مع الزيادة السريعة فى عدد سكان المدن وما تبع ذلك من زيادة الطلب على الغلات الزراعية.

(ثالثاً) تغبلت الملكيات الكبيرة على الملكيات الصغيرة حتى صارت أنجلترا أقل دول العالم فى الملكية الصغيرة بالنسبة الى عدد المشتغلين بالزراعة فيها.

(رابعاً) ساءت حالة أهل الريف عموماً بسبب القضاء على الصناعات المنزلية ومهارة أغلب صغار الملاك والمستأجرين الى المدن أون تحولهم الى عمال زراعيين، مما الى نقص سكان الريف فى العدد وفى الثروة

والرفاهية.

ويظهر من ذلك السبب فى تسمية الانقلاب الزراعى بهذا الاسم، كما يتبين كيف هذا الانقلاب مبغوضآ من عامة المشتغلين بالزراعة بسبب الاضرار البليعة التى ألحقها بهم والتى كانوا عاجزين عن مقاومتها.

أسباب الانقلاب الزراعى وتطوره

أن تجميع روؤس الاموال الكبيرة فى أنجلترا بسبب طول ممارستها للتجارة منذ القرن السادس عشر، وتمتع كبار الملاك الزراعيين دون غيرهم بالجاهوالنفوذ فى المجتمع، دفع كبار الاغنياء من التجار والصناع الى توجيه بعض ثروتهم الى شراء الاراضى الزراعية لكى يصبحوا بذلك من فريق كبار الملاك، وينعموا بما نعم به هؤلاء من نفوذ سياسى وأحترام المجتمع لهم. وقد كانت أنجلترا حتى القرن التاسع عشر مشابهة لبقية الدول الزراعية من حيث تمجيدها للاهمال الزراعية دون غيرها من وسائل الكسب، فكانت كراهة الفرد فيها تقاس بقدر ما يملكه من الضياع الواسعة، كما كان الاشتغال بالتجارة والصناعة مرغوبآ عنه لاعتقاد الناس بأن تلق المهن لا تتفق مع نبل المحتد وسمو الاخلاق، مهما أصاب المشتغلين بها من النجاح والثروة. فلا غرابة أذن فى أن الاغنياء سعوا الى تحقيق أطماعهم الاجتماعية والسياسية باتباع الوسيلة الوحيدة الموصلة الى ذلك، وهى أمتلاك الاراضى الواسعة والاشتغال بالزراعة. ولذا أخذت الزراعة بعد منتصف القرن الثامن عشر فى التحول الى النظام الرأسمالى، كما تحولت الصناعة والتجارة اليه فى القرن السابق. على أن المساواة بين كبار التجار والصناع وبين كبار الملاك لم تتحقق الا منذمنتصف القرن التاسع عشر، أى بعد أن أستتبت قدم الصناعة فى أنجلترا وتبين للجمهور ما درته على المشتعلين بها من الثروة الطائلة، وما جنته البلاد منها من الفؤائد الجليلة.

وتضح من ذلك أن الزراعة أخذت تتغير تدريجاً تغيراً جوهرياً فى نفس الوقت الذى كانت فيه الرأسمالية تتوسع فى سيطرتها على الصناعة والتجارة، وتزيد فى نفوزها فى المجتمع وفى عالم السياسة. ولا جرم أن توظيف رؤوس الاموال الكبيرة فى الزراعة يؤدى الى نفس النتائج التى يؤدى اليها فى الصناعة

كالاقتصاد فى النفقات العامة، والمقدرة على أحتمال الخسائر والازمات المؤقتة، وأستخدام أحسن الوسائل وأبرع العمال فى الانتاج، وأختيار أنسب الاوقات والاسواق لبيع المحصول بأحسن الاثمان. وهى كلها مغانم جليلة يعجز المالك الصغيرعن المساهمة فيها، ولذلك يصبح موقفه بأزاء المالك الكبير مشابها لموقف الصانع أو التاجر الصغير الذى يعجز عن أحتمال منافسة الشركات الصناعية والتجارية الكبيرة، ولذا ينسحب تدريجآ من الميدان.

وكان توجيه رؤوس الاموال الى الزراعة بعد منتصف القرن الثامن عشر فى طليعة أسباب الانقلاب الزراعى فى أنجلترا، اذ تفرعت منه بقية الاسباب الاخرى. لان كبار الملاك أخذوا يخصصون جانبآ من ثروتهم لاصلاح أملاكهم وعمل التجارب اللازمة لزراعة الغلات الجديدة وأستثمار الارض بطريقة فنية دقيقة، وكان صغار الملاك عاجزين عن مجاراتهم فى ذلك الميدان لما تطلبهمن حبس أموال كثيرة لم تتوفر لديهم، ولم يكن متوقعآ أن تدر عليهم أرباحآ سريعة أو مضمونة. وقد نتج عن هذا الاتجاه الجديدة فى الزراعة أن زاد الاقبال على أستخدام الوسائل العلمية فيها وأحلال الالات محل الانسان فى العمل، فأدى ذلك الى زيادة الانتاج الزراعى وتقليل الطلب على الايدى العاملة فى الزراعة.

تحسين وسائل الانتاج الزراعى

كان أهم ما دعى الى تحسين الانتاج الزراعى فى أنجلترا، فضلا عن توافر رؤوس الاموال لدى أكثرية الملاك، هو ما بدى من زيادة مطردة فى أسعار الغلات الزراعية بعد سنة ١٧٦٠، نظرآ لسرعة تزايد عدد السكان وتصاعد أجورهم ومكاسبهم فى ذلك العصر بسبب قيام الثورة الصناعية وعندما ظهر نظام المصانع حوالى سنة ١٧٧٥ قامت مدن صناعية جديدة وعظم الطلب على الغلات الزراعية، فأقبل المزارعون على أعادة تنظيم شئونهم وبذل غاية الجهد لزيادة انتاجهم، لكى يتمكنوا من تموين الاسواق الكبيرة والاستفادة من الاسعار المرتفعة، بعد أن كان غرضهم الاول أنتاج ما يكفى حاجتهم وحاجة الاسواق المحلية فحسب. وبهذه الوسيلة بدأت الزراعة فى الافتداء بالصناعة الحديثة من حيث الاستفادة من التقدم العلمى الى أقصى حد، وبهذانعمت بزيادة الانتاج وتقليل نفقاته فى نفس الوقت.

وقد كان طبيعياً أن يكون التقدم الزراعى بطيئاً فى مبدأ الامر، ومقصوراً فى الغالب على توسيع المساحة المزروعة بعد تخفيف المستنقعات وأصلاح الاراضى البور وأدخالها فى الزراعة. وساعدت حروب نابليون على زيادة الاهتمام بتحسين الانتاج الزراعى لما سبيته من زيادة الطلب على المزوعات وأرتفاع أسعارها، ولذا قامت فى ذلك الوقت كثير من الجمعيات التى عنيت بدراسة الشئون الزراعية لتعريف المزاعين بأحسن وسائل الزراعة الحديثة وحثهم على تنويع انتاجهم والاقبال على زراعة كثير من الغلات الجديدة، ولتنظيم الانتاج الزراعى وتدبير أحسن الوسائل لتصريفه فى الاسواق.

وعند أنتهاء حروب نابليون تعرض أغلب الملاك لخطر الافلاس بسبب كثرة الواردات الزراعية وقتئذ وسرعة هبوط الاسعار. غير أن النفوذ العظيم الذى نعم به كبار الملاك ساعدهم على أنقاذ الموقف يحمل الحكومة على حماية الزراعة من المنافسة الاجنبية، وأصدار قوانين القمح (corn laws) لسنة ١٨١٥ لمنع هبوط أسعار الغلال عن المستوى معين. ولهذا أستمرت الزراعة متمتعة بالاسعار المرتفعة مما عاى المشتغلين بها بالفؤائد العظيمة وقد أدى تحسن وسائل الزراعة الذى ظهر واضحاً فى أوائل القرن الماضى الى النتائج الاتية:

١ – اتباع الدورة الزراعية بدلا من الطريقة القديمة المسرفة التى قضت بعدم زراعة الارض أكثر من مرتين فى كل ثلاث سنوات (نظام الثلاثة حقول) لكى تسترد قوتها وخصبها.

٢ – زيادة أستخدام الاسمدة الطبيعية والصناعية، وتحسين وسائل الصرف، والعناية بدراسة أنواع التربة المختلفة لمعرفة الغلات الملائمة لكل منها.

٣ – التوسع فى تحسين انتاج الاغنام والماشية، والاهتمام بشأن تغذيتها لزيادة لحومها وألبانها.

٤ – أستخدام كثير من الالات الزراعية الجديدة كالمحاريث والات الحصاد التى تجرها الخيل، وذلك بغرض الاقتصاد فى الوقت والنفقات، غير أن تلك الالات لم تكثر الا بعد أن تقدمت الصناعة تقدماً ظاهراً.

ومما يدل على كثرة أهتمام الرأى العام بشئون الزراعة فى ذلك الوقت تعدد المعارض الزراعية التى أقيمت فى أنحاء البلاد المختلفة، وتأسيس الجمعية الزراعية الملكية سنة ١٨٣٨، وجمعية الكيمياء الزراعية سنة ١٨٤٢، بغرض تشجيع الابحاث الزراعية العلمية، وأسداء جمهور المزارعين كل مساعدة وارشاد.

حركة أقامة الاسيجة (Enelosures Movement)

ظهرت الرغبة فى أقامة الاسيجة حول الحقول فى أنجلترا منذ القرن الرابع عشر، ولكنها كانت فى مبدئها ضعيفة ولم تشمل مساحة كبيرة من الارض. أما بعد منتصف القرن الثامن عشر فقد أصبحت تلك الرغبة عامة وقوية، بدرجة أنه لم تأت سنة ١٨٥٠ الا وكانت جميع أراضى أنجلترا محاطة بأسيجة، ويعلل الاهتمام الشديد باقامة الاسيجة فى أنجلترا فى ذلك الوقت بثلاثة أسباب:

(الاول) أن زيادة مكاسب الزراعة بسبب كثرة الطلب على الغلات الزراعية وأرتفاع أسعارها دفعت الملاك الى توسيع المساحة الصالحة للزراعة بكل الوسائل، وقد كانت أيسر تلك الوسائل هى أمتلاك الاراضى الشائعة (١) وتحويلها الى الزراعة، اذ كانت تلك الاراضى فى الغالب مخصصة للرعى.

(الثانى) سهولة الحصول على موافقة البرلمان على قوانين الاسيجة نظراً لعظم نفوذ طبقة الملاك فى البرلمان وقتئ، وقد أستمر هذا النفوذ حتى بعد صدور قانون الاصلاح الدستورى (Reform Aet) سنة ١٨٣٢.

(الثالث) تجهيز علماء الاقتصاد وفى طليعتهم آدم سميث لاقامة الاسيجة فقد رأوا فى ذلك تمهيداً لازما لكل أصلاح زراعى فى أنجلترا نظراً لان زراعة الارضى غير المحدودة بأسيجة كانت مدعاة للاسراف وغير مشجعة على أستخدام الطرق الزراعية العلمية، بسبب كثرة تقسيم الاراضى بين الملاك، وصعوبة أتفاقهم على أتباع أصلاحات زراعية معينة كتحسين الصرف وتعبيد الطرق الخ، وكثرة التنازع بينهم مما أستنفد أموالهم ومجهودهم فى ساحة القضاء. ولهذا رأى آدم سميث ألا مفر من هذه المساوىء ولا أمل فى أصلاح الزراعة وزيادة أنتاج أنجلترا حتى يفى بحاجتها الا أذا أقيمت الاسيجة، وكبرت الملكيات الزراعية، ووظفت رؤوس الاموال الكبيرة فى الزراعة.

أشكال حركة أقامة الاسيجة؟

وقد أتخذت حركة أقامة الاسيجة وسائل مختلفة، ففى حالة أتفاق جميع المنتفعين من الارض الشائعة فى منطقة معينة على التنازل عنها فى مقابل تعويض عينى أو مالى، تم ذلك دون تدخل الحكومة، وأصبحت تلك الارض ملكآ لاحد الافراد. فكان ضروريآ أن يعرض الامر على البرلمان لكى يصدر قانونآ باقامة الاسيجة والاستيلاء على الارض الشائعة فى منطقة معينة على التنازل عنها فى مقابل تعويض عينى أو مالى، ثم ذلك دون تدخل الحكومة، وأصبحت تلك الارض ملكآ لاحد الافراد. أما اذا قبل ذلك التنازل أربعة أخماس المنتفعين ورفضه الباقون، فكان ضروريآ أن يعرض الامر على البرلمان لكى يصدر قانونآ باقامة الاسيجة والاستيلاء على الارض الشائعة فى تلك المنطقة. غير أنه نظرآ لبطء هذه الطريقة وكثرة نفقاتها أصدر البرلمان سنة ١٨٣٦ قانونآ سمح باقامة الاسيجة بدون تصريح خاص من البرلمان، أذا وافق ثلثآ الافراد المنتفعين من الارض الشائعة على ذلك.

ولا مراء فى أن نتائج التوسع فى أقامة الاسيجة كانت وخيمة على المالك الصغير وأن عادت بالفائدة على الزراعة بوجه عام، لان المالك الصغير كان قبل ذلك قادرآ على تخصيص كل أرضه لزراعة الحبوب والغلات المرتفعة الاثمان، وعلى ترك حيواناته كالماشية والاغنام والدجاج للرعى فى الارض الشائعة فى قريته. فلما حرم من الانتفاع من تلك الارض صار ملزمآ بتقليل مساحته المزروعة وتخصيص جانب من أرضه الصغيرة لرعى حيواناته، ولذا قل أنتاجه الزراعى وزادت نفقاته فى الوقت الذى بدأت فيه منافسة المالك الكبير له. وعلى الرغم من أن المالك الصغير حصل على تعويض مالى فى مقابل نزوله عن حقوقه فى الارض الشائعة فانه بعد صرف ذلك التعويض فى سد حاجاته العديدة، شعر بأنه قد فقد حقاً ثميناً متوارثاً دون ان يحصل على أدنى تعويض جدى بقابلة.

وكثيراً ماعمد صغار المزارعين الى مقاومة إقامة الاسيجة بكل الوسائل حتى القوة، ولكن ذلك لم يجدهم نفعاً إذ كان لا مفر من النتائج المحتومة لسرعة تزايد السكان فى ذلك العصر، وكثرة الطلب على المزروعات واستخدام رؤوس الأموال الكبيرة والطرق العلمية الجديدة فى الرزاعة وعندما وجد صغار المزارعين انفسهم عاجزين عن الاحتفاظ بموقفهم بعد أن الأراضى الشائعة وظهرت منافسة كبار الملاك لهم، لم يروا بدأ للتخلص من ورطتهم من اتباع إحدى الطرق الآتية:

(أ) المهاجرة إلى المدن الصناعية حيث ظهرت المصانع الجديدة وتعددت سبل الرزق وكثر الطلب على الأيدى العاملة.

(ب) المهاجرة إلى الولايات المتحدة والممتلكات البريطانية حيث منحت الأراضى مجاناً أو بابسط الشروط لمن قبل على استخدامها فى الزراعة أو الرعى.

(ج) البقاء فى أقاليم انجلترا الزراعية وإن أدى ذلك الى تحول المالك الصغير الى عامل أجير. ولعل هذا الطريق الاخير كان أشدها وعورة واثقلها على النفس.

نمو الملكيات الكبيرة

نتج عما سبق ان نقصت الملكية الصغيرة فى انجلترا نقصاً عظيماً وأعيد تنظيم المجتمع الزراعى فى تلك البلاد على أساس الملكية الكبيرة. وقد نمت الملكيات الكبيرة فى انجلترا بوسائل متعددة: ففى اواخر القرن الثامن عشر بدأ كثير من صغار الملاك ينسجون تدريجياً من الزراعة بسبب قلة مكاسبهم وكثرة تعرضهم للمنافسة، فباعوا املاكهم للاشراف وكبار الأغنياء فى مقاطعاتهم، ثم رحلوا الى المدن الصناعية أو الى الخارج. ولما بدأت حروب نابليون وارتفعت اثمان الغلات والاراضى الزراعية زاد إقبال صغار الملاك على بيع املاكهم ليستفيدوا من ارتفاع اسعارها وقتئذ واقبل على شرائها كبار المشتغلين بالصناعة والتجارة لرغبتهم فى توظيف اموالهم فى الزراعة والحصول على مانبع ذلك من زيادة الجاه والنفوذ. وعندما حلت الازمة الزراعية سنة ١٨١٥ وأخذت اسعار الأراضى فى التدهور السريع أقبل بقية صغار الملاك على التخلص من املاكهم قبل ان يتعرضوا للافلاس التام.

وبهذه الوسائل قلت الملكية الصغيرة حتى كانت حالة انجلترا سنة ١٨٤٥ شبيهة بحالتها اليوم من حيث كثرة الملكيات الكبيرة فيها بدرجة لا تضارعها فيها اية دولة اخرى فى اوربا الغربية. وقد استمرت الملكيات فى التضخم منذ ذلك الوقت، لكثرة التزاوج بين الاسر الشريفة القديمة والاسر الغنية المشتغلة بالصناعة والتجارة، وما تبع ذلك من انضمام تلك الاسر بعضها الى بعض.

ولا ريب فى أن تحول الملكيات فى انجلترا من صغيرة الى كبيرة عاد على الزراعة بفوائد جليلة فى بادئ الامر ةلما صحبه من تحسن واضح فى وسائل الزراعة، فقد اصبح المجتمع مقسماً الى ثلاثة طبقات مستقلة وهى:

(أ) طبقة كبار الملاك التى تعنى قبل كل شئ بالحصول على اكبر اجر من المشتغلين بفلاحة املاكها.

(ب) طبقة المستاجرين التى تةظف أموالها فى الزراعة على أمل الحصول على اكبر مقدار من الربح، ولذا لاتربطها صلات قوية بالزراعة على اعتبارها مهنة هامة، او بطبقة الملاك او العمال الزراعيين.

(ج) طبقة العمال الزراعيين التى لا تملك الاراضى التى تشتغل بفلاختها ولا تساهم فى إدارة شئونها بوجه ما، وإنما تقوم بعمل ما يطلب منها فى مقابل ما تحصل عليه من اجر.

ولا يخفى أن هذا التطور الخطير الذى بدأ منذ منتصف القرن الثامن عشر فى المجتمع الزراعى فى انجلترا وفى نظام الملكية الزراعية فيها كان معتبراً فى بادئ الأمر تقدماً كبيراً من الوجهة الاقتصادية، لما نتج عنه من زيادة المساحة المرزوعة وزيادة الانتاج الزراعى وتحسن وسائل الزراعية غير ان هذا التقدم اشتمل بلا ريب على بذور اضمحلال الزراعة فيما بعد، لأنه أدى الى نقص عدد الملاك والمشتغلين بالزراعة بوجه عام، حتى صاروا أثلية ضئيلة فى الأمة. ولهذا الاعتبار اهميته الكبيرة فى دولة دستورية كانجلترا، إذ انه عندما تعرضت الزراعة للاضمحلال فى أواخر القرن الماضى لم تجد من يدافع عنها او ياخذ بناصرها، بل كانت الأغلبية ترحب بذلك الاضمحلال لأنه متفق مع مصالحها الصناعية والتجارية.

obeikandi.com

الفصل الثاني

اضمحلال الزراعة

obeikandl.com

obeikandl.com

على الرغم من ان بذور اضمحلال الزراعة وضعت فى أواخر القرن الثامن عشر وكان نموها بطريقة خفية لاتلفت النظر، كتناقص عدد المشتغلين بالزراعة من ٣٤٪ من مجموع السكان سنة ١٨١١، إلى ٢٨٪ سنة ١٨٣١ و ١٦٪ سنة ١٨٥١، فقد كانت الزراعة فى انجلترا فى تقدم ورخاء عظيمين إلى سنة ١٨٧٥، بل إن الفترة الواقعة بين سنة ١٨٥٣ و ١٨٧٣ تعتبر بحق العثر الذهبى للزراعة فى انجلترا. ويعلل هذا الرخاء الزراعى فى ذلك الوقت بأسباب عديدة أغلبها عرضى مؤقت، وأهمها:

١- اعتماد انجلترا على انتاجها الزراعى الداخلى فى عصر نابليون بسبب كثرة مشاغلها الحربية وخضوع أوربا للنظام القارى، ولذا بقيت أسعار الغلات الزراعية مرتفعة وعظمت مكاسب الملاك.

٢- اتباع انجلترا لسياسة الحماية الزراعية باصدارها قوانين القمح سنة ١٨١٥، ولذا نقت منافسة الواردات الزراعية، وبقيت الأسعار مرتفعة والمكاسب كبيرة.

٣- عندما ألغيت قوانين القمح سنة ١٨٤٦ إجابة لرغبة سكان المدن المشتعلين بالصناعة والتجارة بعد أن كثرت الشكوى من غلاء المعيشة لم تنخفض أسعار الغلات الزراعية كما كان منتظراً، بل استمرت مرتفعة لمدة نحو ثلاثين سنة، وظلت الزراعة ناعمة برخاء عظيم حتى سنة ١٨٧٥، وذلك بسبب تأخر طرق المواصلات العالمية وقلة الواردات الاجنبية. فان السكك الحديدية والبواخر ظهرت فى الربع الأول من القرن الماضى ولكنها بقيت فى حاجة الى تحسينات كثيرة ووقت طويل قبل أن تنتشر آثارها فى الدول الزراعية الكبرى كأمريكا والروسيا، ولذا استمرت زراعة انجلترا فى مامن من المنافسة الجدية حتى بعد اتباع انجلترا لسياسة حرية التجارة.

٤- كثرة الطلب على الغلات الزراعية نظراً لسرعة تزايد السكان فى المدن الصناعية، فان التقدم العظيم فى الانتاج الزراعى فى خلال القرن التاسع عشر كان أقل دائماً من الطلب عليه ولذا بقيت الأسعار مرتفعة. وكانت طبقة كبار الملاك وقتئذ فى موقف تغبط عليه حقاً، نظراً لمقدرتها على زيادة الانتاج الزراعى فى الوقت الذى كانت فيه أسعار الغلات الزراعية فى صعود مطرد.

غير أن تلك الحالة لم تلبث طويلاً، ففى سنة ١٨٧٥ بدأ اضمخلال الزراعة فى انجلترا، وهو الاضمحلال الذى تعاينه تلك البلاد حتى اليوم، والذى يعتبر من اهم مشاكلها الاقتصادية. فقد حدث فى تلك السنة وفى السنوات الثلاثة التالية لها ان ساء الجو فى انجلترا فغرزت الأمطار، وفسد المحصول، وانتشر الطاعون بين الماشية. ولذا احتمل المزارعون خسائر فادحة، واخذت انجلترا فى استيراد مقادير

كبيرة مما احتاجت إليه من الغلات الزراعية من أمريكا والروسيا. وساعدها على ذلك أن طرق المواصلات الحديثة بلغت من التقدم فى ذلك الوقت درجة سمحت لها بنقل السلع الكبيرة الحجم والرخيصة الثمن بكميات عظيمة وسرعة كبيرة وأجور منخفضة. فلما تخلصت وراعة انجلترا سنة ١٨٨٠ من المصائب الطبيعية التى انتابتها، وجدت أسعار الغلات فى هبوط شديد لكثرة الواردات الاجنبية وشدة تزاحمها فى الاسواق، ولذا عجزت عن النهوض من كبوتها وظلت فى اضمحلالها حتى الآن.

مظاهر اضمحلال الزراعة

١- **هبوط أسعار الغلات الزاعية**: لاسيما القمح، كما يتبين من الجدول الآتى:

السنة	سعر القمح بالشلنات
١٨٧٥	٤٥ للربع
١٨٨٥	٣٢
١٨٩٥	٢٣

وليس بخاف أن هبوط الأسعار هو أول وأهم مظهر للأزمات الاقتصادية، لأنه يضر المنتجين ضرراً بليغاً ويؤدى إلى نقص الانتاج وقلة تداول النقود وانتشار البطالة والفقر. وقد كانت زراعة انجلترا عاجزة عن الدفاع عن نفسها والعمل على رفع الأسعار بسبب ما احتملته من الخسائر الفادحة فيما بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٧٩، ولاتباع البلاد سياسة حرية التجارة. غير أن المستهلكين من سكان المدن رحبوا بهذا الهبوط فى الأسعار لأنه زاد قوتهم الشرائية، وساعد على رخص الانتاج الصناعى، ورخص أسعار المصنوعات، وزيادة رواجها فى الأسواق الداخلية والخارجية.

٢- نقص المساحة المزروعة نظراً لتخول الأراضى من الزراعة الى الرعى، لأن قلة مكاسب المزارعين بسبب هبوط الأسعار المستمر حمل كثيرين منهم على الاقلاع عن الزراعة والانصراف الى رتبة الأغنام والمواشى، إذا لم يتطلب ذلك ما تطلبته الزراعة من رؤوس أموال ونفقات سنوية كبيرة.

السنة	مساحة الاراضى المزروعة	مساحة اراضى الرعى
١٨٧١	١٨.٤ مليون فدان	١٢.٤ مليون فدان
١٨٨١	١٧.٤	١٤.٦
١٨٩١	١٦.٤	١٦.٤
١٩٠١	١٦.٤	١٦.٧

على أن انجلترا لم تكن وقتئذ الدولة الوحيدة التى نقصت فيها المساخة للزروعة نقصاً واضحاً، بل شاركتها فى ذلك أغلب دول أوربا الغربية فى حين أن الدول المستعمرة حديثاً كأمريكا واستراليا، وكذلك دول أوربا الشرقية مثل روسيا، عملت فى ذلك الوقت على توسيع المساخة المزروعة فيها بكل وسيلة، وهاك بيان بذلك:

المساحة المزروعة قمخاً مقدرة بمليون الفدان

الدولة	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٣
بريطانيا العظمى	٣.٧	٣.١	٢.٥	١.٦
فرنسا	١٥.٨	١٧	١٩.٦	١٦
ايطاليا	١١.٥	١٠.٩	١٠.٩	١١.٣
المانيا	٤.٩	٤.٥	٤.٨	٤.٥
المجر	٥	٦	٧.٣	٩.٢
الروسيا	٢٨.٧	٢٨.٩	٢٨.٩	٤٥.١
كندا	١.٦	٢.٣	٢.٧	٤.٤
الولايات المتحدة	١٨.٩	٣٧.٩	٣٦.١	٤٩.٥

٣- نقص الانتاج الزراعى وزيادة اعتماد انجلترا على الواردات الزراعية الاجنبية:

obeikandl.com

كانت انجلترا فيما بين سنة ١٨٤١ وسنة ١٨٤٥ قادرة على انتاج ما يكفى من القمح لغذاء ٢٤٥ مليون نسمة، أو نحو ٩٠٪ من مجموع سكانها، أما فى سنة ١٩٠٦ فان انتاجها من القمح لم يكف سوى ٤.٥ مليون نسمة، أى نحو ١٠.٦٪ من مجموع السكان. ولم يعوض هذا النقص الكلى والنسبى فى انتاج القمح وغيره من الغلات الزراعية ماكان منتظراً من زيادة الغلات الحيوانية كاللحوم والصوف والألبان ومستخرجاتها، فان تلك الغلات لم تزد فيما بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٩٠٦ اكثر من ٥٪ على الرغم من زيادة مساحة أراضى الرعى ٣٣٪.

وقد نتج عن ذلك ان انجلترا أخذت فى الاعتماد فى الواردات الزراعية والحيوانية اعتماداً متزايداً، حتى فاقت فى ذلك بقية دول العالم، وزادت قيمة واردتها الغذائية من ١٢٤.٠٠٠.٠٠٠ جنية سنة ١٨٧٥ إلى ٢٠٥.٠٠٠.٠٠٠ جنية سنة ١٩٠٥، ولا تظهر اهمية تلك الزيادة الحقيقية إلا إذا ذكرنا ماحدث بعد سنة ١٨٧٥ من هبوط عظيم فى الاسعار، ومن ذلك يتبين أن واردات انجلترا الغذائية زادت فى مدة ثلاثين سنة نحو ١٣٠٪، اى نحو اربعة أمثال زيادة السكان فى تلك الفترة.

ويوضح الجدول الآتى مقدار زيادة واردات انجلترا من القمخ والشعير مقدره بمليون الهندردويت

السنة	القمح	الشعير
١٨٥١ – ١٨٥٥	١٤	٢.٣
١٨٦١ – ١٨٦٥	٢٨	٥.٧
١٨٧١ – ١٨٧٥	٤٤	١١
١٨٨١ – ١٨٨٥	٥٨	١٢
١٨٩١ – ١٨٩٥	٦٩	٢١
١٩٠١ – ١٩٠٥	٨٧	٢٤

٤- نقص عدد سكان الريف: كان طبيعياً ان يؤدى اضمحلال الزراعة إلى تناقص عدد سكان الريف وبخاصة طبقة العمال الزراعيين، وذلك لاسباب عدة كتحول كثير من الأراضى الزراعية إلى الرعى، والتوسع فى استخدام الآلات التى خلت محل العمال، ورغبة الملاك والمستأجرين فى تخفيض نفقاتهم إلى أدنى حد. وقد عملت كل تلك الظروف على طرد العمال من الريف، بينما عملت فى

مقابلتها ظروف كثيرة على اجتذاب العمال نحو المدن كارتفاع الأجور فيها، وتوفر الحاجيات والكماليات، وتعدد سبل الرزق.

ويتضح من الجدول الآتى مقدار تناقص عدد العمال الزراعيين فى انجلترا فيما بين سنة ١٨٧١ وسنة ١٩٠١.

السنة	عدد العمال الزراعيين
١٨٧١	٩٢٢.٠٥٤
١٨٨١	٨٣٠.٤٥٢
١٨٩١	٧٥٦.٥٥٧
١٩٠١	٩٦.١٠٥

ويظهر من ذلك أنه فى خلال ثلاثين سنة انسحب نحو ثلث العمال الزراعيين مع اسراتهم من الريف، وبلغ مجموع عددهم نحو مليون نسمة ولم تكن هذه الظاهرة مقصورة على انجلترا وحدها فى ذلك الوقت، بل شاركتها فى ذلك اغلب دول أوربا الغربية، غير أنها لم تبلغ فى إحداها ما بلغته فى انجلترا من السرعة والخطورة.

وقد نتج عن هذه المهاجرة العظيمة من الريف فى انجلترا ثلاث نتائج سيئة وهى:

(أولاً) شدة ازدحام المدن الصناعية بالسكان الزائدين عن حاجة العمل، مما أدى الى تفاقم مشكلة المحافظة على الامن، وتوفير سبل العمل والمساكن وطرق الاحسان المنظمة فى تلك المدن.

(ثانياً) قلة الأيدى العاملة فى الريف وبخاصة فى بعض الفصول الزراعية فان تناقص العمال الزراعيين كان اسرع من تناقص الطلب على الأيدى العاملة فى الريف.

(ثالثاً) انحطاط مستوى سكان الريف بوجه عام، إذ أقبل على المهاجرة من الريف أغلب الأفراد الممتازين بالشباب والنشاط وروح المغامرة والاعتماد على النفس، ولم يبق فيه سوى حثالة السكان كالمسنين وضعاف البنية أو العزيمة. ولذا أصبح سكان الريف أحط طبقات المجتمع فى انجلترا، ولم ينعموا بنصيب يذكر من التقدم العظيم الذى امتاز به القرن التاسع عشر.

أسباب اضمحلال الزراعة

كانت أسباب اضمحلال الزراعة فى انجلترا موضع بحث كثير من الكتاب واللجان الرسمية العديدة منذ أواخر القرن الماضى، وعلى الرغم من تشعبها وكثرتها فانه يمكن تقسيمها الى اسباب عامة واسباب خاصة. فأما الأسباب العامة فهى التى لم تكن مقصورة على انجلترا، وانما ظهرت آثارها فى بقية دول اوربا الغربية حوالى سنة ١٨٧٥، واحدثت فيها ازمة زراعية متباينة فى الخطورة بخسب ظروف كل منها أما الأسباب الخاصة فهى التى كانت مقصورة على انجلترا وحدها وجعلت ازمة الزراعة فى تلك الدولة أشد حدة وابعد مدى مما كانت عليه فى بقية الدول.

وتتخلص الأسباب العامة فيما يأتى:

١- قيام الصانعة الحديثة: إن الثورة الصناعية التى ظهرت فى انجلترا بعد سنة ١٧٦٠ وانتقلت منها الى اوربا فى النصف الأول من القرن الماضى كانت بلا ريب فى طليعة أسباب اضمحلال الزراعة، لما بين الصناعة والزراعة من منافسة وتضارب دائم فى المصلحة. فان قيام المصانع الكبيرة وتعدد الاعمال فيها وتركزها فى أقاليم معينه يؤدى حتماً إلى اجتذاب سكان الريف إلى المدن الصناعية الجديدة، فيصبح أكثر السكان مشتغلين بالصناعة وبذا تفقد الزراعة مكانتها كالمهنة الرئيسية للشعب والأساس الاقتصادى لحياة الدولة. وقد تنتعش الزراعة مؤقتاً بسبب نهضة الصناعة وما يتبعها من زيادة الطلب على الغلات الزراعية وارتفاع أثمانها، غير أن تلك الحالة لا تدوم طويلاً، لأنه ليس من مصلحة المشتغلين بالصناعة غلاء المأكولات والمواد الخام الزراعية، ولذا يعملون على تخفيض أثمانها بكل الوسائل، واهمها التوسع فى الاستيراد من الخارج، واتباع حرية التجارة فيما يختص بالزراعة، وان أدى ذلك الى الضرر بالمزارعين.

وقد كانت الزراعة فى انجلترا اكثر شعوراً منها فى فرنسا والمانيا بتلك النتائج المترتبة على قيام الصناعة الحديثة وذلك لسببين:

(الأول) إن أغنى أقاليم انجلترا فى المعادن تقع فى الشمال والغرب حيث لاتجود الزراعة بسبب كثرة الجبال وغزارة الامطار، ولذا استلزم قيام الصناعة فى تلك الأقاليم تغييراً جوهرياً فى توزيع السكان نظراً لمهاجرتهم إليها من الاقتاليم الزراعية الواقعة فى الجنوب والشرق، وهى الأقاليم التى كانت قلب انجلترا

النابض ومركز ثروتها ومدينتها حتى اوائل القرن التاسع عشر وقد نتج عن ذلك ان انتقل مركز النقل فى انجلترا بانتقال أغلبية السكان، وانقطعت الصلة بين الصناعة والزراعة، وظهر التضارب بين مصالحها فى أجلى صوره. فى حين ان قيام الصناعة فى فرنسا وألمانيا لم يستلزم تغيراً عظيماً فى توزيع السكان بسبب وجود المعادن فى الأقاليم الزراعية الغنية أو على مقربة منها.

(الثانى) عظم تقدم الصناعة ونجاحها فى انجلترا بالنسبة إليها فى فرنسا والمانيا فى القرن الماضى. ونظراً لتأصل الروح الدستورية فى انجلترا وتسلط الأغلبية على حكومة البلاد، كان طبيعيا أن تضحى مصلحة الزراعية لخدمة الصناعة بعد أن اصبحت الأخيرة أهم مصدر لثروة البلاد وقوتها، ولذا كان كفاح الأحزاب على مصير قوانين القمح فى انجلترا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، كفاحاً فى الحقيقة بينت الصناعة والزراعة لمعرفة أيهما تكون له الغلبة فى تحديد سياسة البلاد، وكان الغاء تلك القوانين سنة ١٨٤٦ بمثابة إعلان لانتصار الصناعة وهزيمة الزراعة فى انجلترا.

٢- تحسن طرق المواصلات العالية كالبواخر والسكك الحديدية، بسبب كثرتها وتنوعها وانتشارها فى كل الاقطار، وماصحب ذلك من التقدم المطرد فى سرعتها ومقدرتها على نقل البضائع وتدرج اجورها فى الانخفاض، مما أدى إلى تشجيع الانتاج الزراعى وزيادته زيادة هائلة فى الدول المستعمرة حديثاً كأمريكا، والدول القليلة السكان بالنسبة الى مساحتها كالروسيا، فاقبلت تلك الدول على إغراق الأسواق الأوربية بصادرتها الزراعية الرخيصة وكانت تلك الصادرات قليلة حتى سنة ١٨٧٠ بسبب قلة الانتاج وقلة وسائل النقل وغلائها، فلم تنافس الانتاج الزراعى فى دول اوربا الغربية وقئذ، وإنما أكملت ماظهر فيه من نقص بالنسبة للطلب المتزايد عليه. أما بعد سنة ١٨٧٠ فقد أخذت الواردات الزراعية فى غزو الأسواق الأوربية بكميات متزايدة وأسعار متدرجة فى الانخفاض، ولذا عمدت جميع الدول الصناعية ماعدا انجلترا الى حماية زراعتها من تلك المنافسة الخطيرة.

وكانت لتحسين طرق المواصلات العالمية فى الربع الأخير من القرن الماضى نتيجتان متناقضتان بالنسبة إلى الزراعة وهما:

(**الأولى**) تشجيع الانتاج الزراعى فى دول كثيرة كأمريكا والأرجنتين والهند والروسيا واستراليا، فأصبحت تلك الدول قادرة على تصريف غلاتها فى الأسواق العالمية بعد أن كانت تلك الغلات مثصورة على الأسواق المحلية الضيقة. وانتشر السكان فى الأقاليم الداخلية فى تلك الدول واشتغلوا بفلاحه اراضها البكر والاستفادة من التحسينات الحديثة فى وسائل الزراعة وأهمها ألالات الجديدة كالمحاريث البخارية وآلات الحصاد التى تقتصد كثيراً من الوقت والأيدى العاملة. وعندئذ زادت صادرات الحبوب وغيرها من الغلات من تلك الدول زيادة عظيمة نظراً لانخفاض مصاريف الانتاج والنقل إلى أدنى حد.

(**الثانية**) تقليل الانتاج الرزاعى فى غرب أوربا بسبب الهبوط المستمر فى الأسعار، وهو الهبوط الذى كان متمشياً مع الانخفاض المطرد فى مصاريف النقل. وكانت انجلترا اكثر الدول شعوراً بذلك نظراً لتمسكها بسياسة خرية التجارة، والخسائر التى اختملها المزارعون بسبب فساد المحصول فيما بين سنة ١٧٨٧٥ وسنة ١٨٧٩، ولذا كانوا عاجزين عن استرداد رخائهم السابق ومقاومة المنافسة الاجنبية، فزاد موقفهم سوءاً بمرور الوقت.

اما الأسباب الخاصة بانجلترا فتتلخص فيما يأتى:

١- كبر الملكيات الزراعية فى انجلترا: فلن قلة عدد الملاك بالنسبة إلى مجموع السكان جعلتهم عاجزين عن اكتساب عطف الأغلبية وتغيير للسياسة الجمركية لمصلحتهم كما فعل الملاك فى فرنسا وألمانيا، وذلك لأن ما حدث من هبوط الأسعار كان فى مصلحة تلك الأغلبية. وقد قامت الحكومة سنة ١٨٧٦ بعمل إحصاء زراعى عام تبين منه مايأتى:

عدد الملاك	مقدار ما ملكه كل منهم	مجموع الملكيات	النسبة المجموع الكلى
٤.٠٠٠	أكثر من ١٠٠٠ فدان	١٩.٠٠٠.٠٠٠فدان	٤ /٧
١٤٧.٦٥٧	اقل من ١٠٠٠	١٤.٠٠٠.٠٠٠	٣ /٧

وتتضح من ذلك جلياً قلة عدد الملاك فى انجلترا وسوء توزيع الأراضى بينهم، فان مجموع الملاك (نحو ١٥٠.٠٠٠ نسمة) كان أقل من ١/ ١٧٠ من مجموع السكان، مع أن عدد الملاك فى فرنسا وقتئذ

كان ٥.٦٠٠.٠٠٠ نسمة، وفى بلجيكا نحو مليون نسمة أى بنسبة ١/ ٧ مجموع السكان فى كل من الدولتين.

ولم تقتصر أضرار الملكية الكبيرة فى انجلترا على قلة عدد المشتغلين بالزراعة والمدافعين عنها وقت محنتها، بل شملت أيضاً سرعة تناقص الانتاج الزراعى لأن المالك الكبير أقل عناية بزراعة أرضه واستثمارها إلى أقصى حد من المالك الصغير، وبخاصة إذا كان مقيماً فى المدن بعيداً عن املاكه، ولا يضيره ان يترك جانباً من ارضه بلا زراعة نظراً لما ينعم به من ثروة طائلة، مع أن ذلك يعود بالضرر الكبير على الأمة فى مجموعها. ومن هذا يتبين أن كثرة رؤوس الأموال المشتغلة بالزراعة أحدثت فى اواخر القرن التاسع عشر عكس النتائج التى احدثتها فى أوله، فعندما كانت الأسعار مرتفعة عرف كبار الملاك كيف يعملون على زيادة الانتاج الزراعى للاستفادة مما درته الزراعة عليهم من مكاسب كبيرة، أما عند هبوط الأسعار فقد عملوا على تقليل الانتاج لكيلا يتعرضوا للخسائر الناجمة عن ذلك.

٢- اتباع انجلترا حرية التجارة منذ إلغاء قوانين القمح سنة ١٨٤٦، وكان ذلك فى نصلحة سكان المدن الذين تألفت منهم الأكثرية الساحقة فى البلاد، لأنه كلما زادت واردات انجلترا الزراعية زادت صادراتها الصناعية للدول المتعاملة معها، كما انخفضت مصاريف انتاجها الصناعى بسبب رخص المعيشة وانخفاض الاجور، وما تبع ذلك من هبوط الأسعار ورواج المصنوعات. وقد عملت انجلترا فى ذلك الوقت على الاستفادة من اسبقيتها فى الصناعة ومن خلو الأسواق من أية منافسة جدية واعتقدت بامكان اتباع الدول لمبدأ تقسيم العمل كما هو متبع بين الأفراد، ورأت نفسها مهيأه بالطبيعة وبمنطق التطور التاريخي للانتاج الصناعى دون الزراعى، ولذا رغبت فى الاستفادة من نتائج ذلك التخصص الى اقصى حد.

وعلى الرغم من ان اتباع مبدأ التخصص الاقتصادى بين الدول يتطلب فيما يتطلبه لنجاحة ضمان السلم العام وإجماع الدول العظمى على قبوله والعمل به (وهى أمور لم تتحقق حتى الآن)، فان انجلترا قد استفادت اكثر مما أصابها الضرر من اتباع هذا المبدأ فى القرن الماضى، لأن مالحقها من الخسائر بسبب اضمحلال الزراعة فيها لم يضارع المكاسب العظيمة التى غنمتها فى ميدان السياسة والتجارة والقوة الحربية بسبب مهارتها فى استغلال اسبقيتها فى الصناعة، وهى ظرف استثنائى لم تحظ بمثله أية دولة

اخرى غير انجلترا فى تاريخ العالم، فلما تغيرت الظروف وظهرت دول صناعية كثيرة منافسة لانجلترا ومتبعة لمبدأ الاستقلال الاقتصادى – اى العمل على تشجيع الزراعة والصناعة فى وثت واحد – رأت انجلترا اخيراً أنها مضطرة إلى تغيير سياستها الجمركية خضوعاً لهذا المبدأ ايضاً، حتى صار هذا المبدأ مسيطراً على السياسة الاقتصادية لجميع الدول قبيل الحرب العالمية الثانية.

طرق علاج اضمحلال الزراعة

إن من أغرب ما يلفت النظر فى تاريخ انجلترا الاقتصادى فى الازمنة الحديثة ما حدث من التغير الكبير فى الرأى العام البريطانى بشأن الزراعة، فقد بقيت اكثرية الشعب منصرفه عن الرزاعة فى إبان اضمحلالها، ومتجهة بكليتها الى تشجيع الصناعة والتجارة بكل وسيلة، حتى إذا تم اضمحلال الزراعة ووصلت الى الخضيض أخذ الراى العام يرثى لحالها، ويرى أن اضمحلالها كارضة وطنية تهدد كيان الشعب وتنذر بالضرر العظيم إذا لم يعمل على اصلاحها فى اقصر وقت. ويعلل هذا التغير العجيب فى الراى العام البريطانى نحو الزراعة بأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية تتلخص فيما يأتى:

(أولاً) إن شدة اعتماد انجلترا على الواردات الزراعية الاجنبية، وعدم كفاية انتاجها الزراعى بحاجة سكانها لاكثر من نحو ثمانية اسابيع فى كل عام، يعتبر من الوجهة السياسية خطراً جسيماً على حياة الدولة فى وقت الخرب لانه إذا نجخت دولة فى قطع سبل الواردات الزراعية عن انجلترا (كما حاولت المانيا ذلك بواسطة الغواصات والطائرات فى الحربين العالميتين الاخيرتين) فان انجلترا تضطر الى التسليم اليها مهما ملكت من امبراطورية واسعة ومعدات حربية فائقة، وتكون إذ ذاك كالمصارع الذى تصيبه فى مبدأ المصارعة ضربة قاضية فيرتمى مغمياً عليه وتحل به الهزيمة دون أن يتمكن من استخدام عضلاته الثوية ومؤهلاته الفنية للدفاع عن نفسه، وسواء اكان خطر انقطاع الواردات الزراعية عن انجلترا وهمياً ام حقيقياً، فان الراى العام لا يطيق التعرض له بأية خال، ويعتقد أن الزراعة هى الخلقة الضعيفة فى سلسلة الخلقات التى تتألف منها قوة انجلترا، ومن المعروف ان قوة السلسلة لاتقاس إلا بقوة أضعف خلقاتها. ولذا صار اصلاح الزراعة وزيادة انتاجها من الأمور التى لا تهم المشتغلين بالزراعة فحسب، بل جميع السكان على الاطلاق.

(ثانياً) إن عدم التوازن فى توزيع السكان فى انجلترا، بسبب كثرة سكان المدن وقلة سكان الريف عن الحاجة (نسبة ١٠ : ١) يعتبر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التى يصعب حلها إلا إذا انتعشت الزراعة وعاد اليها رخائها والحق أنه ليست هناك دولة فى العالم يعيش اغلب سكانها فى المدن كأنجلترا، ولذا تشكو فيها المدن من مساوئ كثيرة السكان كالبطالة وتعقد مشكلة المساكن والمرور والمحافظة على الأمن والوقاية الصحية والتعليم الخ، فى حين يشكو الريف من قلة الأيدى العاملة فيه، ومن الجمود وانخطاط الحالة المعنوية عند سكانه، ومن إهمال الحكومة بشأنه.

وفضلاً عن هذه المشكلة الاجتماعية الناشئة عن اختلال التوازن فى توزيع السكان، فانه توجد مشكلة اقتصادية كبرى وهى اختلال التوازن فى توزيع الثروة الاهلية، بسبب قيام حياة الدولة على النظام الرأسمالى، سواء اكان ذلك فى الزراعة ام الصناعة ان التجارة. ومهما ثيل فى مدخ هذا النظام او فى قدحة، فأنه يؤدى بلا ريب الى تجمع الثورة الاهلية فى أيد قليلة، وحرمان الأيدى العاملة الكثيرة مما تعتبره نصيبها المشروع من تلك الثروة. وينجم عن ذلك ضعف القوة الشرائية عند اكثرية الامة، وانتشار الفقر والآراء الاشتراكية او الثورية، وكثرة التنافر بين العمال وأصحاب الأعمال مما يهدد حياة الدولة الاقتصادية والساسية فى الصميم ولذا كان المفكرون فى انجلترا يرون ضرورة تحسين حالة الزراعة فى تلك البلاد لكى يسهل إعادة التوازن فى توزيع السكان وتوزيع الثروة الأهلية بينهم.

(ثالثاً) إن مبدأ التخصص الاقتصادى الذى كان قائماً فى انجلترا فى النصف الثانى من القرن الماضى، والذى حملها على توجيه عنايتها الى الصناعة وإهمال الزراعة، كان من الصعب التمسك به او الدفاع عنه بسبب انفراد انجلترا به، واتباع بقية الدول الكبرى لعكس هذا المبدأ وهو الاستقلال الاقتصادى. ولذا كان لزاماً على انجلترا أن تقتدى ببقية الدول وتمنح الزراعة نصيبها من المساعدة والحماية.

وفضلاًعن ذلك فقد تبين للرأى العام فى انجلترا أنه من الاسراف وسوء التدبير إهمال البلاد لاحدى مواهبها، ولمورد عظيم من موارد ثروتها الطبيعية الكيرة، أى الأراضى الزراعية الواسعة بحجة استثمار بعض الموارد الاخرى كثروتها المعدنية او موقعها الجغرافى.

تلك اهم الأسباب التى حملت الرأى العام البريطانى على زيادة الاهتمام بتشجيع الزراعة فى الأزمنة

احديثة. غير ان مجرد الاهتمام بأمر لا يكفى لضمان نجاحة وتنفيذه، إذ يجب لذلك وضع الخطط الحكيمة بعد دراسة عميقة ودقيقة، ثم العمل على تنفيذ تلك الخطط بأناة وصبر وكياسة. ولكنا نشاهد أن اجماع الرأى العام على ضرورة تشجيع الزراعة يقابلة تباين كبير بين الزعماء والأحزاب فى تعيين انجح الوسائل لتحقيق ذلك الغرض. وليس ذلك بالامر الغريب نظراً لتشعب الموضوع وارتباطه ارتباطاً وثيقاً بحياة الدولة الاقتصادية، وعلاقاتها التجارية والسياسية بالدول الاخرى. ولذا نكتفى بدراسة ما تم من الاصلاحات الزراعية فى انجلترا، وبيان وجهة نظر الأحزاب السياسية الكبرى فى هذا الموضوع الخطير.

وتتلخص طرق علاج الزراعة فى انجلترا فيما يأتى:

١ – تشجيع الملكية الصغيرة لكى يزيد الانتاج الزراعى ويزيد عدد المنتفعين من الزراعة والمدافعين عنها.

٢ – تحسين حالة سكان الريف بوجه عام، سواء أكانوا من الملاك أم المستأجرين أم العمال، لكى يقبل السكان الزائدون عن حاجة المدن على المهاجرة الى الريف.

أ – تشجيع الملكية الصغيرة

يعتبر تشجيع املكية الصغيرة فى طليعة طرق علاج الزراعة فى انجلترا نظراً لما لطغيان الملكية الكبيرة من الأضرار العديدة التى سبقت الإشارة إليها. ولا ريب فى ان الملكية قد نمت فى انجلترا فى اوخر القرن الثامن عشر بسبب توجية رؤوس الأموالالكبيرة الى الزراعة والتوسع فى إقامة الاسيجة، حتى اضطر المالك الصغير الى بيع ارضة تدريجياً والانسحاب من الزراعة. غير ان بقاء الملكية الكبيرة حتى اليوم على الرغم من اضمحلال الزراعة والمحاولات الكثيرة التى قامت لتقسيم تلك الملكيات وإقامة الملكيات الصغيرة على انقاضها، يرجع الى نظام الوراثة المتبع فى انجلترا والذى يمتاز بامرين وهما:

١ – وراثة الولد الأكبر

٢ – الوراثة الموقوفة

وقد يبدو لأول وهلة ان حصر الوراثة فى الولد الاكبر لا يتفق مع العدالة فى شئ لانه لا يساوى بين الاخوزة فيحرم الصغار منهم من نصيبهم العادل من تركة والديهم. ولكن الشعب البريطانى لا يرى

ذلك لاعتقاده ان صغار الاخوة يحصلون على نصيبهم من الميراث اثناء حياة والديهم، فيكونـون موضـع عنايتهم الفائقة لكى تتم تربيتهم وإعدادهم للحياة على أحسن وجه. وكثيراً ما يكونون اسعد حظـاً مـن اخيهم الاكبر الذى يضطر الى تخصيص حياته لرعاية التركة والمحافظة عليها وعـلى سـمعة الأسرة التـى يحمل اسمها، وليس ذلك بالأمر الهين فى الازمنة الحديثة. وفضلاً عن ذلك فان صـغار الاخـوة ينشـأون وهم لا ينتظرون شيئاً من الميراث، ولذا لا يشعرون بأى حيف يحيق بهم عند حرمانهم منه. ويرى الشعب البريطانى فضلاً عن ذلك أن اتباع هذا النظام يعود عليه بفائدتين عظيمتيم وهما:

١- استقرار المجتمع لاحتفاظ الاسرات الكبيرة بأملاكها وتقاليدها ومكانتهـا، بـدلاً مـن أن تضـمحل وتندثر تدريجياً بس تقسيم املاكها بمرور الاجيال. أى هذا النظـام يمنـع الاسرات الغنيـة مـن ان تفتقر، فى حين أنه لا يمنع الاسرات الفقيرة من ان تغتنى.

٢- تكون الاسشرات الكبيرة انموذجاً حسناً للمجتمع فى الأخلاق والعادات والتقاليد، لمـا جبـل عليـه الفقير والجاهل منت حب الافتداء بـالغنى والمـتعلم. ولاريـب فى ان مـن يـرث اسـم اسرة كبـيرة واملاكها الواسعة يشعر بان عليه مسئو لية خطيرة نحو الأجيال السا بقة و الأا حقة، لأنة إذا أسـاء التصرف فانة لا يسعئ إلى نفسة فحسب بل إلى الأسر بأ جمعها، كما أنة يشعر بـأن سـمعة الأ سرة و ثروتها أمانة فى عنقه، ويجب عليه أن يتر كها سليمة من كل شا ئبة لمن يرثه من بعدة.

وتصعب البالغة فى تقدير الفوائد التى تعود على المجتمع من اقتدائه فى الحياة الخاصة والعامة بالمثـل العليا التى تنطبق بها الاسرات التاريخية الكبيرة. ولعل ذلك هو السر فى شدة تمسك الانجليـز بالتقاليـد، وقلة مافى أعمالهم العامة من النقائض التى لا تخلو منها دولة أخرى، وكذلك اهتمام الراى العام فى انجلترا اهتماماً لا مثيل له فى بقية الدول بحياة الأسرات الكبيرة وأعمالها، وذلك مع شدة تمسـكه بالديموقراطيـة واعتقاده بمبادئ المساواة بين الأفراد.

ويتضح من ذلك أن نظام وراثة الولد الاكبر لا يشمل سوى المحاسن فى نظر الشع البريطانى ولذا لا يرجى تغييره فى المستقبل. اما نظام الوراثة الموقوفة فقد كان محل انتقاد شديد فى الازمنة الحديثة لأنه يدفع إلى الجمود ويمنع إحياء الملكية الصغيرة. ويقضى هذا النظام بمنع الوارث من انقاص التركة سواء بالبيع

او التنازل فيصبح استثمارها وقفاً عليه طول حياته ثم تنتقل التركة من بعده كاملة الى خلفه وهلم جراً. ولذا كان الملاك محرمين من التصرف فى املاكهم. وكان من المتعذر إحياء الملكية الصغيرة.

وقد اصدرت الحكومة سنة ١٨٨٢ قانوناً بالغاء الوراثة الموقوفة، وجعلت من حق المالك ان يتصرف كما يشاء فى ملكه. ومع ذلك فان الملاك بعد ان تحرروا فى تصرفهم من الوجهة القانونية، ظلوا مقيدين بقيود العرف الشديدة واحجموا عن بيع املاكهم لاعتقادهم أن نظام الوراثة الموقوفة من القواعد الاجتماعية التى لا يصح تغييرها، وأن المالك إذا باع جزءاً من ملكه فان ذلك يعتبر خيانة للعهد ويعرضه لاحتقار المجتمع.

قانون الملكية الصغيرة: لهذا اقدمت الحكومة سنة ١٨٩٢ على تشجيع الملكية الصغيرة بطريقة مباشرة باصدار قانون الملكية الصغيرة، وقضى هذا القانون بأن من حق مجالس المديريات ان تفترض من الحكومة المبالغ اللازمة لشراء الأراضى من كار الملاك، تقسيمها إلى أجزاء لا تزيد مساحة كل منها على ٥٠ فداناً، ويبيع تلك الأجزاء للجمهور، على أن يدفع المشترى خمس الثمن فوراً، والباقى على قيطين فى كل سنة لمدة لا تزيد على خمسين سنة إلا إذا رأى المجلس أن ينزل عن ربع الثمن فى مقابل حصوله على ايجار سنوى معين من المشترى.

وقد كان منتظراً أن يؤدى هذا القانون الى زيادة الملكية الصغيرة فى انجلترا، ولكنه كان قليل الفائدة بدليل انه لم يعمل به حتى سنة ١٩٠٨ إلا فى مساحة لا تزيد على ٨٥٠ فداناً. ويرجع فشل هذا القانون الى رفض كار الملاك بيع اراضيهم، وإلى احجام الجمهور عن شراء على الرغم من شهولة الشروط الخاصة سداد الثمن، وذلك نظراً لما تستلزمة الزراعة وإعداد الارض لها من المصروفات الكثيرة التى لا تتوافر عادة عند صغار المزارعين.

ولهذا عمدت الحكومة سنة ١٩٠٧ الى تعديل قانون الملكية الصغيرة تعديلاً جوهرياً على النحو الآتى:

١- أصبح من حق مجالس المديريات ان تنزع ملكية الاراضى اللازمة لتنفيذ ذلك القانون، سواء اراضى اصحابها بذلك ام لا، على أن تدفع لهم السعر القائم وقتئذ.

٢- تعمل المجالس بعد تجزئة الأراضى على إعدادها للزراعة، باقامة الاسيجة حولها ومد الطرق فيها، وتوفير المياه وتحسين وسائل الصرف، وتشييد المبانى اللازمة الخ، وذلك لكيلا يحتمل صغار الملاك المصروفات الكبيرة التى تستلزمها تلك الاعمال الضرورية.

٣- تضاف مصاريف إعداد الارض للزراعة على الثمن الأصلى، ثم تقوم المجالس ببيع الاراضى أو تاجيرها للأفراد او الجمعيات التعاونية او الهيئات التى تتكون بغرض تشجيع الملكية الصغيرة.

٤- تبقى إجراءات سداد الثمن كما كانت عليه فى القانون الأول.

وقد اثمرت تلك التعديلات الهامة نتائج كبيرة، فاستولت مجالس المديريات حتى سنة ١٩١٤ على مساحة قدرها ٧٨٢.٢٨٦ فداناً، وقسمتها ٤٦.٦٦٠ مزارع و ٩٦ جمعية تعاونية. غير أن اهم ما يلفت النظر ان الراغبين فى الشراء كانوا لا يزيدون عن ٢.٥٪ من المجموع. أما الباقون فكانوا يفضلون الايجار ويرجع ذلك إلى قلة رؤوس الاموال عند اكثر الراغبين فى الاشتغال بالزراعة، والى تعدد النفقات التى يستلزمها الابتداء فى الأعمال الزراعية كشراء المواشى والآلات والبذور والاسمدة الخ. كما ان شراء مساحة صغيرة من الارض يستلزم حبس راس المال كبير يصح استخدامه فى استئجار مساحة واسعة من الارض والانتفاع من ارباحها. وفضلاً عن ذلك فان ايجار الارض من الحكومة اشتمل على كل ميزات الملكية، من حيث الاستقرار وضمان استثمار الارض مدة طويلة، بل أنه كان افضل من الملكية، بسبب سهولة الانسحاب من الرزاعة دون التعرض لخسائر فادحة.

ويتبين من ذلك أن قانون الملكية الصغيرة لم ينجح فى زيادة الملكية الصغيرة بقدر نجاحة فى زيادة عدد صغار المزارعين وزيادة الانتاج الزراعى تبعاً لذلك. غير أنه يصعب تقدير نتائج ذلك القانون من حيث تخفيف ازدحام السكان فى المدن وتشجيع بعضهم على المهاجرة الى الريف، لان من تذوق حياة المدن لا ستسيالاقامة فى الريف، ولان الاستغال بالزراعة يتطلب معلومات فنية دقيقة وراس مال وفير، ولاريب فى صعوبة تحقيق هذين الشرطين فى فريق السكان الذى كان مرجوا إقباله على المهاجرة من المدن أو الى المستعمرات، لأنهم اصبحوا قادرين على تحسين حالتهم المادية، والحصول على مانصبو اليه نفوسهم من الاستقلال فى العمل وزيادة الدخل، دون ان يضطروا الى الرحيا عن بيئتهم ووطنهم.

تحسين حالة سكان الريف سواء اكانوا من صغار الملاك أم المستأجرين أم العمال وسائل كثيرة تجمل شرحها فيما يأتى:

التعاون الزراعى: ترمى جمعيات التعاون الزراعى الى خدمة أعضائها وتوفير سبل الكسب لهم، لكى يتمتعوا بكثير من الفواغئد الاقتصادية التى يعجزون عن الحصول على مثلها بمفردهم، إذ بواسطتها يستطيعون شراء ما يحتاجون اليه بأسعار الجملة المنخفضة، وبيع مالديهم من الغلات بأسعار مرتفعة، كما يمكنهم ان يستخدموا الآلات والماشية بأجر زهيد، وأن ينعموا مزايا التعاون العديدة. ولذا كانت الجمعيات التعاونية اكر نصير للمالك الصغير لانها تجعله قادراً على احتمال منافسة المالك الكبير، وتسمح له الانتفاع ببعض النعم الكثيرة التى ينعم بها المزارع الغنى.

وكان نظام التعاون معروفاً فى انجلترا منذ اوائل القرن التاسع عشر، غير أنه كان اكثر ظهوراً فى ميدان الصناعة والتجارة منه فى ميدان الزراعة، بدليل أن عدد الجمعيات التعاونية الزراعية فى انجلترا وويلز سنة ١٩٣٩ كان أقل كثيراً بالنسبة لمجموع السكان منه فى فرنسا وألمانيا والدانيمر، ومازالت انجلترا فى حاجة الى بذل مجهود كبير لكى ينتشر فيها نظام التعاون وتعم فوائده صغار المزارعين.

ويعلل عدم نجاح نظام التعاون الزراعى فى انجلترا بقلة عدد الأفراد المنتفعين منه، وهم صغار الملاك والمتسأجرين، وجهلهم فوائد التعاون، وكذلك بعدم تشجيع الحكومة لحركة التعاون الزراعى تشجيعاً كافياً كنشر دعاية واسعة لها، أو منح الجمعيات التعاونية ما احتاجت اليه من التسهيلات المالية، ويرجع كل ذلك الى المكانه اثانوية التى شغلتها الزراعة فى انجلترا منذ منتصف القرن الماضى، وفضلاً عن هذا فان ما جبل عليه الشعب البريطانى، لا سيما سكان الريف، من شدة التمسك بالقديم والاعتداد بروح الفردية والاستقلال فى العمل، لم يكن من العوامل المشجعة على نجاح نظام التعاون.

ولا ريب فى أنه إذا تمكنت انجلترا من تذليل تلك العقبات، استطاعت ان تؤدى إلى الزراعة خدمات جليلة، وجنت ما جنته الدول الأوربية الاخرى من فوائد التعاون.

التسليف الزراعى: نظراً لكثرة ما يستلزمة الاشتغال بالزراعة من نفقات كثيرة ومستمرة، كان صغار الملاك والمزارعين مهددين دائما بالوقوع فى حبائل المرابين بسبب قلة رؤوس اموالهم واضطرارهم الى الاستدانه، وكثيراً ما ينتهى بهم الأمر الى العجز عن السداد وضياع أملاكهم تبعاً لذلك. ولهذا كان تنظيم التسليف الزراعى بغرض مساعدة صغار المزارعين على الحصول على ما يحتاجون اليه من القروض بأسهل الشروط، من أجل الخدمات التى تقوم بها الحكومة للزراعة.

وقد بقيت انجلترا فى هذا الميدان، كما فى ميدان التعاون، اكثر تاخراً من دول اوربا الغربية، بل من ارلندة نفسها. ويرجع ذلك التأخر إلى نفس الأسباب التى يعزى إليها تأخر نظام التعاون فى انجلترا، ويضاف إليها قيام العقيدة عند صغار المزارعين بأن الاقتراض من البنوك يعتبر من الأعمال الجائوة

والمفيدة للمشتغل بالصناعة او التجارة، ولكنه لا يتفق مع كرامه المزارع، لان هذا الخير من طبقة الملاك التى يفترض فيها اليسار وسعة العيش، فاذا احتاج المالك الصغير إلى المال لم يرغب فى الاعلان عن تلك الحاجة باقتراض من البنوك، فضل الاقتراض خلسة من بعض الأفراد، ولو كان ذلك بشرط فادحة، او عمد الى بيع محصوله قبل أن يتم نموه، وهو فى كلتا الحالتين يحصل على ما يريد من المال ويحفظ كرامته فى بيئته وان احتمل خسائر نقدية كبيرة.

ولذا تطلب تنظيم التسليف الزراعى حتى الآن مجهوداً كبيراً لكى تتغير عقلية صغار الملاك ويمتنعوا عن إلحاق الضرر بأنفسهم بتفضيل الاقتراض الخفى من الأفراد بدلا من الاقتراض العلنى من البنوك، ويروا أن الاقتراض ليس من الأعمال الشائنة، بل أنه الاساس الذى تقوم عليه حياة العالم الاقتصادى فى الوقت الحاضر.

التعليم الزراعى: ان خدمات العلم للزراعة لا تقل فى جلالها وخطورتها عن خدماته للصناعة، الا أنها أقل ظهوراً واعلاناً عن نفسها. فان مكافحة الآفات النباتية والامراض الحيوانية، وتنويع الانتاج الزراعى وتحسين البذور والاسمدة، واستخدام الآلات وتقدم وسائل النقل الخ، يعتبر من ثمرات العلم الحديث التى افادت جميع الاقاليم الزراعية، وزادت فى ثروة المزارع ورفعت أسعار املاكه وغلاته وفتحت أمامه أسواق العالم أجمع، ولكنها مع ذلك لا تبهر النظر وتثير الاعجاب كخدمات العلم للصناعة وما انتجته من كهرباء وسارات وطيارات، وغير ذلك من معجزات المخترعات الحديثة. هذا فضلاً عن أن التجارب العلمية الزراعية تختلف كثيراً عن التجارب الصناعية بسب اعتمادها على الظروف الطبيعية التى لا قبل للانسان بطبطها او تعديلها كالمناخ والتربة، ولذا كانت بطيئة وكثيرة التعرض للفشل، مما يحمل الكثيرين على التشكك فى قيمتها، او التسرع فى الحكم بعدم فائدتها. ونجم عن ذلك انتشار العقيدة فى الدول الزراعية القيديمة بأن ممارسة الزراعة علمياً فى الحقول هى المدرسة الوحيدة التى يصح أن يتخرج منها المزارع، وبقى تقدير تلك الدول للعلم والعلماء أقل كثيراً من تقدير الدول الصناعية لهم.

وقد ظل التعليم الزراعى فى انجلترا اقل تقدماً وانتشاراً منه فى سائر دول اوربا الغربية بسبب نظام اللامركزية الذى اتبعته انجلترا فى التعليم كما فى سائر فروع الحياة العامة، ومنذ انشاء وزارة الزراعة سنة

١٨٨٩ صار من واجبها الاشراف على التعليم الزراعى العالى، وتشجيع الأبحاث الزراعية الفنية التى تقوم بها هيئات متعددة فى نواحى البلاد المختلفة، فى حين أن وزارة المعارف ولجان التعليم فى مجالس المديريات عنيت بالاشراف على التعليم الزراعى فى المدارس الالزامية والابتدائية. غير أن الاقبال على التعليم الزراعى مازال ضئيلاً بالنسة اليه فى بقية النواحى الاخرى من التعليم.

النقابات الزراعية: تختلف النقابات الزراعية اختلافاً كبيراً عن الجمعيات التعاونية فى أنها تعمل للدفاع عن مصالح اعضائها كما تفعل نقابات العمال الاخرى، اما الجمعيات التعاونية فهى مجرد شركات تجارية تتكون لخدمة اعضائها فى أعمالهم التجارية دون غيرها.

ونظراً لان اكثرية سكان الريف تتألف من العمال الزراعيين وجب أن يكون لهم نصيب من وسائل اصلاح الزراعة فى انجلترا، لكى تتحسن حالهم ويزيد عددهم بانضمام عمال المدن الزائدين عن حاجتها اليهم. وعلى الرغم من أن العمال الزراعيين أكثر عدداً من العمال المشتغلين بأية صناعة أخرى، فقد ظلوا اقل طبقات العمال اجوراً واطولهم عملا واشقاهم حظاً، بسبب ضعف اتحادهم، لان طبيعة العمل الزراعى والحياة الريفية تحول دون كثرة الاختلاط وتبادل الرأى وتوحيد الصفوف.

وقد كان فى مقدور الحكومة ان تتقدم لمساعدة العمال الزراعيين بطريقة مباشرة كتحديد ساعات عملهم وتعيين النهايات الصغرى لاجورهم الخ، ولكنها لو فعلت ذلك لتعرضت لمقت الملاك والمتسأجرين من جهة، ولاعطت العمال من جهة أخرى منحاً كثيرة لا يمكنهم تقديرها والمحافظة عليها لانهم لم يكتسبوها بكفاحهم. ولهذا كانت الطريقة المثلى لتحسين حاللة العمال الزراعيين هى تشجعهم على الاقتداء بالعمال فى المدن، وبذا يمهدون الطريق للاصلاح بتوحيد الكلمة بينهم وتكوين النقابات الزراعية التى تضم شملهم.

وقد تكون "الاتحاد الوطنى لنقابات العمال الزراعيين" سنة ١٩٠٦ وانتشرت فروعه فى أغلب أقاليم انجلترا الزراعية، وانضم تحت لوائه ارقى العناصر بين العمال الزراعيين، فصار الجو مهيأ لتحسين حالة تلك الطبقة الكبيرة وتقليل البون الشائع بينهما وبين طبقة العمال فى المدن الصناعية.

تحسين الحياة الريفية: ان مشكلة نزوح السكان من الريف الى المدن ليست مقصورة على انجلترا

وحدها، بل هى مشكلة عالمية لم تنج منها دولة من الدول. ولذا نجد أ خمس سكان استراليا مثلا يقنطون المدن مع أنها كبقية الدول المستعمرة حديثاً تحتاج قبل كل شئ الى استثمار اراضيها الزراعية الواسعة، ويجب ان يزيد فيها سكان الريف على سكان المدن، نظراً لأن المدن اسواق فى الحقيقة، ولا معنى لوجود الأسواق إلا إذا توافرت السلع التى تباع فيها. ولا ريب فى أن نزوح السكان من الريف الى المدن يعتبر من اكبر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة، لما يسببه من اختلال التوازن، ومن المصاعب العديدة التى تنجم عن زيادة سكان المدن وقلة سكان الريف عن الحاجة.

وترجع تلك المشكلة العالمية الى ما جل عليه الانسان من الألفة وحب الاختلاط بغيره، والى ما تشمله المدن من المزايا العديدة التى يحرم منها سكان الريف، كتوافر الحاجيات والكماليات، وارتفاع اجور العمال وتعدد سبل الرزق، وما خلقته المدينة الحديثة من النعم الكثيرة، كالمياه الصالحة، للشرب والمساكن الصحية، وطرق الإضاءة القوية، ولا يرجى وقوف تيار المهاجرة من الريف الى المدن الا اذا قل الاختلاف العظيم بينهما فى لوازم الحياة المتمدينة، فاذا تم ذلك اصبح سكان الريف لا يشعرون بأنهم فى منفى الحضارة، وصارت الحياة الريفية افضل من وجوه عديدة من حياة المدن لكونها ادعى للصحة وهدوء الاعصاب، ولتوافر المأكولات الجيدة فيها ورخصها.

وقد نجحت انجلترا نجاحاً كبيراً فى الازمنة الحديثة فى تحسين الحياة الريفية فيها بتسهيل المواصلات بين الريف والمدن، والتوسع فى استخدام الكهراء بأسعار منخفضة، وتوفير المياه النقية والوائل الصحية المتعددة، حتى صارت أغلب قراها ناعمة بما كانت المدن الكبيرة مفتقرة اليه منذ زمن قصير. ولا جرم أن ذلك قد ساعد على احتفاظ الريف بسكانه وعلى تقليل الازدحام فى المدن بسبب ميل الكثيرين من اهلها الى الاقامة فى الضواحى الريفية حيث يجمعون فيها بين نعم الحياة الريفية والحضرية فى ان واحد.

تشجيع الانتاج الزراعى بالوسائل السياسية

لم تكن وسائل علاج الزراعة التى سبق بيانها محل اختلاف كبير فى الآراء بسبب وضوح فوائدها العظيمة للزراعة فى انجلترا، غير أن تشجيع الانتاج الزراعى بالوسائل السياسية كان مثيراً للمناقشات العنيفة والاختلافات الشديدة بين الاحزا السياسية كما يتبين مما يلى:

رأى حزب العمال

تتألف اكثرية حزب العمال من سكان المدن الصناعية، ولذا كانت عناية هذا الحزب بشئون الزراعية اقل كثيراً من عنايته بشئون الصناعة والتجارة، ومع ذلك فان له سياسة زراعية واضحة، تمتاز بها امتازت به بقية نواحى سياسته من حيث نزعتها الاشتراكية. وتتلخص تلك السياسة فى ضرورة الغاء الملكية الفردية، واستيلاء الحكومة على جميع أراضى الدولة بعد تعويض الملاك عما يفقدنه بسبب ذلك.

وعلى الرغم من غرابة هذا الراى وشدة مخالفته للمبادئ المشروعة والمألوفة، فانه يستند الى دعائم قانونية وتاريخية قوية. إذ أن القانون يعترف للحكومة بحق أولى على الملكيات وعلى ثروة الافراد بل اجسامهم، دليل استيلائها على ثروة بعض الناس او مصادرتها، وحق التجنيد العام، هذا فضلاً عن أن من حق الحكومة ان تنزع ماتشاء من املاك الافراد للمصحة العامة، او لجباية ما تقرره من الضرائب على تلك الاملاك اذا تعذر جمعها بالوسائل الاخرى. أما من الوجهة التاريخية فقد كان كثير من الملوك يتصرفون فى اراضى الدولة بل فى سكانها تصرف المالك فى ملكه، بدليل ما حدث فى القطر المصرى منذ ١٣٠ سنة، اذ كانت جميع الاراضى تابعة لمحمد على باشا.

ويرى حزب العمال أنه لو نفذت سياسته لجنت انجترا الفوائد الآتية:

١- زيادة الانتاج الزراعى، لما للحكومة من القمدرة الفنية والمالية على زراعة جميع الأراضى واستثمارها على أحسن وجه.

٢- زيادة العدالة فى توزيع الثروة الاهلية، لأن الأرباح الناتجةعن استثمار الارض تزيد ايراد الحكومة وتساعد على تخفيض الضرائب العامة، بدلاً من بقاء تلك الارباح مقصورة على افراد قليلين هم الملاك.

٣- زيادة تنظيم الانتاج الزراعى، لكى يتحقق مبدأ الاستقلال الاقتصادى بأجلى معاينة، لأن الحكومة تصبح قادرة على تحديد انواع الغلات ومقدارها بحسب حاجة البلاد، وبذا تنتج كل الغلات التى تسمح الظروف الطبيعية بإنتاجها فى اراضيها، بدلاً من نظام الانتاج الحالى حيث لا يتوقف تعيين انواع الغلات المزروعة ومقدارها على حاجة البلاد بل على مستوى الاسعار وما تدره من الأرباح على المزارعين.

غير أن سياسة حزب العمال الزراعية التى سبق بيانها لا تلقى قبولاً كبيراً نظرة لقوة روح الملكية الفردية فى الشعب البريطانى ولان اهتمام العمال بشئون الصناعة والتجارة يفوق اهتمامهم بشئون الزراعة، وعلى ذلك لا ينتظر أن يقدم العمال على تنفيذ سياستهم الزراعية إلا بعد سنوات عديدة عندما

يتم لهم تنفيذ سياستهم الاشتراكية فى بقية نواحى النشاط الاقتصادى فى بلادهم. ويستدل على ذلك من أن حزب العمال بعد أن انتصر فى الانتخابات النيابية سنة ١٩٤٥ واطلقت يده مرة فى حكومة البلاد مستنداً الى اغلبية برلمانية كبيرة اقتصر حتى الان على تنفيذ سياسة امتلاك الدولة لمناجم الفحم والسكك الحديدية والصارف المالية، ولكنه لم يقدر على تغيير نظام الملكية الزراعية، بل انه اكتفى بتشجيع الانتاج الزراعى بالوسائل الاقتصادية العادية، كتوفير الأيدى العاملة فى الريف وتثبيت أسعار الغلات الزراعية، وكان ذلك بمثابة اعتراف بأن سياسة الحزب الاشتراكية بازار الزراعة مازلت سياسة نظرية، لا يرجى تطبيقها فى المستقبل القريب.

رأى حزب المحافظين

يزيد اهتمام حز المحافظين بشئون الزراعة عن اهتمام بقية الأحزاب البريطانية، لانه منذ نشأته كان ممثلاً لكبار الملاك والطبقات الغنية فى المجتمع. وقد تمكن هذا الحزب فى سنة ١٨١٥ من إصدار قوانين القمح والعمل بها لمصلحة المزارعين، على الرغم من معارضة بقية السكان، غير ان اطراد تقدم الصناعة فى انجلترا واحتشاد السكان فى المدن أدى الى تزايد قوة حزبى الأحرار والعمال الممثلين لسكان المدن سواء أكانوا من أصحاب رؤوس الأموال ام من العمال. فلما الغيت قوانين القمح سنة ١٨٤٦، كان ذلك ايذاناً بانتصار الصناعة على الزراعة، واستمرت تلك الحالة حتى ظهر اضمحلال الزراعة فى اواخر القرن الماضى، واخذ يتزايد حتى اصبح ضرره غير مقصور على طبقة المزارعين وحدهم بل مهدداً للبلاد بأجمعها. وعنئذ اشتد اهتمام المحافظين بالدفاع عن الزراعة والعمل على حمايتها من المنافسة الاجنبية ومما زاد فى قوة حجتهم فى ذلك الوقت ان جميع دول اوربا الغربية سبقت انجلرتا الى اتباع سياسة الحماية الجمركية، لمنع الزراعة فيها من أن تصاب بالاضمحلال الذى حل بزراعة انجلترا.

وقد اشتدت دعاية المحافظين لسياسة تعديل الجمارك سنة ١٩٠٣ عندما اعلن زعيمهم المستر جوزيف تشمبرلين سياسة التفضيل الامراطورى وتتلخص تلك السياسة فى زيادة الرسوم الجمركية على المصنوعات الواردة إلى انجلترا، وكذاك على الغلات النباتية والحيوانية التى تنافس الغلات المحلية كالحبوب والدقيق واللحوم ومستخرجات الألبان، بشرط ان تعامل الغلات الواردة من الامبراطورية معاملة ممتازة، فتنخفض الرسوم عليها تخفيضاً نسبياً. ورأى المحافظون ان انجلترا لو اتبعت تلك السياسة لجنت الفوائد الآتية:

١- ارتفاع اسعار الغلات الزراعية فى انجلترا، مما يزيد فى مكاسب المزارعين من الملاك والمستأجرين،

ولذا يقبلون على زيادة الانتاج وتوسيع المساحة المزوعة وتزول كل مظاهر الاضمحلال التى شكت منها انجلترا فى ذلك الوقت.

٢- تحسين حالة العمال الزراعيين بسبب زيادة اجورهم.

٣- رواج المصنوعات البريطانية فى اسواق البلاد الداخلية لعدم تعرضها للمنافسة الاجنبية ولزيادة القوة الشرائية عند سكان الريف.

٤- زيادة وحدة الامبراطورية البرطانية ومتانتها بسبب لرتباط اجزائها بعضها ببعض بروابط المصلحة المادية المشتركة، فان تلك الروابط تعتبر بحق أقوى الدعائم لقيام الوحدات السياسية، وتفوق فى متانتها رابطة الجنس او اللغة او الدين، او مجرد الاعتماد على القوة الغشومة.

غير ان اعلان سياسة التفضيل الامبراطورية سنة ١٩٣ كان كارثة على حزب المحافظين بسبب ما اثاره من شدة معارضة الرأى العام، وانتصار حزب الاحرار عليه فى ثلاثة انتخابات نيابية متتالية وكانت اهم وجوه الاعتراض على سياسة التفضيل الامبراطورى ما يأتى:

١- إن تلك السياسة تتعارض مع سياسة حرية التجارة التى اتبعتها انجلترا منذ سنة ١٨٤٦ والتى عادت على البلاد بفوائد جليلة، دليل أن انجلترا كانت فى اواخر القرن التاسع عشر اغنى دول العالم وارقاها صناعة واوسعها تجارة.

٢- ان الفوائد المرجوة من ارتفاع اسعار الغلات الزراعية سوف تكون مقصورة على اقلية ضئيلة فى الأمة ألا وهى طبقة الملاط، وذلك على حساب الاكثرية الساحقة من السكان، لأن المستأجرين سوف يحرمون من نصيبهم من الارباح بسبب ارتفاع ايجار الاراضى تبعاً لارتفاع الأسعار، كما ان العمال الزراعيين سوف لا ينعمون بزيادة الأجور نظراً لضعف اتحادهم وعجزهم عن تنفيذ طلباتهم، فى حين أن الاكثرية الساحقة من الأمة التى يتألف منها سكان المدن سوف تضج من الغلاء وتلح فى المطالبة بارتفاع الأجور.

٣- إن ما زعمة المحافظون من زيادة رواج المصنوعات البريطانية فى أسواق انجلترا الداخلية لا يعوض على الصناعة ماتفقده فى الأسواق الخارجية بسبب نقص واردات انجلترا من جهة، وغلاء المصنوعات البريطانية تبعاً لارتفاع مصاريف انتاجها من جهة اخرى، وبذا تتعرض انجلترا لخشارة تجارتها الخارجية وهى مصدر حياتها وسبب قوتها وثروتها.

على ان المحافظون عرفوا كيف يستفيدون من ظروف الحرب الكرى الأولى والأزمة الاقتصادية العالمية التى أتت بعدها. فعمدت انجلترا إبان الحرب الى حماية بعض مصنوعاتها ومزروعاتها، كما أن الزراعة تحسنت من تلقاء نفسها بسبب قلة الواردات الاجنبية فى تلك السنوات العصيبة. ولم تمض مدة طويلة بعد انتهاء الحرب حتى ظهرت الأزمة العالمية التى كانت انجلترا اسبق الدول شعوراً بها واشدها تألماً منها لسببين:

(الأول) اعتمادها اكثر من الدول على التجارة الخارجية التى تعطلت تدريجياً بسبب الازمة.

(ثانياً) اتباعها دون غيرها من الدول العظمى لسياسة حرية التجارة وذلا لقيت مصنوعاتها كمزروعاتها منافسة شديدة فى اسواق انجلترا الداخلية ولهذا اصبحت الرغبة فى اتباع سياسة التفضيل الامبراطورى شبه اجماعيةفى انجلترا، لأن صناعة انجلترا بعد أن فقدت اغلب اسواقها الخارجية صارت اكثر حاجة الى الاسواق الداخلية، وكانت لا تقل عن الزراعة رغبة فى الحماية من المنافسة الاجنبية. وقد نتج عن ذلك التغير العظيم فى الرأى العام البريطانى بازاء السياسة الجمركية، أن عظم نفوذ حزب المحافظين منذ استداد الازمة الاقتصادية سنة ١٩٢٩، بدر ما ضعف نفوذ حزب الاحرار، واصبح نفوذ الحزبين فى انجلرتا على عكس ماكان عليه قبيل الحر.

وبذلك انضمت انجلرتا الى بقية دول العالم المتبعة للحماية الجمركية، ومع أن هذه السياسة رمت فى بادئ الامر الى مساعدة الزراعة، ولقيت معارضة شديدة من المشتغلين بالصناعة، فانها بعد تنفيذها عادت بالفائدة على الصناعة اكثر من الزراعة، كما افادت الامبارطورية اكثر مما افادت انجلترا، وذلك لسببين:

١- إن اهم ما تستورده انجلترا من الامبارطورية هى الغلات الزراعية والحيوانية ونظراً لمعاملة تلك الواردات معاملة ممتازة، فانها تنافس انتاج انجلترا الزراعى منافسة جديدة. فبقيت الزراعة فى انجلرتا

معرضة للمنافسة فى حين أن الصناعة تنعم بخلو الأسواق الداخلية من تلك المنافسة.

٢- ترغب اغل الممتلكات المستقلة فى تشجيع الصناعات الناشئة فيها ولذا نتمسك باتباع الحماية الجمركية الشديدةى ولا تميل الى معاملة المصنواعات الواردة اليها من انجلترا بمثل المعاملة الممتازة التى تعامل بها صارداتها الى انجلترا.

رأى حزب الأحرار

كانت عناية حزب الأحرار بشئون الصناعة اكثر دائماً من عنايته بشئون الزراعة، بدليل تمسكه بسياسة حرية التجارة التى تعتبر من أهم مبادئه غير أن شدة معارضته لسياسة التفضيل الامبراطورى منذ اعلانها سنة ١٩٠٣ واحتلاله لمقاعد الحكم فى انجلترا عقب ذلك لمدة طوية، اضطره الى تغيير موقفه السلبى ازاء الزراعة، والى العمل على الأخذ بناصرها بعد اذ اصبح الامر لا يحتمل التأخير، وذلك الكي يبين للرأى العام مقدرته على انعاش الزراعة دون حاجة الى اتباع سياسة المحافظين البغيضة.

وقد امتاز حزب الاحرار على غيرة من الاحزاب البريطانية بأنه كان أول من عالج مشكلة الزراعة فى البلاد علاجاً جدياً وحاول تنفيذ سياسة اصلاحية معينة، فى حين أن سياسشة المحافظين لم تنفذ إلا حديثاً، أما سياسة العمال فانها لاتزال فى عالم النظريات. وقد كانت اكبر شخصية فى وزارة الاحرار سنة ١٩١٢ هى شخصية وزير المالية مسترلويد جورج الذى كان شديد العناية بالزراعة، ولذا انشأ فى ذلك العام لجنة لدراسة الشئون الزراعية من جميع نواحيها المتعددة كحالة العمال واجورهم وساعات عملهم ونظام الملكية والايجار الخ. وكان التقرير المسهب الذى اصدرته تلك اللجنة سنة ١٩١٣ أساساً للمقترحات والقوانين التى ظهرت لاصلاح الزراعة فيما بعد.

وكانت سياسة الاحرار ترمى الى غرضين:

(**الأول**) تحسين حالة سكان الريف.

(**الثانى**) زيادة الانتاج الزراعى.

وكان الحزب يرى تحقيق الغرض الأول بواسطة اجراءات إدارية سريعة ومباشرة، أما الغرض الثانى فكان المنتظر ان يتحقق تدريجياً كنتيجة غير مباشرة لتحسين حالة سكان الريف. ولهذا تقدم الاحرار

بالاقتراحات الاتية:

١- انشاء وزارة جديدة تسمى وزارة الاراضى للاشراف على جميع اراضى الدولة سواء أكانت فى الريف ام المدن، ويكون لتلك الوزارة فروع فى الاقاليم الريفية تملك حق شراء الاراضى (بالاثمان التى تحددها هى) لكى تتمكن من تشجيع الملكية الصغيرة واصلاح الاراضى البور والعمل على انشاء الغابات، كما يكون لها سطلة التدخل لحل ما ينشأ بين العمال والملاك من المشاكل، ولمساعدة المستأجرين على الحصول على تعويض مالى فى مقابل ما يدخلونه من اصلاحات فى الاراضى التى يستأجرونها، وكذلك لتحديد مبالغ إيجار الاراضى فى ظروف معينة.

٢- تصدر الحكومة التشريع اللازم لمساعدة العمال الزراعيين، وذلك لتحديد نهايات عظمى لساعات عملهم، ونهايات صغرى لاجورهم، على أن تختلف النهايات الصغرى للأجور بين منطقة وأخرى بحسب اختلاف اسعار المعيشة فى كل منها.

٣- تعنى الحكومة ببحث مشكلة المساكن الريفية لتعمل على سد ما يظهر فيها من نقص فى العدد او فى صلاحيتها للمعيشة فيها، وتقوم بانشاء عدد كبير من تلك المساكن قصد تأجيرها للعمال بأجور تتفق مع مقدرتهم المالية.

وفضلاً عن ذلك فان الاحرار عملوا على زيادة الانتاج الزراعى وزيادة الملكية الصغيرة، بأن فرضوا سنة ١٩١٠ على الاراضى المهملة والقليلة الانتاج ضرائب أعلى من الضرائب المقروضة على الاراضى المعتنى بها والكثيرة الانتاج، وذلك بغرض معاقبة المالك الكبير الذى يهمل استثمار كل اراضيه لكى يضطر الى زيادة العناية بها أو الى بيعها.

وقد اثارت اقتراحات الاحرار اهتمام الرأى العام اهتماماً عظيماً بشئون الزراعة، غير أن قيام الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ حال دون تنفيذ أغلب تلك الاصلاحات، ولذا بقى الاختلاف واضحاً بين المحافظين والأحرار بشأن اصلاح الزراعة، فكان المحافظون يرون اصلاحها بفرض جمركية عالية على

الغلات الزراعية الواردة للللاد، فى حين أن الاحرار كانوا يرون تحقيـق الاصـلاح بتعـديل نظـام ملكيـة الارض وتحسين حالة العمال الزراعيين.

obeikandl.com

الفصل الثالث

تقدم الزراعة فى فرنسا

فى القرن التاسع عشر

obeikandl.com

obeikandl.com

أهمية الزراعة فى فرنسا

يختلف تاريخ الزراعة فى فرنسا اختلافاً كبيراً فى انجلترا لأن فرنسا تعتبر فى طليعة دول اوربا الزراعية فى الوقت الحاضر، ولم تتعرض فيها الزراعة لما تعرضت له فى انجلترا من اضمحلال كبير، بل بقيت المهنة الرئيسية لعامة الشعب. ويظهر ذلك من انه فى أواخر القرن التاسع عشر كان اكثر من نصف سكان فرنسا يشتغلون بالزراعة فى خين ان نسبة المشتغلين بها فى انجلترا وقتئذ كانت نحو ١:١٠، وفى المانيا أقل من ١:٣.

ويعلل اختفاظ الزراعة بأهميتها فى فرنسا حتى الأن بأسباب جغرافية واقتصادية عديدة تختص بالذكر منها اربعة:

(**الأول**) اتساع المساخة الصالحة للزراعة فى فرنسا، اذ تبلغ نحو ٨٠٪ من مساخة الدولة بأجمعها.

(**الثانى**) ملاءمة الجو للزراعة، فانه اكثر صحواً ودفئاً واقل تقلباً وامطاراً من جو انجلترا.

(**ثالثاً**) شدة عناية الحكومة الفرنسية بشئون الزراعة نظراً لاهميتها لأغلبية السكان، فلم تتأخر الحكومة عن تقديم أية مساعدة للزراعة لتحفظ لها رخاءها واطراد تقدمها. ولمتنعها من التعرض للاضمحلال الذى أصاب زراعة انجلترا.

(**الرابع**) اعتدال تقدم الصناعة الحديثة فى فرنسا بالنسبة الى تقدمها فى انجلترا والمانيا، ولذا لم تتعرض الزراعة فيها لشدة منافسة الصناعة لها كما فى هاتين الدولتين. ويعلل اعتدال نجاح الصناعة فى فرنسا بعاملين هامين:

(أ) قلة المعادن فى فرنسا وسوء توزيعها وصعوبة استخراجها واستغلالها. فان اهم حقول الفخم فى فرنسا حقلان، يقع احدهما فى السهل الشمالى على مقربة من حدود بلجيكا، والآخر عند منابع نهر لوار فى هضبة فرنسا الوسطى. ويلاحظ على هذين الخلقين صغر مساحتها، وصعوبة استخراج الفخم منها لاسباب جيولوجية، وعدم وقوعها على مقلابة من البخار لكي يسهل تصريف الفحم منهما، وكذلك بعدهما عن المناطق الغنية بالحديد.

أما أغنى اقاليم فرنسا فى الحديد فهو اقليم اللورين، وكان يعيب الخديد فيه كثرة اختلاطه بالفسفور، ولم تعرف طريقة للتغلب على هذا العيب إلا سنة ١٨٦٨، ولذا لم تستفد فرنسا من ذلك بسبب استيلاء المانيا على اقلبيم اللورين سنة ١٨٧٠، ولما انتهت الحرب العالمية الأولى استردت فرنسا ذلك الاقليم الغنى سنة ١٩١٩، ثم احتلتفى العام التالى اقليم السار المجاور له لكى تحصل على الفحم اللازم لصهر حديد اللورين. غير ان اقليم السار عاد الى المانيا بعد الاستفادة العام لسكانه فى يناير سنة ١٩٣٥، وبذا صارت فرنسا تواجه صعوبة كبيرة فى تموين صناعة الحديد فى اللورين بالوقود اللازم لها.

(ب) تخصص فرنسا فى صناعة الترف كالمنسوجات الحريرية والمشروبات الروحية، وهى صناعات تعتمد على الانتاج الزراعى من جهة ولا يمكن انتاجها بكميات كثيرة وفى مصانع كبيرة من جهة اخرى.

خدمات الثورة الفرنسية للزراعة

كانت فرنسا اسبق الدول الأوربية بعد انجلترا الى اصلاح الزراعة فيها وتحسينها، وبدأ ذلك الاصلاخ عند قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، اى بعد أن بدأ الانقلاب الزراعى فى انجلترا بزمن قصير. وكانت أهم خدمات الثورة للزراعة فى فرنسا انها خررت العامل الزراعى من الوحهة الشخصية، وفكت القيود القانونية والتقليدية التى قيدت انظمة الزراعة والملكية الزراعية فأدى ذلك الى زيادة عدد الملاك عظيمة، وانتشار الملكية الصغيرة.

ولاريب فى أن من أجل خدمات الثورة الفرنسية للطبقات الزاعية فى البلاد تحريرهم من العبودية والقيود الاقطاعية التى رزحوا تحت اعبائها طويلاً. وعلى الرغم من ان عدد ضحايا العبودية لم يكن كبيراً فى فرنسا سنة ١٧٨٩، فان الغاء العبودية رسمياً والقضاء على ماكان للاشراف من الحقوق الكثيرة قبل السكان فى مقاطعاتهم كان خطورة ضرورية لتحقيق حرية أولئك السكان، وتقرير مساواتهم القانونية بغيرهم. ولا يخفى ان رفع الغبن الذى كان محيقاً بالعامل الزراعى أدى الى تحسين حالته المعنوية، والى زيادة انتاجه الزراعى تبعاً لذلك لما بين نفسية العامل ومقدار نشاطه واقباله على العمل من الصلة الوثيقة.

أما تحرر انظمة الزراعة من القيود القديمة فحدث تدريجياً وبطريقة خفية، وذلك لأن الثورة لم تكن ثورة سياسية واجتماعية فحسب، بل كانت ثورة نفسية قبل كل شئ، وثورة على القديم فى جميع اوضاعه، ولذا انشترت عدواها الى جميع النفوس حتى الى الطبقات الزراعية المعروفة فى جميع الدول بشدة مخافظتها على القديم، واصبح المرزاعون فى فرنسا اكثر استعداداً من ذى قبل لادخال الغلات الجديدة والاقلاع عن نظام زراعة الثلاثة حقول، ولاتباع الدورة الزراعية واستخدام الاسمدة والآلات، الى غير ذلك من الاصلاحات التى ظكهرت تباعاً وزادت فى انتاج الزراعة وثروة المشتغلين بها.

نظام الملكية الزراعية

صح هذا التغير الكبير فى أنظمة الزراعة، بل ساعد على ظهوره ونجاحة، ماحدث فى ذلك الوقت من تحول المستأجرين والعمال الزراعيين إلى صغار الملاك، وهو التحول الذى يعتبر من أخطر النتائج الاجتماعية والاقتصادية للثورة فى فرنسا. ولا يصح افتراض ان الملكية الصغيرة لم تكن موجودة فى فرنسا قبل سنة ١٧٨٩ فان الفقر دفع كثيرين من الاشراف منذ القرن السابع عشر الى تقسيم املاكهم وبيعها، كما أن اهتمام الحكومة باصلاح الاراضى البور وتقسيم الاراضى الشائعة أدى الى تزايد الملكية الصغيرة ايضاً. وقد قدر أنه قبيل الثورة الفرنسية كان صغار الملاك يملكون نحو ثلث مساحة الاراضى الزراعية فى فرنسا، كما بلغ عدد صغار الملاك ثلاثة أخماس مجموع الملاك فى تلك البلاد وقدره نحو ٣.٠٠٠.٠٠٠ نسمة. ونتج عن ذلك ان بعض رجال الاقتصاد مثل ملثس اعتقد بأن فرنسا سوف تشبه الصين من حيث فقر سكانها وشدة كثافتهم.

ومع ذلك فان التشجيع الثورة الفرنسية للملكية الصغيرة من الأمور التى لا سبيل الى انكارها، فان مجرد تحرير المزارعين من القيود الاقطاعية العتيقة حمل كثيرين منهم على الرغبة فى امتلاك الارض. كما ان نظام الوراثة الذى وضعته حكومة الثورة واعتراف به قانون نابليون، والذى قضى بتقسيم التركة بالتساوى بين جميع الورثة دون اعتار لاختلاف السن او الجنس بينهم، كان بلا ريب من العوامل التى ضمنت تضاؤل الملكيات بمرور الوقت.

على ان اكبر الخدمات التى أدتها الثورة للملكية الصغيرة استيلاء الحكومة على املاك الاشراف والكنيسة فيما بين سنة ١٧٩٠ وسنة ١٧٩٥ وعرضها للبيع باسعار مخفضة ومع تساهل عظيم فى الدفع. ففى ١٤ مايو سنة ١٧٩٠ اصدرت الحكومة قانوناً لتنظيم وسائل تقسيم تلك الأراضى الى مساحات صغيرة قبل عرضها للبيع، وكثيراً ماكان المزارعون فى منطقة معينة يتفقون على الاشتراك فى شراء مساحة كبيرة من الارض ثم يعمدون الى تقسيمها فيما بينهم، الى أن حرمت الحكومة ذلك سنة ١٧٩٣.

وقد كان نظام الوراثة فى فرنسا وما نتج عنه من تزايد الملكيات فى الصغر مثاراً لمناقشات شديدة وتضارب عظيم فى الآراء خلال القرن التاسع عشر، فرأى اعداء هذا النظام ان تضاؤل الملكيات تضاؤلا حسابياً مستمراً يضر الزراعة والمشتغلين بها. أبلغ الضرر، بس تقسيم الاراضى تدريجياً الى مساحات صغيرة مبعثرة، مما يؤدى الى ضياع مجهود المالك ووقته، وكثرة المنازعات القضائية بين الملاك. أما أنصار هذا النظام فرأوا فيه أكبر فائدة للزراعة والمزاعين لانه يشجع الانتاج الزراعى ويمنع سكان الريف من المهاجرة، ويزيد رضاءهم على حالتهم واستقرار المجتمع لهذا السبب.

وتعتبر الملكية الصغيرة من جهة أخرى أحد الأسباب الهامة فى سرعة تكاثر سكان فرنسا فى النصف الأول من القرن الماضى، وفى وقوفهم عن الزيادة منذ ذلك الوقت. ويعلل بأن التحسن العظيم فى الحالة الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة عند أغلب سكان الريف عقب الثورة الفرنسية، أدى الى الاقبال على الزواج وتكاثر النسل، لما يشتهر به المزارع فى جميع الدول من قوة العصبية وحب الخلف لكي يعاونه اولاده فى عمله ويرثوه من بعده. هذا فضلاً عن الصلة الوثيقة بين حالة الرخاء او الكساد الاقتصادى وعدد السكان فى كل دولة. ولذا تزايد سكان فرنسا بنسبة ٢٠٠.٠٠٠ نسمة سنوياً فيما بين سنة ١٨٠٠ وسنة ١٨٥٠.

ويظهر مقدار انتشار الملكية الصغيرة فى فرنسا من البيانين الاتيين:

فى سنة ١٨٦٢

مساحة الملكية بالهكتار	نسبتها لمجموع المساحة
اقل من ٥	٪٥٦.٢٩
من ٥ – ٢٠	٪٣٠.٤٧
من ٢٠ – ٤٠	٪٨.٤٧
أكثر من ٤٠	٪٤.٧٧

فى أواخر القرن التاسع عشر

عدد الملاك	مساحة الملكية بالهكتار	النسبة لمجموع المساحة
٣ مليون	أقل من ١٠	٪٢٠
٦٠٠.٠٠٠	من ١٠ – ١٦٠	٪٤٠
١٥٠.٠٠٠	اكثر من ١٦٠	٪٤٠

اما فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فان انتشار التعليم وتقدم المدنية وتضاؤل الملكيات الصغير تدريجياً جعل المزارع اكثر شعوراً بالمسئولية نحو نسله واقل ميلا الى تكاثر اولاده بسبب ضيق ذات يده، لأن اسرته أذا استمرت فى التزايد وقع فى مشاكل اقتصادية عديدة. وتعرض كما تعرض اولاده للفاقة وما صحبها من متاعب كثيرة. ومن ذلك الوقت أخذ سنة الزواج يتأخر تدريجياً كما نقص عدد الأطفال فى الاسرة نقصاً واضحاً.

وفضلاً عن ذلك فان نحو ٨٠٪ من الملكيات الزراعية كانت مرزوعة أصحابها انفسهم، و ١٣٪ كانت مؤجرة، و٧٪ كانت مزروعة على نظام الممارسة اى على أساس تقسيم الانتاج بنسبة ميعنة بين المالك والمزارع.

تقدم الزراعة فى القرن الماضى

كان تقدم الزراعة فى فرنسا فى القرن التاسع عشر اكثر منه فى بقية الدول عدا بلجيكا والدانيمرك ففى عصر نابليون أدى وقف التجارة الخارجية إلى زيادة العناية بالانتاج الزراعى الداخلى، فبدئ فى اتابع نظام الدورة الزراعية، وادخل كثير من الغلات الجديدة كالكتان والبنجر والاصباغ. ولما عاد السلم الى فرنسا بعد سنة ١٨١٥ اخذت الزراعة فى التقدم العظيم وزاد رخاء سكان الريف عموماً. ويظهر مقدار ذك التقدم من زيادة انتاج القمح من ٩٣ مليون بوشل الى ١٥٢ مليون بوشل فيما بين سنة ١٧٨٩ وسنة ١٧٤٨، وزيادة انتاج البطاطس من ٥٤ مليون بوشل الى ٢٧٥ مليون بوشل، وانتاج النبيذ من ٣٧٣ مليون جالون الى ٩٢٤ مليون جالون.

غير أن سنة ١٨٤٨ كانت فاتحة عصر اضطراب كبير استمر حتى سنة ١٨٦٠ وأدى الى انسحاب عدد كبير من المشتغلين بالزراعة وتعطيل التقدم فى تلك المهنة الرئيسية. وقد كان ذلك الاضطراب سياسياً من جهة بسب قيام الجمهورية الثانية (١٨٤٨)، والامراطورية الثانية (١٨٥٢) وحرب القرم (١٨٥٤) وحرب النمسا (١٨٥٩)، كما كان اجتماعياً واقتصادياً من جهة أخرى بسبب انتشار الكوليرا وفساد المحصول فيما بين سنة ١٨٥٣ وسنة ١٨٥٥، ولذا عجزت الزراعة فى النصف الثانى من القرن الماضى عن استرداد رخائها ومكانتها التى تمتعت بها فى النصف الأول منه. ومع ذلك فقد كان التقدم الزراعى عد سنة ١٨٦٠ مما لايستهان به، بفضل التوسع فى إصلاح الأراضى البور واستخدام الآلات الزراعية والتفنن فى وسائل الزراعة العلمية التى زادت خصب التربة وانتاجها، بدليل انه فيما بين سنة ١٨١٨ وسنة ١٨٨٩ زاد انتاج الفدان الواحد من القمح نحو ٧ بوشا ومن الشعير ٨ بوشل، ومن الشوفان ١٠ بوشل، كما تضاعف عدد المواشى فى فرنسا فى تلك المدة.

ويتبين الفرق العظيم بين أهمية الزراعة فى كل من فرنسا وانجلترا سنة ١٨٧٧ مما يأتى:

الدولة	المساحة المرزوعة حبوباً	نسبتها الى المجموع	المساحة المزروعة قمحاً	نسبتها الى المجموع
فرنسا	٣٧.٥٠٠.٠٠٠	١٠ :٣	٢٣.٥٠٠.٠٠٠	٦ :١
بريطانيا العظمى	١١.٠٠٠.٠٠٠	٧ :١	٣.٦٠٠.٠٠٠	٢٢ :١

وقد كان من اهم ما يميز الزراعة فى فرنسا فى اواخر القرن المضاى وفاؤها بحاجة السكان وكثرة تنوع غلاتها، اذ انتجت فرنسا كا حاجاتها الغذائية، ل صدرت كثيراً من الغلات الزراعية، ولم يكثر استيرادها للقمح إلا فى فترة اضمحلال الزراعة من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٨٩٦، أما كثرة تنوع الغلات الزراعية فتظهر من عدم اعتماد البلاد على غلة واحدة، فان القمح والنبيد اكثر الغلات اهمية، ويتلوهما فى الاهمية الشليم والشعير والشوفان والذرة والفواكة ومستخرجات الألبان.

عناية الحكومة بالزراعة

تمتعت الزراعة طوال القرن الماضى بعناية الحكومة بدليل أن سياسة فرنسا الجمركية كانت دائماً متمشية مع مصلحة الزراعة. ففى سنة ١٨١٩ فرضت ضرائب جمركية على القمح الوارد من الخارج، ثم وضعت عليه ضرائب إضافية اختلفت ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً لتقلب أسعار القمح فى فرنسا بلنسبة الى مقدار معين. واستمرت تلك الحالة خلال القرن التاسع عشر فلم تتعرض زراعة فرنسا الى المنافسة الشديدة التى تعرضت لها زراعة انجلترا بسبب وفرة الغلات الامريكية. على أن تلك المنافسة ظهرت دائماً بدرجة كافية لمنع كل محاولة من جانب المشتغلين بالصناعة لتخفيف الحماية الجمركية الزراعية بقصد تخفيض اسعار الغلات الزراعية واجور العمال تبعاً لذلك، ولذا كانت سياسة فرنسا الجمركية بعد سنة ١٨٨١ شبيهة بسياسة المانيا فى ذلك الوقت من حيث عنايتها بزيادة وقاية الزراعة من خطر المنافسة الاجنبية.

وكذلك كانت فرنسا فى طليعة الدول التى أنشأت وزارة للزراعة وكفك لها من حسن النظام واتساع السلطان مالا يترك حاجة لمستزيد ويعاون هذه الوزارة مجلس استئارى مؤلف من مائة عضو من الشيوخ والنواب الاخصائيين فى شئون الزراعة ويقدمون التقارير الفنية لتكون اساساً لما يمنح من انواع الاعانات والمساعدات للمزارعين.

وتعتبر فرنسا من اكثر الدول تقدماً فى التعليم الزراعى، فان البلاد تشمل عدداً كبيراً من مدارس الزراعة المتوسطة، فضلاً عن معهد التعليم الزراعى فى المدارس الالزامية حيث يعتبر فيها من المواد الأساسية وذلك لغرض نشر المعلومات الزراعية من جهة، وتحبيب النشء فى الحياة الريفية من جهة اخرى. وقد صدر فى سنة ١٨٧٥ قانون بانشاء نوع جديد من المدارس تسمى "مدارس الزراعة العملية " ويدخلها ابناء صغار الملاك والمستأجرين والعمال فى سن الثالثة عشر لكي يتمنوا عملياً على الأعمال الزراعية بعد أن يتموا مرخلة التعليم الابتدائى.

الجمعيات الزراعية

كان من اهم ما امتازت به الزراعة فى فرنسا عنها فى انجلترا كثرة تنظيمها وميل المشتغلين بها الى التعاون لتحقيق المصلحة المشتركة فيما بينهم، وبرجع ذلك الى ضعف الروح الفردية عند الشعب الفرنسى وهى الطبقى التى تستفيد من التعاون وتحتاج اليه اكثر من غيها، وقد قامت فى فرنسا كثير من الجمعيات الزراعية الفنية أشهرها "الجمعية الزراعية الوطنية الفرنسية " التى تكونت فى القرن الثامن عشر ولا تزال قائمة حتى الان، وكذلك كثير من الجمعيات الزراعية القروية التى تتألف من الملاك والمستأجرين فى مناطق صغيرة، وترمى الى تحسين وسائل الزراعة المحلية وزيادة انتاجها.

غير أن النقابات الزاعية والجمعيات التعاونية بقيت قليلة وضعيفة حتى وقعت الزراعة فى فرنسا كما فى غيرها من دول اوربا الغربية فى ازمة شديدة حوالى سنة ١٨٨٠ بسبب المنافسة الاجنبية، وعندئذ تقدمت الحكومة لمساعدة تلك الجمعيات بأن اصدرت سنة ١٨٨٤ قانوناً باستثناء الجمعيات التجارية والزراعية من الخضوع للبند رقم ٢٩١ من قانون نابليون الذى نص على خظر تكوين الجمعيات اذا زاد

عدد اعضائها على العشرين دون ترخيص من الحكومة. وبذا اصبح لتلك الجمعيات شخصية معنوية، وامكنها ان تمتلك العقارات وتشتغل بالأعمال التجارية.

وقد سارع المزارعون إلى الاستفادة من هذا التشجيع لكى يتخلصوا مما وقعوا فيه بسبب هبوط الأسعار وانخفاض اثمان الاراضى وإيجارها ويستدل على ذلك مما يأتى:

السنة	عدد الجمعيات الزراعية	مجموع اعضائها
١٨٩٠	٦٤٨	٢٣٤.٢٣٤
١٩٠٠	٢.٠٦٩	٥١٢.٧٩٤
١٩١٠	٤.٩٤٨	٨١٣.٠٣٨

وبذلك اصبحت النقابات الزراعية والجمعيات التعاونية أهم الجمعيات الزراعية فى فرنسا.

وتنقسم النقابات الزراعية الى ثلاثة اقسام:

١ - نقابات المزارعين: وترمى الى خدمة مصلحة اعضائها من الملاك والمتسأجرين بكل وسيلة، كالعمل على تحسين الانتاج الزراعى ورفع اسعاره ومساعدة اعضائها على الحصول على حاجياتهم من الاسمدة والبذور والآلات بأسعار الجملة الخ. ويتألف من مجموع تلك النقابات " الاتحاد المركزى للنقابات الزراعية " الذى يمثل نحو ٢.٥٠٠ نقابة ويتوسط لدى الحكومة لحملها على عمل كل ما يعود على الزراعة بالفائدة كتعديل الجمارك، واصدار التشريع الاجتماعى اللازم لمصلحة سكان الريف الخ. ولذا يصح اعتبار هذا الاتحاد حزباً سياسياً يتكلم باسم المزارعين.

٢ - نقابات العمال الزراعيين: وتشبه نقابات العمال فى المدن الصناعية من حيث سعيها للدفاع عن مصلحة اعضائها فيما يختص بالأجور وساعات العمل وشروطه الخ. وتنضم تلك النقابات كغيرها من نقابات العمال تحت لواء "الاتحاد العام لنقابات العمال".

٣- نقابات الصناعات الزراعية: وترمى الى تحسين الزراعة والصناعة فى آن واحد، كزراعة الكروم وصناعة النبيذ، ولذا تعمل على زيادة أرباح المزراعين وتقليل مهاجرة سكان الريف الى المدن.

اما الجمعيات التعاونية فقد بلغت فى فرنسا درجة من التقدم لم تبلغها سوى بلجيكا والدانمرك وبعض انحاء المانيا. وعلى الرغم من عدم وجود نظام الزراعة التعاونى الذى كان قائماً فى فرنسا قبل الثورة، والذى بمقتضاه كان عدد كبير من المزارعيم يشتركون فى زراعة الارض وتقسيم غلاتها فيما بينهم، فان الجمعيات التعاونية تسمح للمزارعين بأن يشتركوا فى استخدام الآلات الزراعية بأجر زهيد دون ان يتحملوا نفقات شرائها وصيانتها. على ان الغرض الاول من الجمعيات التعاونية مساعدة المزارع على تصريف محصولة بأحن الاثمان، وتنظيم الصناعات القائمة على ذلك المحصول كصناعة النبيذ ومستخرجات الألبان. ولذا تملك بعض الجمعيات التعاونية مطاحن للغلال او مصانع للجبن او معاصر للكروم وتقطيرها او لاستخراج زيت الزيتون الخ.

التسليف الزراعى: لم يتقدم التسليف الزراعى فى فرنسا تقدماً كبيراً إلا بعد سنة ١٨٨٤ عندما دفعت الازمة الزراعية الى التفكير فى تنظيم ذلك تلك الناخية الهامة من نواحى مساعدة المزارع الصغيرة، وعندئذ اخذت اكثرية النقابات الزراعية فى اقراض اعضائها وظهرت المصارف الزراعية المعروفة باسم "بنوطديران" (نسبة إلى مرسسها وهو أخد المحامين فى ليون) وقد امتازت تلك المصارف بكونها تعاونية اى ان كبار الملاك اكتتبوا فى راس مالها وضمنوا أعمالها بكا مل ملكوا من عقار ولذا عادت بالفائدة على صغار المرزاعين وكبارهم فى وقت واخد.

وكان تقدم التسليف الزراعى بسيطاً فى بادئ الامر، ولكنه زاد كثراً عندما اصدرت الحكومة سنة ١٨٩٤ قانوناً لتنظيم وزيادة تسهيلة وتأمينه: وفى سنة ١٨٩٩ صدر قانونا اخر وقضى بضمان الحكومة للهيئات القائمة بالتسليف الزراعى ومساعدتها إذا لزم الخال. ولهذا كانت فرنسا قبيل الحرب الكبرى ارقى الدول الأوربية بعد ألمانيا فى نظام التسليف الزراعى.

الزراعة فى المانيا فى القرن التاسع عشر

تشغل الزراعة فى المانيا مركزاً وسطاً بالنسبة إلى مركزها فى كل من انجلترا وفرنسا، لأنها لن تتعرض للاضمحلال الشديد الذى حدث فى الأولى ولم تحتفظ بالأهمية الكبيرة التى تتمتع بها فى الثانية. ويظهر ذلك من أن عدد المشتغلين بالزراعة فى المانيا كان سنة ١٩١٤ نحو ٣٠٪ من مجموع السكان، فى حين ان المشتغلين بالصناعة بلغوا نحو ٤٢٪، على أن تاخر الزراعة بالنسبة الى الصناعة لم يظهر بشكل واضح إلا حديثاً، اى منذ تكوين الامبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١، أما قبل ذلك فان المانيا كانت اكثر من فرنسا اعتماداً على الزراعة، نظراً لتأخر الصناعة والتجارة فيها فى ذلك الوقت. ففى اوائل القرن التاسع عشر بلغت نسبة المشتغلين بالزراعة الى مجموع السكان فى المانيا نحو ٨٠٪، ومع ذلك كانت زراعة المانيا اكثر تأخراً من زراعة فرنسا وأقل منها انتاجاً. لعدم تمتعها بالظروف الطبيعية الملائمة لها كالمناخ والتربة ولتأخر وسائلها وانحطاط الغلات فى نوعها ومقدارها، ولانتشار الفقر بين سكان الريف. ولم تظهر الاصلاحات الفنية الزراعية فى المانيا الا بعد منتصف القرن الماضى، اى متاخرة عنها فرنسا بسنوات عديدة.

الغاء العبودية

لعل أهم الاصلاحات التى ادخلت على الزراعة فى المانيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر الغاء العبودية وتحرير العامل الزراعى والمزارع الصغير من القيود الاقطاعية الثقيلة، وكان ذلك تمهيداً لازماً للاصلاحات الزراعية التى ظهرت فيما بعد. ونظراً لانقسام المانيا سياسياً فان حالة سكان الريف اختلفت كثيراً بين ولاية وأخرى، ففى الشمال الغربى زالت العبودية منذ انتهاء العصور الوسطى، وفى الجنوب الغربى اخذت فى التناقص تدريجياً فى القرنين السابع عشر والثامن عشر.

فلما ظهر القرن التاسع عشر كان اكبر معقل للعبودية ولاية بروسيا حيث كثرت الملكيات الكبيرة ونعم كبار الملاك بسلطان عظيم وسلطة مطلقة على القاطنين فى املاكهم. وبدلاً من اضمحلال العبودية فى بروسيا كما فى بقية المانيا فانها كانت فى ازدياد وانتشار مطردين نظراً لفقر الملاك وتحولهم تدريجياً الى عمال زراعيين، وعندما خلت ببروسيا كارثة "بينا" ثار الرأى العام فيها مطالباً بالاصلاح، وكان فى طليعة

أعمال الزعيم الكبير "شتاين" إلغاء النظام الاقطاعى وما صخبه من قيود والتزامات كثيرة، غير أن ذلـك الاصلاح لم يتحقق كله فى مدة وجيزة بل اصطدم بصعوبات عديدة خالت دون ذلك، ولذا لم ينته النظام الاقطاعى تماماً فى بروسيا وألمانيا إلا بعد سنة ١٨٦٥.

التى ظهرت فيما بعد. ونظراً لانقسام المانيا سياسياً فان حالة سكان الريف اختلفت كثيراً بين ولايـة واخرى، ففى الشمال الغربى زالت العبودية منذ انتهاء العصور الوسطى، وفى الجنوب الغربى اخذت فى التنافص تدريجياً فى القرنين السابع عشر والثامن عشر.

فلما ظهر القرن التاسع عشر كان اكبر معقل للعبودية ولاية بروسيا حيث كثـرت الملكيـات الكبـيرة ونعم كبار الملاك بسلطان عظيم وسلطة مطلقة على القاطنين فى املاكهم. وبدلاً من اضمحلال العبوديـة فى بروسيا كما فى بقية المانيا فانها كانت فى ازدياد وانتشار مطردين نظراً لفقـر المـلاك وتحـولهم تـدريجياً الى عمال زراعيين، وعندما خلت ببروسيا كارثة " يينا" ثار الرأى العـام فيهـا مطالبـاً بالاصـلاح، وكـان فى طليعة أعمال الزعيم الكبير (شتاين) الغاء النظام الاقطاعى وما صحبه من قيود والتزامات كثيرة، غير أن ذلك الاصلاح لم يتحقق كله فى مدة وجيزة بل اصطدم بصعوبات عديدة حالت دون ذلك، ولـذا لم ينتـه النظام الاقطاعى تماما فى بروسيا وألمانيا إلا بعد سنة ١٨٦٥.

نظام الملكية الزاعية

تشبه ألمانيا فى نظام الملكية الزراعية كلا من انجلترا وفرنسا بسبب كثرة الملكيات الكبـيرة والصـغيرة فيها فى وقت واحد، ويصح تقسيمها الى قسمين واصحين وهما. الأقاليم الغربية والجنوبيـة حيـث تكثـر الملكيات الصغيرة، والاقاليم الشمالية والشرقية حيث تكثر الملكيات الكبيرة. ويرجـع ذلـك إلى أسـباب جغرافية وتاريخية واضحة.

فمن الوجهة الجغرافية يلاحظ ان الأقاليم الجنوبية والغربية أكثر خصباً وأمطاراً من الأقاليم الشمالية والشرقية، ولهذا كانت اكثر منها انتاجاً وامكن قيام الملكيات الصغيرة فيهـا، لأن المسـاحة الصـغيرة مـن الارض تنتج قدر ما تنتجه مساخة اكبر منها فى الاقاليم الاخرى.

أما من الوجهة التاريخية فيعلل اختلاف مساحة الملكيات فى المانيا بأن الأقاليم الجنوبية والغربية امتازت عن غيرها بضعف النظام الاقطاعى فيها وبزيادة تأثيرها بالانظمة الفرنسية فى عصر نابليون، فان زوال العبودية من تلك الاقاليم وضعف نفوذ الاشراف فيها وفقرهاغ منذ القرن السادس عشر ساعد سكان الريف على تحسين حالتهم المادية وامتلاك مساحات صغيرة من الارض، كما حدث فى بعض أنحاء فرنسا قبل الثورة. فلما غزا نابليون المانيا خضعت تلك الاقاليم مدة أطول من غيرها للحكم الفرنسى المباشر، وابعث قانون نابليون اللذى قضى بتقسيم التركة بالتساوى بين الورثة، فزادت فيها الملكيات الصغيرة انتشاراً وصغراً.

أما الأقاليم الشمالية والشرقية فقد نشأت فيها الملكية الكبيرة عندما أخذت المانيا فى استرداد تلك الانحاء من الجنس الصقلى الذى احتلها فى اواخر العصور الوسطى، فكان الملوك يمنحون اعوانهم من الاشراف وكبار الجيش مساحات كبيرة من الارض لاستئثارها (كما منح محمد على باشا الابعديات لكبار رجال الجيش العثمانى فى مصر) وفضلاً عن ذلك فان انتشار الروح العسكرية فى تلك الاقاليم ولاسيما بروسيا، بسبب كثرة تعرضها للغزو ولمقتضيات الحروب الكثيرة التى اشتبكت فيها، جعل الاشراف ورجال الجيش يتمتعون فيها بسلطة عظيمة وثروة طائلة، ولذا بل النظام الاقطاعى قائماً فيها حتى القرن التاسع عشر. ولما قامت الثورة الفرنسية واصبح نابليون سيد ألمانيا كانت تلك الأقالين أقل أجزاء المانيا تاثيراً بالأنظمة الفرنسية نظراً لبعدها عن فرنسا وعدم خضوعها مباشرة لحكم نابليون، وظلت متمسكة بنظام ورائه الولد الأكبر ونظام الوراثة الموقوفة كما فعلت انجلترا، ولهذا احتفظت فيها الملكيات بكبرها حتى اليوم.

وعلى الرغم من أن "شتاين" و "هاردنبرج" عملا على الغاء النظام الاقطاعى وخاولا تقسيم الاملاك الكبيرة واحياء الملكية الصغيرة، فانهما لم يفلخا فى ذلك فى النهاية بسبب عجز صغار الملاك عن احتمال منافسة كبار الملاك لهم، واضطرار اكثر من ظهر منهم عقب حركة الاصلاح فى أول القرن الماضى إلى بيع املاكهم لكبار الملاك حوالي سنة ١٨٥٠ ثم المهاجرة الى المدن او الاقامة فى الريف كعمال زراعيين.

ويظهر مقدار التباين الكبير فى ناظم الملكية الزراعية فى المانيا من الاخصاء الآتى:

النسبة المئوية لمجموع الملكيات (سنة ١٨٩٥)

مساحة الملكية بالهكتار	ولاية بمرانيا (الشمال الشرقى)	ولاية هانوفر (الشمال الشرقى)	ولاية بادن (الجنوب الغربى)
اقل من ٢	٢.٩٧	٦.٦١	١٣.٢٣
من ٢–٥	٣.٤٤	١١.٨٣	٢٩.٠٤.
من ٥–٢٠	١٥.٦٤	٣٢.٠١	٤١.١٨
من ٢٠–١٠٠	٢٢.٨٢	٤٢.٤١	١٢.٥٦
اكثر من ١٠٠	٥٥.٩٣	٧.١٤	٣.٩٩

وبلغت مساحة الأراضى الزاعية فى المانيا سنة ١٩١٤ نحو ٨٠ مليون فدان وكانت مقسمة على النحو الآتى:

مساحة الملكية	مجموع المساحة	النسبة المئوية للمجموع الكلى
اقل من ٥ أفدنه	٥.٠٠٠.٠٠٠ فدان	٪٦
من ٥ – ٥٠ فدان	٢٧.٠٠٠.٠٠٠	٪٢٣.٥
من ٥٠– ٢٥٠	٢٧.٠٠٠.٠٠٠	٪٣٣.٥
اكثر من ٢٥٠	٢١.٠٠٠.٠٠٠	٪٢٧

ونجم عن كثرة الملكيات الكبيرة والصغيرة فى المانيا فى وقت واحد ما يأتى:

١- تنوع الانتاج الزراعى وارتباطه بمساخة الملكية، فاختصت الملكيات الصغيرة بزراعة الفواكه وبخاصة الكروم، لما تستلزمة من عناية كبيرة وأيد عاملة وفيرة، فى حين ان الملكيات الكبيرة اختصت بزراعة الحبوب والبنجر بسبب سهولة استخدام الآلات فيها.

٢- زيادة خرج مركز المالك الصغير بسبب تناقص مساحة ملكه تدريجياً نظراً لاتباع نظام الوراثة الفرنسى، ولذا كثرت مثاجرة سكان الجنوب والغرب فيما بين سنة١٨٤٥ وسنة ١٨٩٠ الى المدن الصناعية وامريكا.

٣- صعوبة التشريع الزراعة فى المانيا لان القوانين التى تتفق مع مصلحة المالك الكبير تتنافى مع مصلحة المالك الصغير وبالعكس.

تطور الزراعة

كان تقدم الزراعة فى المانيا اقل ظهوراً منه فى فرنسا فى خلال القرن التاسع عشر، ومنذ تكوين الامبراطورية سنة ١٨٧١ تعرضت الزراعة لمشاكل عديدة كالتى تعرضت لها فى انجلترا فى ذلك الوقت، وكانت حالتها لا تستوجب الرضا قبيل الخرب الكبرى. وقد كانت المدة الواقعة بين سنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٧٠ اكثر اوقات القرن الماضى رخاء فى الزراعة لاسباب عديدة اهمها: التوسع الكبير فى المساخة المزروعة؛ زيادة الانتاج الزراعى وارتفاع اسعاره، قلة المنافسة الاجنبية، كثرة استهلاك سكان المدن، نقص نفقات الانتاج نظراً للاقبال على استخدام الآلات واتباع الوسائل العلمية الحديثة.

غير ان هذا الرخاء لم يعمر طويلاً، إذ وقعت الزراعة بعد سنة ١٨٧٥ فى ازمة شديدة واستمرت تعانيها حتى سنة ١٩١٤، ولم تختلف تلك الازمة فى اسبابها ومظاهرها عن ازمة الزراعة فى انجلترا وان كانت اقل منها مدى وخطورة، وتتلخص أسباب الازمة فيما يأتى:

(أولاً) هبوط أسعار الغلات الزراعية بسبب شدة منافسة الواردات الروسية والامريكية، وقد حاولت حكومة المانيا حماية الزراعة من تلك المنافسة فزادت الرسوم الجمركية سنة ١٨٧٩، ومع ذلك فان الأسعار استمرت فى الانخفاض، وبلغ انخفاض اسعار القمح ١٤٪ فيما بين سنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٩٨، وكان ذلك مفيداً للصناعة وضاراً بالزراعة.

(ثانياً) صعوبة الانتاج الزراعى وزيادة نفقاته، نظراً لقلة الأيدى العاملة فى الزراعة وارتفاع اجورها وارتباك الشئون المالية لصغار المزارعين وكثرة استدانتهم.

(ثالثاً) سرعة تقدم الصناعة فى المانيا بدرجة لا مثيل لها فى اية دولة اخرى، مما أدى ألى تفوق الصناعة على الزراعة وتزوح السكان افواجاً من من الريف الى المدن الصناعية، وبذا تغير توزيع السكان فى المانيا تغيير جوهرياً بدليل ان عدد المدن التى زاد سكانها على ١٠٠.٠٠٠ نسمة كان ثمانية فقط سنة ١٨٧١، وبلغ ٤١ سنة ١٩٠٥ و ٤٨ سنة ١٩١٠، كما أن عدد سكان الامبراطورية من سنة ١٨٧١ الى سنة ١٩١٠

زاد نحو ٢٣.٠٠٠.٠٠٠ نسمة فى حين أن سكان الريف نقصوا فى هذه المدة نحو ٥٠٠.٠٠٠ نسمة، ويتضح ذلك جلياً مما يأتى:

السنة	عدد سكان الريف	نسبتهم لمجموع السكان	عدد سكان المدن	نسبتهم لمجموع السكان
١٨٧١	٢٦.٢١٩.٠٠٠	٪٦٣.٩	١٤.٧٩١.٠٠٠	٪٣٦.١
١٨٨٠	٢٦.٥١٤.٠٠٠	٪٥٨.٦	١٨.٧٢١.٠٠٠	٪٤١.٤
١٨٩٠	٢٦.١٨٥.٠٠٠	٪٥٣	٢٣.٢٤٣.٠٠٠	٪٥٤.٣
١٩٠٠	٢٥.٧٣٤.٠٠٠	٪٤٥.٧	٣٠.٦٢٣.٠٠٠	٪٥٤.٣
١٩١٠	٢٥.٩٤٥.٠٠٠	٪٣٩.٩	٣٨.٩٨٠.٠٠٠	٪٦٠.١

وقد نتج عن تلك الزيادة العظيمة فى عدد السكان، وذلك التعديل الكبير فى توزيعهم بين الريف والمدن، ان زاد استهلاك الغلات الزاعية زيادة كبيرة ولكن المشتغلين بالزراعة خرموا من الاستفادة منها بسبب هبوط الأسعار وزيادة مصاريف الانتاج ونقص الأيدى العاملة فى الريف.

وعلى الرغم من اطراد تقدم الصناعة وتفوقها على الزراعة من جميع الوجوه، فان خكومة المانيا استمرت معتقدة بان الزراعة اساس حياة الدولة الاقتصادية، فاذا تعرضت للاضمحلال هدد ذلك كيان الدولة وأضعف قوتها ورخائها. ولا عجب فى ذلك لأن كبار الملاك كانوا هم الطبقة الحاكمة فى بروسيا. فى خين أن بروسيا كانت مسيطرة على المانيا عقب تكوين الامبراطورية. وقد كان لهذه الحقيقة اثر ظاهر فى سياسة المانيا الاقتصادية والخارجية، فبقى الغرض الأول منها المحافظة على استقلال البلاد الاقتصادى، ومساعدتها على انتاج كل ماتحتاج اليه من المواد الغذائية، وإن أدى ذلك الى غلاء المعيشة ومضايقة سكان المدن وعرقلة صناعة البلاد وتجارتها الخارجية. هذا مع العلم بأن عدد المشتغلين بالزراعة سنة ١٩١٤ لم يزد على ثلث مجموع السكان، ولم تزد نسبة الملاك بينهم على نسبة ١ : ٨ من هذا العدد.

ونجم عن تمسك حكومة المانيا بمساعدة الزراعة وحمايتها من المنافسة ان انقسم الراى العام انقساماً شديداً بين أنصار الزراعة وأنصار الصناعة وكان هذا الانقسام من أهم ما يلفت النظر فى سياسة ألمانيا الداخلية قبيل الخرب الكبرى. وقد نجح كبار الملاك فى الأقاليم الشمالية والشرقية فى تنظيم صفوفهم من

الوجهة السياسية، وكونوا خزب المزارعين سنة ١٨٩٦، فى حين ان صغار الملاك كانوا معضـدين لحـزب العمال والأحزاب الاشتراكية.

على ان الزراعة فى المانيا بعد تكوين الامبارطورية حاولت مجاراة الصناعة فى تقدمها بكل الوسـائل، فاستمرت المساحة المزروعة فى الاتساع كما استمر الانتاج الزراعى فى التزايد بسبب الاقبال على اسـتعمال الآلات وزراعـة الغـلات الجديـدة والتفـنن فى اسـتخدام الاسـمدة الصـناعية بدرجـة تثـير العجـب والاعجاب، ومع كل ذلك فان المانيا كانت منذ سنة ١٨٧٥ عاجزة عن انتاج حاجياتها الغذائية.

نظام التعاون والتسليف الزراعى: نظراً لكثرة صغار الملاك فى المانيا وتزايد عـددهم بمـرور الوقـت كانت الحاجة ماسة لتنظيم التعاون والتسليف الزراعى فيها، وقد بلغت المانيا فى هذا الميدان شأواً لا تكاد تضارعها فيه دولة اخرى. ففى سنة ١٩١١ بلغ عدد الجمعيات التعاونية فيها نحو ٢٥.٠٠٠ جمعية، وبلغ عدد اعضائها نحو ٤.٠٠٠.٠٠٠ مزارع. وعملت تلك الجمعيات فى مناطق محدودة ولاغـراض معينـة، ومثال ذلك الجمعيات الخاصة بصناعة مستخرجات الألبان، التـى بلـغ عـددها ٣.١٩٣ جمعيـة، وعـدد اعضائها ٢٨٨.٦٩٩ ورغبة فى زيادة تنظيم التعاون وزيادة فوائده ونفوذه انضمت الجمعيـات التعاونيـة الى إدارات مركزية كبرى سميت الاتحادات التعاونية، وكانت مهمتها الاشراف عـلى حركـة التعـاون فى مناطق واسعة لغرض خدمتها وتشجيعها.

أما التسليف الزراعى فقد ظهر فى ألمانيا سنة ١٨٤٨، وقام فيها على اساس تعاونى بحـت، بعنـى أن البنك الزراعى حصر اعماله فى دائرة ضيقة عرف فيها الناس بعضـهم بعضـاً معرفـة صـادقة مـن حيـث ثروتهم وأمانتهم، كما أنه لم يستخدم عمالا مأجورين، ولم يمنح ارباحاً مهما بلغوا من الفقر. وقـد كـان فى المانيا سنة ١٩١٢، ١٧.٠٠٠ بنك من هذا الطراز.

obeikandl.com

الفصل الرابع

نهضة الصناعة فى انجلترا

obeikandl.com

obeikandl.com

الثورة الصناعية

كانت انجلترا أسبق دول العالم فى الثورة الصناعية، فقد ظهرت فيها تلك الثورة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، فى حين أنها لم تظهر فى فرنسا إلا فى الربع الأول من القرن التاسع عشر، وفى ألمانيا فى الربع الثانى منه، وفى بقية الدول بعد ذلك.

فوائد اسبقية انجلترا فى الصناعة

جنت انجلترا من جراء اسبقيتها فى الصناعة فوائد عظيمة لا تقدر، ويمكن تلخيص أهمها فيما يأتى:

١- اكتسابها خبرة واسعة فى الصناعة بسبب طول ممارستها لها، فاستطاعت ان تصل الى مرتبة عالية فيها وصارت قادرة على انتاج انواع متعددة من المصنوعات المتقنة الغالية الثمن

٢- اكتسابها ثروة طائلة بسبب الأرباح الكبيرة التى جنتها من التجارة الخارجية فى وقت كانت فيه انجلترا الدولة الصناعية الوحيدة فى العالم، ولذا نعمت بظرف لم يسبق لدولة أن انعمت به من قبل، ولا ينتظر ان تنعم به دولة فى المستقبل، اى خلو الأسواق من المنافسة وتعطشها لاستهلاك الخرب العالمية الاولى أعظم الدول الدائنة فى العالم، وكانت لندن اكبر الأسواق المالية والتجارية.

٣- اكتساب مصنوعاتها سمعة حسنة نظراً لكثرة رواجها وطول تعود المستهلكين على شرائها، حتى كان مجرد وصف الأقمشة بكونها انجليزية معناه أنها جيدة. ولا ريب فى أن لحسن السمعة اهمية تجارية كبيرة، ولذا تحاول المصنوعات الجديدة والمخال التجارية الخديثة أن تحصل عليها بصرف الأموال الطائلة فى الاعلان، وتحمل التضخيات والمجهودات الجسيمة لمرضاه المشترين واجتذابهم، فى حين أن انجلترا خصلت على تلك السمعة العالمية دون مشقة او مجهود كبير، وبمجرد اسبقيتها فى الصناعة.

أسباب اسبقيتها فى الصناعة

لقد بينا فيما سبق ان انجلترا فى القرن الثامن عشر كانت أسعد خظاً واكثر رخاء من فرنسا والمانيا وغيرها من الدول الاوربية، ولذا كانت اكثر استعداداً لقيام الثورة الصناعية فيها من تلك الدول. كما كانت اكثر منها قدرة على الاستفادة من تلك الثورة بعد ظهورها. وتتلخص أسباب أسبقية انجلترا فى الصناعة فيما يلى:

١- تجميع رؤوس الأموال فيها بسبب ممارستها للتجارة الخارجية منذ القرن السادس عشر، ولا يخفى للاموال من الاهمية العظيمة فى انجاح المشروعات الاقتصادية او اخفائها، وبخاصة فى مبدأ الثورة الصناعية حيث كان من اللازم تشجيع الاختراع وتسهيله مالياً، واستثمار نتائجة علمياً. وكان انشاء بنك انجلترا سنة ١٦٩٤ عاملاً كبيراً فى تسهيل الخصول على رؤوس الاموال وتنظيم الاعمال الاقتصادية. ولقد سبق بيان بعض نتائج كثرة رؤوس الاموال فى انجلترا فى القرن الثامن عشر من خيث تحولها الى الزراعة وتكوين الملكيات الكبيرة، ولاريب ان تلك الاموال كانت وقتئذ متحفزة لتشجيع المشروعات الصناعية الجديدة كلما توافرت الظروف الملائمة لذلك، فى حين أن فرنسا، وهى اكبر الدول المنافسة لانجلترا، كانت فى خلال القرن الثامن عشر فى خالة فقر وارتباك مالى وسياسي عظيم، بسبب كثرة مشاكلها كلها الحربية والسياسة وتعدد القيود الاقتصادية فيها.

٢- توافر الايدى العاملة، لان ما معازت به انجلترا من الحرية السياسية والدينية وعدم التعرض للغزو منذ امد مديد ساعد على تزايد سكانها وجعلها ملجأ للعناصر المضطهدة فى اوربا، ور سيما الفلمنكيون فى الاراضى المنخفضة، والهيوجنو فى فرنسا. وقد امتازت تلك العناصر بنشاطها وحدة ذكائها ومهارتها الصناعية، ولذا انشأت فى انجلترا صناعات كثيرة كالمنسوجات الحريرية والتيلية والورق والأوانى الخرفية. ولم تخل صناعة فى انجلترا من الاستفادة من تلك الزيادة القيمة فى عدد العمال ومهارتهم.

٣- حرية العمل وحسن تنظيمة بسبب ضعف النقابات الطائفية والميل إلى تركيز الصناعات فى مناطق معينة اقتصادياً للوقت والنفقات. فمنذ القرن السابع عشر اخذ كثيرون من كبار المشتغلين بالصناعات المعدنية وصناعة المشنوجات الصوفية بمبدأ المركزية فى الصناعة والتوسع فى الانتاج، فامتلكوا المواد الخام والآلات اللازمة للصناعة، واستخدموا عدداً كبيراً من العمال تخت اشرافهم، وكان ذلك نواة لنظام المصانع الكبيرة الذى ظهر فيما بعد.

٤- كثرة الاسواق التى تتعامل معها انجلترا وكان أغلبها فى الامبراطورية البريطانية، لذا ضمنت انجلترا عند قيام الصناعة الحديثة فيها الحصول على الخامات اللازمة لها، وعلى الأسواق التى تصرف فيها مصنوعاتها. وكان ذلك من اكبر العوامل المشجعة على قيام الصناعة وتقدمها، لأن الاستهلاك شرط ضرورى للانتاج. وقد كانت انجلترا وقتئذ اكثر دولة فى العالم تمتعاً بهذه الميزة لاسيما بعد أن فقدت فرنسا اغلب املاكها فى خلال القرن الثامن عشر. ومما زاد فى أهمية الأسواق

لانجلترا ما امتازت به تلك الدولة من الخبرة الواسعة فى التجارة الخارجية، والتفوق الواضح فى الأعمال البحرية.

٥- نوع المصنوعات البريطانية، فكان اكثرها من السلع التى تطلبها الجماهير، وامتازت ببساطة صنعها وسهولة انتاجها بواسطة الآلات بكميات كبيرة، وذلك بعكس المصنوعات الكمالية التى تخصصت فيها فرنسا، والتى كان من المتعذر انتاجها او استهلاكها بكثرة. ويكفى الدلالة على ذلك ان انجلترا اشتهرت بالمنسوجات القطنية فى حين ان فرنسا اشتهرت بالمنسوجات الحريرية.

٦- أسبقية انجلترا فى الاختراع، فان التغير العظيم الذى حدث فى وسائل الصناعة بسبب ظهور الآلات الجديدة قام على عاتق المخترعين البريطانيين الذين وضعوا اساس الثورة الصناعية فى جميع نواحيها، وتركوا لغيرهم من المخترعين فى انجلترا وغيرها من الدول شرف متابعة العمل والبناء على ذلك الأساس. ولعل انجلترا فى الوقت الحاضر ليست اسبق من فرنسا والمانيا وامريكا فى ميدان الاختراع، ولكنها كانت بلا ريب اسبق دول العالم قاطبة فى الاختراع فى القرن الثامن عشر- واوائل القرن التاسع عشر، لما ابرزته منذ سنة ١٧٦٠ من فطاحل المخترعين مثل (هاجريفز) (اركريت)، (كرومبتون) (كارتريت) (وات) (استيفنسن).

وعلى الرغم من صعوبة تحديد أسباب اسبقية انجلترا فى الاختراع فانه يمكن الاشارة الى العوامل الآتية:

(أ) زيادة حاجة انجلترا الى الاختراع بسبب تقدم الصناعة فيها بالنسبة اليها بقية الدول فى القرن الثامن عشر، ومن الامثلة المشهورة أن الحاجة تفتق الحيلة (او تولد الاختراع)، ولكن ذلك لا يتفق مع الحقيقة، إذ كثيراً ماتكون الحاجة عاقراً ويحار عقل الانسان فى معالجتها. ولكنه مما لا مراء فيه أن الاختراع وليد الحاجة دائماً لانه لا يحدث مصادفة نظراً لكثرة ما يستلزمة من مجهود مستمر ونفقات كبيرة. ويستدل على ذلك من أن الذى حمل (جيمس وات) على توجيه عنايته لاختراع الآلة البخارية شدة الحاجة الى طلمبة بخارية تستخدم لنزح المياه من مناجم الفحم، بعد ان اصبحت تلك المناجم عميقة الى حد جعل الطلمبات اليديوية المعروفة وقتئذ غير وافية بالغرض، وكان شأن بقية المخترعات الهامة فى ذلك الوقت.

(ب) ميل العقلية البريطانية الى العلوم التطبيقية، فبينما كان العلماء فى أوربا يتابعون ابحاثهم النظرية فى الضوء والحرارة والكهرباء والكيمياء، كان المخترعون فى انجلترا يتفننون فى تطبيق مانتج عن ابخاث اولئك العلماء النظرية للاستفادة منها علمياً والدليل على ذلك ان فطاحل المخترعين فى ذلك الوقت لم يكونوا من خريجي الجامعات واساطين العلوم، بل كان اغلبهم من طبقة الصناع ذوى الثقافة البسيطة والمعلومات المحدودة، ولكنهم امتازوا بمواهب خاصة محدة الذكاء، وقوة النلاخظة والصبر على متابعة البخث رغم الفشل المتكرر، وغير ذلك من المواهب التى ضمنت لهم النجاح فى النهاية.

وكانت الاختراعات التى اخذت فى الظهور تباعاً منذ منتصف القرن الثامن عشر كالحلقات المتعددة فى سلسلة واحدة وذلك من حيث شدة ارتباطها بعذها ببعض وشملت تلك الاختراعات جميع الحياة الاقتصادية فى الدولة كالزراعة والصناعة ووسائل النقل، ولكن عنيت بوجه خاص بصناعة المنسوجات وصناعة التعدين، ولذا كان التقدم فى هذين الفرعين من الصناعات اظهر منه فى غيرهما فى بداية الامر.

ومن اهم ما يلفت النظر ان صناعة المنشوجات القطنية كانت اكثر الصناعات استفادة من ذلك التطور الجديد، نظراً لحداثة عهدها فى انجلترا وسهولة تغيير الوسائل الصناعية فيها دون التعرض للضرر او الخسائر الكبيرة، فى حين أن صناعة المنسوجات الصوفية كانت اقدم صناعات انجلترا واكبر دعامة لثروة البلاد وتجارتها، ولذا كانت محاطة بتقاليد كثيرة عملت على مقاومة كل تغيير خوفاً من نتائجه غير الضمونة. ولهذا تقدمت صناعة المنسوجات القطنية أسلاع من تقدم صناعة المنسوجات الصوفية، وزادت انجلترا من المنسوجات الثطنية على صادراتها من المنسوجات الصوفية لأول مرة سنة ١٨٠٢ واستمرت تلك الزيادة فى اطراد حتى اليوم.

اختراع الات الغزل

تتطلب صناعة المنسوجات عمليتين مستقلتين ومرتبطتين فى آن واحد وهما عملية غزل القطن والصوف والكتاب على شكل خيوط طويلة، وعملية نسج تلك الخيوط بعضها فى بعض لصنع الاقمشة،

وقد كانت المشكلة الكبرى فى صناعة المنسوجات حتى منتصف القرن الثامن عشر هى شدة بطء عملية الغزل بالنسبة الى عملية النسيج، اذ كان الناسج الواحد يستخدم كل ما ينتجه خمسة او عشرة من الغزالين. ورغبة فى علاج ذلك اعلنت "الجمعية الملكية لتشجيع الفنون والصناعات" سنة ١٧٦١ عند استعدادها لمنح جائزتين ماليتين لمن يمنجح فى اختراع وسيلة لزيادة سرعة الغزل. ولم يمض زمن طويل حتى وفق (جيمس هارجريفز) سنة ١٧٦٤ الى اختراع آلة للغزل اشتهرت باسم (**Spinning Jenny**) وهى آلة بسيطة تتحرك بواسطة عجلة يدوية يسهل إدارتها، وقادرة على غزل ثمانية خيوط قطنية فى وقت واحد. وبعد وقت قصير استطاع المخترع نفسه ان يويد عدد تلك الخيوط الى ثمانين. غير أن تلك الخيوط كانت دقيقة وضعيفة بحيث لا تصلخ الا للخيوط العريضة فى النسيج، وبقيت الخيوط الطويلة مصنوع من التيل نظراً لمتانته.

وفى سنة ١٧٧١ اخرتع (رتشارد اركريت) آلة للغزل عرفت باسم الاطار المائى وامتازت بمتانة الخيوط التى غزلتها، ولذا امكن الاستغناء لاول مرة عن الخيوط التيلية كسدى للمنسوجات القطنية، وصارت المنسوجات تصنع كلها من الخيوط القطنية. ولهذا الاختراع اهمية عظمى فى صناعة النسيج لسببين وهما:

١- انه سمح بصناعة المنسوجات من القطم وحده، ولذا رخصت تلك المنسوجات وزادت دقتها وعظم انتاجها.

٢- انه قضى على صناعة الغزل المنزلية نظراً لكون آلة "الاطار المائى" مؤلفة من اربع اسطوانات ثقيلة يصعب تخريكها الا بواسطة قوة المياه المتدفقة او البخار، ولذا كان استخدامها فى المنازل متعذرا والانتفاع بها فى غير المصانع عسيراً.

وفى سنة ١٧٧٩ اخترع صموئيل كرومبتون آلته الشهيرة باسم البغلة واشتملت على كل محاسن الاختراعين السابقين، ولذا اعتبرت تلك الآلى اساساً لآلات الغزل المستخدمة فى الوقت الحاضر التى تغزل الواحدة منها ٢.٠٠٠ خيط فى وقت واحد، ولا تتطلب عناية كبيرة من العامل فتستطيع الاشراف على صنع المنسوجات القطنية الدقيقة نظراً لنعومة ودقة الخيوط القطنية التى امكن للنغازل انتاجها.

وقد احدثت تلك الاختراعات الرئيسية الثلاثة تقدماً عظيماً فى صناعة المنسوجات على اختلاف انواعها، بسبب زيادة الغزل فى مقداره وسرعته وسهولته، وكانت اكثر الصناعات استفادة من ذلك صناعة المنسوجات القطنية، وبخاصة بعد سنة ١٧٩٢ عندما اخترعت آلة خليج القطن، اى تخليص الشعرة من البذور. لأن ذلك أدى الى زيادة القطن الخام زيادة عظيمة لاسيما فى الولايات المتحدة، فتقدمت صناعة غزل الخيوط القطنية فى انجلترا تقدماً عظيماً حتى صار انتاجها لا يحده سوى مقدار الطلب عليه.

اختراع الات النسيج

أحدث التقدم العظيم فى صناعة الغزل بفضل الاختراعات السابقة تغيراً كبيراً فى العلاقة بين الغزل والنسيج، اذ اصبح النسيج اكثر بطءاً من الغزل وعاجزاً عن مجاراته فى كثرة الانتاج، ولهذا اتجهت الانظار الى اصلاح آلات النسيج التى كانت حتى ذلك العهد كلها يدوية. وفى سنة ١٧٨٤ نجح قسيس يدعى (**Edeard Carwright**) فى اختراع أول نول متحرك بقوة المياه الجارية وفى سنة ١٧٩١ انشئ فى منشستر اول مصنع للنسيج واشتمل على اربعمائة من تلك الانوال.

غير ان فوائد ذلك الاختراع لم تظهر سريعاً، لأن تحول صناعة الغزل وقتئذ من صناعة منزلية يدوية الى صناعة مركزية الية لم يصحبه تحول مماثل فى صناعة النسيج، بسبب قلة موارد المياه المتدفقة وشدة تمسك صناع النسيج بسبب عدم وفاء آلات النسيج الجديدة بالحاجة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب قلة موارد المياه المتدفقة وشدة تمسك صناع النسيج اليدوي ببقاء تلك الصناعة المنزلية. ولم ينهزم اولئك الصناع نهائياً إلا بعد ان ادخلت على آلات النسيج اصلاحات عدة أهمها استخدام البخار فى تحريكها.

وبلغ عدد الأنوال الميكانيكية فى انجلترا واسكتلنده سنة ١٨٢٠ نحو ١٥.٠٠٠، فى حين أن عدد الانوال اليدوية فى صناعة القطن وحدها زاد على ٢٠.٠٠٠، وكان هذا الكفاح بين النسيج الآلى والنسيج اليدوي من اهم مظاهر تاريخ انجلترا الصناعى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وانتهى الى النتيجة المحتومة التى لا مفر منها، اى القضاء على صناعة النسيج اليدوي، وشدة سخط المشتغلين به وبؤسهم.

اختراع الالات البخارية

كانت قوة ضغط البخار معروفة منذ القدم، ولكن الانسان لم يفكر فى الانتفاع بها عملياً إلا فى اوائل القرن الثامن عشر. وقد تمكن (**Tomas Newcomen**) حوالى سنة ١٧٠٥ من اختراع طلمبة بخارية كابسة، وفى سنة ١٧٦٣ بدأ "جيمس وات" فى العمل على تحسين تلك الطلمبة وتحوير اليها بغرض استخدامها فى الأعمال الصناعية العامة وإدارة الالات الاخرى. وفى سنة ١٧٦٨ انضم الى "وات" "ناثيوبولتن" وكان أخد اغنياء رجال الصناعة فى برمنجهام. وتمكن "وات" فى العام التالى من اختراع آلته البخارية الشهيرة، التى استطاعت بواسطة سير مرتبطة بعجلتها الجانبية أن تحرك آلات الغزل والنسيج وغيرها من الوسائل الميكانيكية المستعملة فى الصناعة. ولم يستخدم البخار فى إدارة آلات الغزل فى انجلترا إلا سنة ١٧٨٥، ومنذ ذلك الوقت اخذ عدد الالات البخارية فى الزيادة حتى بلغ ١١ فى برمنجهام سنة ١٨٠٠، و ٢٠ فى ليذر، و ٣٢ فى منشستر.

ولا ريب فى ان الآلة البخارية التى نجح "جيمس وات" فى اختراعها احدثت فى العالم تغيرات اقتصادية هائلة فاقت فى خطورتها وكثرتها ما احدثته اية آلة اخرى ابتكرها عقل الانسان، وبذا تم انشاء ركن هام من اركان الثورة الصناعية القائمة على الانتاج الميكانيكي بواسطة الآلات التى يحركها البخار والقوى الطبيعية الأخرى، وما تبع ذلك من تجمع رؤوس الأموال والأيدى العاملة الكثيرة فى مراكز الصناعة الجديدة.

تقدم الصناعات المعدنية

ان التحسينات العديدة التى ظهرت منذ سنة ١٧٦٠ فى صناعة الغزل والنسيج تطلبت لنجاحها وانتشار فوائدها تقدماً يعادلها فى صنع الالات الجديدة بسرعة كافية واثمان معتدلة، وكان لاسبيل الى ذلك بغير تحسين وسائل استخراج الحديد وصهره واحداث انقلاب عظيم فى الصناعات المعدنية على اختلاف انواعها. ونظراً لحاجة جميع تلك الصناعات الى الفحم بكميات متزايدة كان من اللازم تحسين صناعة التعدين ايضاً، لكى تحصل انجلترا على حاجتها من الفحم بأثمان منخفضة.

الحديد: اشتهرت أقاليم انجلترا الشمالية والوسطى بثروتها فى الفحم والحديد غير أن وسائل استخراج هذين المعدنين ظلت عقيمة ومتأخرة حتى سنة ١٧٥٠، ولذا استوردت انجلترا اغلب ما احتاجت اليه من الحديد من بلاد السويد، نظراً لعدم المامها باحسن الوسائل لصهر الحديد فى بلادها ويرجع ذلك الى ان استخدام الفحم الحجرى لهذا الغرض بسبب تفاعلات كيماوية يصعب التغلب عليها، يوجعل الحديد المنصهر بهذه الطريقة ردئ النوع. وقد خاولت انجلترا منذ سنة ١٧٣٥ التغلب على تلك العقبة باستخدام الفحم (الكوك) ولكن الخديد عندئذ كان سهل الكسر وقليل المرونة (حديد ظهر).

وعندما نجح (هنرى كورت) سنة ١٧٨٣ فى اختراع وسيلة لمزج الاكسجين بالحديد المنصهر ليكسبه المرونة اللازمة، تقدمت صناعة الحديد فى انجلترا تقدماً عظيماً، وبخاصة بسبب الزيادة المطردة فى اثمان الخديد المستورد من السويد فى خيل القرن الثامن عشر. فزاد مقدار الحديد المستخرج من انجلترا فيما بين سنة ١٧٤٠ وسنة ١٧٨٨ من ١٧.٠٠٠ طن الى ٦٨.٠٠٠ طن، ثم اخذت الكمية فى التزايد سريعاً حتى بلغت سنة ١٧٩٦ (١٢٥.٠٠٠طن) وسنة ١٨٠٦ (٢٥٠.٠٠٠طن) وفى سنة ١٨١٥ بلغ مقدار الحديد المصدر من انجلترا (٩١.٠٠٠ طن) ولهذا تقدمت الالات المعدنية تقدماً عظيماً منذ لذك الوقت.

الفحم: بدأ تقدم صناعة استخراج الفحم فى اواخر القرن الثامن عشر، اى بعد اختراع الطلمبه البخارية، لأنها سمحت بتوغل المناجم فى الطبقات البعيدة عن سطح الارض. وقد ظهر التقدم محسوساً فيما بين سنة ١٨١٠ وسنة ١٨١٩ عندما خلت الاعمدة الخشبية محل الاعمدة الفحمية السميكة التى كانت مستخدمة لرفع سقوف الطبقات الفحمية ومنعها من السقوط. وفى سنة ١٨١٥ اخترع (سير همفرى ديفى) مصباح الوقاية وبذا أمن عمال المناجم على حياتهم وامكن تعميق المناجم الى مسافات بعيدة. وفى سنة ١٨٢٠ بدأت وسائل النقل الميكانيكى فى داخل المناجم الى سطح الارض. ولهذه الاسباب زاد انتاج الفحم فى انجلترا زيادة عظيمة وانخفضت اسعاره وكثر استخدامه فى الصناعة.

نظـام المصانــع

كان قيام المصانع الكبيرة اظهر النتائج المباشرة للثورة الصـناعية، اذ عـلى الـرغم مـن ان المصـانع كانـت معروفة فى انجلترا منذ القرن السادس عشر، فانها اختلفت كل الاختلاف عن المصانع التـى ظهـرت فـيما بعـد، نظـراً لصـغرها وقلـة انتاجهـا واخـتلاف العلاقـة فيهـا بـين العـمال والآلات. ففى عصر الصناعة اليدوية كان العامل سيد الآلة لأنه استطاع تحريكها وتوجيهها كيفما اراد. اما بعد الثورة الصناعية فقد صارت الالات قادرة على الحركة السرـيعة مـن تلقـاء نفسـها واصـبح العامـل خادماً للالة واقل منها اهمية فى الانتاج، واقتصرت مهمته على ضبط الالة وتغـذيتها بـالمواد اللازمـة للصناعة. كما استمر الغرض من الاختراع تقليل اهمية العامل وزيادة استقلال الالة عنه، حتى صـار كثير من الالات فى الوقت الخاضر (اتوماتيكياً) بحتاً أى أنه يقوم بكل الانتاج دون تدخل الانسان.

ولاريب ان هذا التغير الكبير فى علاقة العمال بالآلات من اخطر نتـائج المخترعـات الحديثـة، ومـن اجله تستحق الثورة الصناعية ان تلقب بهذا الاسم، نظراً لما تفرع منه من الآثار الخطيرة التى تغلغلـت فى جسم المجتمع وصارت من اهم مميزاته، وتتلخص فيما يأتى:

١- زيادة نفوذ أصحاب الأموال المشتغلين بالصناعة، لأنهم اصبحوا مسيطرين على اهم العناصر اللازمة للانتاج وهى المواد الخام ومبانى المصنع وآلاته والقوى المحركة فيه فى حين أن أهمية العـمال كعنصر من عناصر الانتاج نقصت الى الحد الأدنى لانهم صاروا لا يملكون من عناصر الانتـاج سـوى اليـد العاملة والمعلومات الفنية اللازمة. ولاجرم أنهم لا يتمتعون بما لهم مـن الأهميـة والنفـوذ فى الوقـت الخاضر إلا بسبب قوة اتحادهم.

٢- تحول الصناعة الى النظام الراسمالى، لكثرة ما تطلبته من الأموال اللازمة لامتلاك الآلات والخامـات والمصانع والقوى المحركة الخ. وتضمن وفـرة رؤوس الأمـوال سرعـة الانتـاج الصـناعى وكثرتـه وحسن تنظيمة وتصريفه.

٣- انحطاط مستوى الصناعة من الوجهة الفنية. لأن التوسع فى استخدام الآلات واتبـاع مبـدأ تقسـيم العمل جعل نصيب العامل فى الانتاج ضئيلاً ومملا، ولم يترك له مجالاً لاظهار مواهبه الفنية.

٤- احتدام الخلاف بين العمال واصحاب العمل، نظراً لانقطاع الصلة المباشرة والعداء بدلاً من التعـاون لخدمة المصلحة المشتركة، واصبح العمال يعنون بتقليـل الانتـاج وانقـاص سـاعات العمـل وزيـادة

الأجور، فى حين يعنى اصحاب العمل بعكس ذلك تماماً لكى تزيد ارباحهم.

أسباب قيام المصانع

لم تكن المصانع الكبيرة التى يحتشد فيها العمال وتكثر الآلات وتتوحد الادارة فيها من النتائج المقصودة لحركة الاختراع وتحسين وسائل الصناعة التى ظهرت منذ منتصف القرن الثالث عشر، بل كانت من النتائج الطبيعية غير المنظورة، لأن كبر حجم الالات الجديدة وغلاء ثمنها جعل اقتنائها او استخدامها فى المنازل فوق مقداره الأفراد العاديين، وصار الاغنياء وحدهم قادرين على شرائها وبناء الأمكنة الخاصة بها وهى المصانع، واذا اضفنا الى ذلك ان تلك الآلات كانت سريعة الانتاج وغزيرته ظهرت لنا ضرورة استخدام عدد كبير من العمال لادراتها وتهسيل مهمة انتاجها.

وكذلك أدى استخدام القوى الطبيعية كالبخار والمياه المتدفقة فى تحريك تلك الآلات الى تعذر قيام المصانع فى كل مكان، بسبب اهمية توافر الفحم الرخيص الثمن او المنخدرات المائية بالقرب منها. ولهذا تركزت الصناعات الجديدة فى المناطق الجبلية او فى حقول الفحم الكبيرة، بعد أن كانت الصناعات القديمة منتشرة فى اغلب الأقاليم الريفية، ومما زاد فى ذلك التركز ان القوى المحركة اذا توافرت فى مكان ما كانت كافية لتحريك عدة آلات فى وقت واحد، ولذا قضت المصلحة بتعدد الآلات فى المصنع الواحد بقرب المصانع وكثرتها فى المنطقة الواحدة.

ولهذه الاسباب اضطر الصانع القروى الذى تعود الاشتغال فى منزلة ولحسابه الخاص الى هجر عمله والانتقال الى المدن الصناعية الجديدة، حيث انضم الى جيش كبير من امثاله، واصبح عاملاً اجيراً يشتغل ساعات معينه فى مصنع تتوفر فيه الالات والقوى المحركة اللازمة لها، ويخضع فيه كغيرة لادارة واحدة، وبذا تحولت وحدة الانتاج فى انجلترا فى القرن التاسع عشر من الاسرة او العدد القليل من العمال الذين استخدموا من الالات قليلها ورخيصها، واستهلكوا مقداراً ضئيلاً من المواد الخام، الى المصنع الكبير الذى اشتعل فيه مئات العمال بل آلافهم، وتعانوا على الانتاج الوفير بواسطة الات كبيرة الحجم ومعقدة التركيب وغالية الثمن، واستهلكوا فى سبيل ذلك مقادير عظيمة من الوقود والخامات، على ان الصناعة اليدوية لم تندثر تماماً بازاء منافسة الصناعة الآلية الجديدة، فانها مازالت قائمة فى جميع الدول حتى انجلترا نفسها.

النتائج المباشرة لنظام المصانع

كانت النتائج الأولى للثورة الصناعية سيئة فى مجموعها، لان استخدام الالات الجديدة وقيام المصانع الكبيرة لم يكن انقلاباً اقتصاديا فحسب، بل كان انقلاباً اجتماعياً ايضاً، ولم تنج من اثاره الوخيمة طبقة من طبقات المجتمع.

اختلال الصناعة: ان طبقة العمال الريفيين التى مارست الصناعة المنزلية كانت اكثر الطبقات شعوراً بسوء الحالة، واعلاها صوتاً بالشكوى من المخترعات الجديدة، فان كل اختراع جديد فى صناعة معينة كان سببا فى احداث تغيير عظيم فى تلك الصناعة، ودفع بأغلب المشتغلين بها الى البطالة ثم الى البخث الخثيث عن مواد اخرى للرزق. وعلى الرغم من ان الالات الجديدة وسعت فى النهاية سبل العيش امام طبقة العمال، جعلت المشتغلين بالصناعة فى اخر القرن الماضى اكثر عدداً واسعد خالا مما كانوا فى اوله، الا أن العمال احتملوا الوان العذاب عندما ظهرت المخترعات تباعاً، وكان ذلك امراً طبيعياً ونتيجة لازمة لحالة الانقلاب فى جميع مظاهره.

ومما يشهد بصدق ذلك ان المخترعين كانوا محل مقت الجمهور واضطهاده، وكثيراً ماهمشت آلاتهم الجديدة على اعتبار انها مضرة بالمجتمع، فلحق (هارجريفز) كثير من الاهانة والضرب من الجمهور الغاضب، حتى اضطر الى الرحيل عن موطنه فى لانكشير ليتمكن من انشاء آلته الجديدة للغزل، وفى سنة ١٧٧٩ قامت فى لانكشير وفى كثير من مناطق الصناعة المجاورة لها مظاهرات شعبية كبيرة انتهت بتحطيم عدد كبير من الآلات الجديدة، غير أن وسائل العنف كانت عاجزة عن إيقاف تحول الصناعة من النظام اليدوي الى النظام الآلى، فاضطر العمال فى النهاية الى الرضوخ للفضاء الذى حل بهم، والعمل على تهيئة حياتهم وموارد رزقهم بطريقة تتفق مع الظروف المتغيرة.

كثرة المهاجرة الداخلية: زاد فى متاعب المشتغلين بالصناعات اليدوية الريفية ماحدث من الانقلاب الزراعى فى انجلترا بعد منتصف القرن الثامن عشر، إذ أن المزارع الصغير الذى اشتغل بالصناعة المنزلية رغبة فى زيادة الرزق صار معرضاً لأزمتين شديدتين فى وقت واحد: أزمة الزراعة بسبب شدة منافسة المالك الكبير، وازمة الصناعة بسبب شدة المنافسة الالان الجديدة. ولذا كان مضطراً اما الى التخلى عما

ورثة عن ابائه من وفرة نسبية فى العيش واستقلال فى العمل ثم الرحيل الى المدن الصناعية ليشتغل فيها كعامل اجير، او الى البقاء فى الريف كعامل زراعى خقير، وكان من حسن حظه ان سبل العمل فى المدن أخذت فى الاتساع فى نفس الوقت الذى كانت فيه مواد الرزق للمزارع الصغير آخذه فى الضيق والنفصان، ومع ذلك فانه تعرض لمتاعب جمة بسبب تدفق سيل المهاجرة من الريف الى المدن الصناعية الجديدة، اذ كان الازدياد المطرد فى عدد سكان تلك المدن اسرع واعظم من مقدرة تلك المدن على اختمالهم وايوائهم.

ونتج عن تحول اكثرية السكان فى انجلترا من الاقاليم الزراعية الواقعة فى الجنوب والشرق الى الاقاليم الجبلية (والغنية فى الفحم والحديد) الواقعة فى الشمال والشمال الغربى ان انتقل العامل فى انجلترا تبعاً لانتقال اغلبية السكان واختل التوازن بين اهمية الاقاليم فبعد ان كانت الاقاليم الجنوبية والشرقية مركز للثقافة والثروة والنفوذ فى حياة الدولة فى كل عصور التاريخ السابقة، اخذت فى اضمحلال تدريجياً حتى صارت انجلترا وقوتها فى الوقت الحاضر معتمدة على المدن الصناعية الواقعة فى الشمال الغربى، مع ان تلك المدن لم تكن شيئاً مذكوراً منذ نحو ١٠٠ سنة.

سوء حالة العمال: أدت كثرة مهاجرة سكان الريف الى المدن وشدة اقبالهم على العمل فى المصانع الى قيام كثير من المشاكل التى تعانى انجلترا بعضها حتى اليوم، واهمها مشكلة المساكن، وارهاق العمال بسبب قلة اجورهم وطول ساعات عملهم، واضمحلال مستوى الصحة العامة والاخلاث العامة. وقد نجحت انجلترا فى معالجة اغلب المشاكل بفضل قوة اتحاد العمال التى ظهرت بعد منتصف القرن التاسع عشر وهو الاتحاد الذى رمى قبل كل شئ الى ازالة الغبن الذى لحق بالعمال والمصائب الكبيرة التى خاقت بهم فى بدء الثورة الصناعية.

مشكلة المساكن: كانت هذه المشكلة فى طليعة المساوئ التى صارت سكان المدن الصناعية الحديثة ومن اصعبها علاجاً، بدليل انه لا يزال بأغلب مدن انجلترا الكبيرة احياء لسكنى الفقراء والعمال تسمى وتمتاز بضيق طرقاتها ومساكنها، وكثرة قاطنيها، وسوء اضاءتها، وحرمانها من كل مسحة من الجمال. ويرجع ذلك الى ان زيادة المساكن فى المدن كانت لا تتمشى مع سرعة تزايد عدد سكانها، ولان شدة رغبة

العمال فى الإقامة على مقربة من المصانع أدت اليعظم ازدحامهم فى تلك المناطق، وهى بطبيعة موقعها قذرة وغير صحية، لا سيما فى بلاد غزيرة الامطار وقليلة التمتع بضوء الشمس فى الشتاء كانجلترا. وعندما تولت الملكة فكتوريا عرش انجلترا سنة ١٨٣٧ كان نحو عشر سكان تلك الحجرات مباءة للأقذار وموطناً للأمراض. واذا ذكرنا أن الاكثرية العظمى من سكان المدن الصناعية هاجرت اليها من الريف حيث كانت ناعمة بالهواء الطلق والغذاء الجيد، وقاطنه فى مساكن صحية، وام كانت فقيرة وصغيرة. امكننا أن نتصور مبلغ الالام التى احتملها اولئك السكان بسبب خرمانهم من تلك النعم.

إرهاق العمال: كان انخفاض اجور العمال وطول ساعات عملهم من النتائج الطبيعية لشدة تنافسهم على العمل وعدم تنظيم صفوفهم وللسيطرة العظيمة التى تمتع بها أصحاب الأعمال، ولمحاولتهم استغلال ذلك الظرف وزيادة مكاسبهم بكل وسيلة، ولاريب فى ان الجشع والأنانية فى ابشع صورهما كانا وخدهما رائد العدد الكبير من اصحاب الاعمال فى ذلك الوقت، ولم يكن لرعاية مصالح العمال ولابسط العواطف الانسانية محل كبير من الاعتبار عندهم، ولذلك انخفضت الاجور الى الحضيض، وكادت لا تكفى للوفاء بأمس حاجات المعيشة، كما بغلت ساعات العمل من خمس عشرة الى ثمان عشرة ساعة فى اليوم الواحد.

ومما زاد فى متاعب العمال وفى ارهاقهم انهم كانوا معرضين لمنافسة النساء والاطفال لهم فى العمل، نظراً لان الآلات الجديدة لم تكن فى حاجة الى العضلات القوية او المهارة الفنية الكبيرة. وكان اصحاب الاعمال يفضلون استخدام الأطفال والنساء بسبب انخفاض اجورهم بالنسبة الى اجور الرجال، ولذلك انعكست العلاقة بين الرجل والمرأة، وكثيراً ماكان الرجل قابعاً فى بيته وعاجزاً عن الكسب بينما تبن زوجته واطفاله من العمل فى المصانع.

ومن الغريب ان انجلترا فى اوائل القرن التاسع عشر كانت فى طليعة الدول المطالبة بالغاء تجارة الرقيق فى العالم على اعتبار ان تلك التجارة لا تتفق مع مبادئ الرحمة والانسانية، مع ان حياة الرقيق فى حقول القطن فى امريكا كانت افضل كثيراً من حياة اكثرية سكانها فى ذلك الوقت، فقد كان الرقيق ناعماً على الاقل بالهواء الطلق والغذاء الصحى وبعض الراحة والتسلية فى اوقات فراغه، فى حين ان عمال

المصانع كانوا محرومين من كل ذلك. بل ان الوسائل التى استخدمها اصحاب الأعمال للحصول على الاطفال الفقراء والايتام لتوظيفهم فى مصانعهم لم تختلف فى قسوتها عن تجارة الرقيق فى افريقيا، وهى التجارة التى شكت انجلترا منها وقتئذ وحاولت إلغاءها.

انحطاط مستوى الصحة والاخلاق: نتج عن كل ما سبق ان الخط مستوى الصحة والاخلاق فى انجلترا انخطاطاً ظاهراً منذ قيام نظام المصانع لأن العمل المضنى فى المصانع حيث فسد الهواء، وكثرت الضوضاء وتعرض العامل لاخطار جسمانية بليغة كان غير متفق مع جودة الصحة فى شئ، فى حين ان اختشاد الرجال والنساء والاطفال فى المساكن الضيقة وبدون أدنى رقابة جدية عليهم كان سبباً فى فساد الاخلاق وانتشار المويقات. ولاريب فى ان الاقبال على تعاطى المسكرات لكى يتناسى الانسان مؤقتاً متعاب الحياة وكابتها كان من العوامل المشجعة على تفاقم الحالة وانتشار المنكرات والجرائم.

ويتبين من ذلك أن قيان نظام المصانع كان فى بداية الامر نكبة كبيرة على اكثرية السكان فى انجلترا، وتعتبر نتائجه المباشرة من اسود الصفحات فى تاريخ البلاد، ومع ذلك فانه كان فى النهاية نعمة كبيرة على انجلترا وبقية دول العالم، اذ بعد ان تخلصت انجلترا من اكبر المساوئ الأولى لهذا النظام وعالجت عيوبه الصارخة، اخذت فى جنى ثمرات التقدم الصناعى الكبير اذى سبقت اليه بقية الدول، وصار العمال ناعمين بدرجة من الرقى والرفاهية والنفوذ لا مثيل لها فى اى عصر من العصور.

النتائج غير المباشرة للثورة الصناعية

عندما خلت سنة ١٧٢٥ كانت أغلب الاختراعات الهامة قد ظهرت فى انجلترا واخذت الصناعة بعد ذلك فى التقدم بخطى واسعة، فاستقرت فى نظامها وتخصلت تدريجياً من مساوئ الانقلاب الخطير الذى عانته منذ حوالى سنة ١٧٦٠، ولذلك بدأت النتائج غير المباشرة للثورة الصناعية فى الظهور تبعاً، ومازالت فى سبيل الظهور ختى اليوم. والحق ان تلك النتائج لم تترك ماحية من نواحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى انجلترا الا غيرتها تغييراً جوهرياً. ولذا كانت تلك النتائج اعظم واجل فى خطورتها وفى مدى تاثيرها من نتائج الثورة الفرنسية فى فرنسا.

النتائج الاجتماعية

١- **ارتفاع مستوى المعيشة**: عرف العمال بعد تجاربهم الاليمة ألا أمل لهم فى تحسين حالهم ورفع شأنهم الا بتوحيد الكلمة فيما بينهم لمقاومة جشع أسحاب الاعمال وايتبدادهم، ولمشاركتهم فى المكاسب العظيمة التى درتها الصناعة عليهم. وقد ساعدهم على تنفيذ اغراضهم ماحدث من الزيادة العظيمة فى عددهم، ومن سهولة اختلاطهم وتبادل الرأى بينهم فى المصانع والمدن.

ومع ان الثورة الصناعية قلت أهمية العامل فى الانتاج وزادت فى اهمية الالات ونفوذ اصحاب الأعمال، فانها استلزمت احتشاد العدد الكبير من العمال فى المصانع ومهدت بذلك الطريق الى تنظيم صفوفهم وزيادة اتحادهم وقوتهم. اى انه بينما نقصت أهمية العمال الفردية عظمت اهميتهم كطبقة كبيرة فى المجتمع، فاصبحوا اقدر على المساومة على استخدام الضغط لتحسين حالهم مما كانوا عليه فى عصر الصناعة اليدوية.

وقد نتج عن ذلك ان ارتفعت أجور العمال تدريجياً ونقصت ساعات عملهم نقصاً واضحاً، وتخلص العمال من أنواع الارهاق والاستبداد التى خضعوا لها فى بداية الثورة الصناعية، وذلك فضلاً عن توسع العمل أمامهم وزيادة عدد المشتغلين بالصناعة والمساهمين فى مكاسبها. ولذا زادت القوة الشرائية عند اكثرية السكان زيادة عظيمة، وفى الوقت الذى تقدمت فيه الصناعة تقدماً كبيراً واخذت فى اغراق الأسواق بسلعها المتعددة الأنواع والمتناقصة الأثمان. فلا عجب إذن أن شهد القرن التاسع عشر تقدماً لم يبسق له مثيل فى مستوى المعيشة عند عامة الشعب، حتى اصبح الفقير ناعماً بما كان ابناء الطبقة المتوسطة بل الغنية عاجزين عن الحصول عليه فى العصور السابقة.

٢- **تقدم المدنية**: ان كلمة المدنية فى الألفاظ التى يكثر استخدامها ويصعب تعريفها وتحديد معناها، فاذا كان المقصود بالمدينة سمو الاخلاق وانتشار الفضائل ورقى الذوق والآداب، فمن الواضح ان العالم لم يتقدم فى هذا الميدان تقدماً محسوساً منذ بدء التاريخ، فان سكان اوربا فى الوقت الحاضر لا يمتازون كثيراً عن قدماء المصريين والاغريق فى زيادة التمسك بالصدق والشرف والعفاف او غير ذلك من الفضائل، وقد لا يضارعون أهل العصور القديمة والوسطى فى الفنون الجميلة ودقة الصناعات اليدوية والتعمق فى المباحث الفلسفية والدينية.

اما اذا كان المقصود بالمدنية تقدم العالم من الوجهة المادية وانتشار العلوم ومحاربة الفقر والجهل والمرض الخ، فلامراء فى ان العالم منذ الثورة الصناعية قد تقدم فى هذه الناحية تقدماً سريعاً وعظيماً بز كل ماسبقه فى جميع العصور. فانتشر التعليم العام فى الدول الصناعية، وارتفع مستوى المعيشة فيها وتقدمت العلوم على اختلاف انواعها، وتوافرت الحاجيات والكماليات وصارت فى متناول افقر الطبقات، مما أدى الى زيادة الثقافة العامة والرفاهية، وظهور التقدم الواضح فى جميع نواحى الحياة وفى جميع طبقات المجتمع، بعد ان كان ذلك مقصوراً على طبقة الأغنياء والمتعلمين. ولا جرم ان هذا التفسير المادى المدنية هو الارجح، اذ أن عدم تقدم العالم تقدماً كبيراً من الوجهة الأدبية او الدينية يقابلة تقدم عظيم من الوجهة المادية والعلمية، لذا اصبح اهم ما يميز الرجل المتمدين عن غيره كثرة حاجياته واتساع معلوماته، وهى كلها من نتائج الثورة الصناعية.

٣- **تحسن مركز المرأة:** تتوقف علاقة المرأة بالرجل من حيث مبلغ المساواة بينهما فى الحقوق والواجبات على حالتها الاقتصادية قبل كل شئ، فاذا كانت المرأة عاجزة عن الكسب او الاستقلال الاقتصادى كانت مضطرة الى الاعتماد على الرجل فى معيشتها، وصارت ملزمة بأن تخضع له اجتماعياً كما تخضع له اقتصادياً، ولذا امتنعت بينهما المساواة الحقيقية. ولا يفهم من ذلك الرجل يستند بالمرأة ويسئ اليها، فقد اثبت التاريخ عظم نفوذ المرأة فى الاسرة وفى المجتمع والسياسة منذ أقدم العصور. غير أن النفوذ العظيم يختلف كثيراً عن المساواة الاجتماعية، فان للطفل الصغير نفوذاً عظيماً فى اسرته، وفى مقدورة اسعاد والديه او اشقائهم، ومع انه لا يعتبر مساويا لهم فى الحقوق، بدليل أنه يخضع لهم ويقع تحت رحمتهم فى كل امر. وماذلك الا انه كالمرأة يتخذ من ضعفه قوة، ومن شدة تعلق والديه به وسيلة للسيطرة عليهما وتحقيق رغباته الكثيرة.

ويتبين من ذلك ان الرجل قد يخضع للمرأة بسبب شدة محبته لها اذا كانت والدته او زوجته، ولكنه مع ذلك لا يعترف لها بالمساواة الحقيقية معه اذا كانت عاجزة عن ان تعيش منفصلة عنه، وغير قادرة على كسب معاشها بنفسها. ولقد اتاحت الثورة الصناعية للمرأة فرصة لم يسبق لها أن عرفت مثلها من قبل، وهى العمل فى المصانع والكسب المستقل عن الرجل، فأخذت سبل العمل تتسع أمامها تدريجياً حتى صارت المرأة فى الوقت الحاضر منافساً خطيراً للرجل فى جميع ميادين العمل، وكان ذلك سبباً فى سعادة الرجل وشقائه فى آن واحد، نظراً لويادة دخل الأسرة وتقليل أعباء الرجل المالية من جهة، ومن جهة أخرى لانتشاؤ البطالة بين الرجال وانحفاض أجورهم، مع استمرار تحملهم مسئولية رعاية الأسرة

وسداد حاجياتها.

ولا شك أن الأعمال الاقتصادية التى تقوم بها المرأة فى الدول الصناعية تختلف فى طبيعتها ونتائجها اختلافاً كبيراً عما تقوم به المرأة من مثل تلك الأعمال فى الدول الزراعية، وذلك لأنها فى الحالة الأولى تعمل بأجر وتكون بعيدة عن افراد اسرتها. أما فى الحالة الثانية فانها تعمل فى الغالب كعضو فى الاسرة، وتكون تحت اشراف والدها او زوجها، ولا تحصل على اجر فى مقابل ماتقوم به من الأعمال.

وقد نشأ عن زيادة استقلال المرأة الاقتصادى فى انجلترا منذ قيام الثورة الصناعية ان اتسعت مداركها وصارت تحترم نفسها وتستحق احترام الرجل لها، واصبح القانون معترفاً لها بالمساواة الفعلية مع الرجل من الوجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٤- **كثرة الاصلاحات الاجتماعية**: كان من نتائج قوة اتحاد العمال وانتشار التعليم العام وارتفاع مستوى المعيشة فى انجلترا عقبل الثورة الصناعية ان عظم اهتمام الحكومات البريطانية على اختلاف احزابها ومشاربها بشئون الاصلاحات الاجتماعية، حتى اصبح الفقير فى تلك البلاد ينال من الرعاية والمساعدة اكثر مما يناله فى اغلب الدول الأخرى، صارت الأمة تعلمه وتعالج امراضه مجاناً، وتشييد الملاجئ العديدة لايواء العجزة والمعوزين، وتمنح العاطلين والمسنين معاشات واعانات مالية، وتنظيم بالقوانين العديدة علاقة العمال بأصحاب الأعمال لكى يمتنع الارهاث وتوظيف الاطفال والنساء فى الصناعة الا بشروط معينة. والخلاصة ان انجلترا نجحت فى تحقيق كثير من المبادئ الاشتراكية القائمة على المساواة بين الناس وتخفيف ويلات الفقير ومتاعبه، مع أغلبية سكانها خلال القرن الماضى لم تعتنق تلك المبادئ من الوجهة النظرية. ولا يخفى ان الاصلاحات الاجتماعية تعود باكبر نصيب من القائدة على الطبقات الفقيرة فى حين ان الحكومة تصرف عليها من الضرائب التى تفرضها على الطبقات الغنية، وما ذلك سوى الاشتراكية العملية.

النتائج الاقتصادية

١- **زيادة ثروة الدولة**: جنت انجلترا من جراء اسبقيتها فى الصناعة ثروة طائلة يصعب تقديرها وان كان من السهل الاستدلال عليها فى كل مظهر من مظاهر الحياة فى تلك البلاد. ولا يقصد بالثروة مجرد النقود المكدسة فى خزائن الحكومة والمصارف والافراد فحسب، وانما تشمل ايضاً انواع الثروة الحقيقية التى تزيد فى اثمان البلاد ومقدرتها على الانتاج كالمصانع والمناجم والسفن والمرافئ وطرق

المواصلات الممهدة الخ. ويكفى للدلالة على عظم ثروة انجلترا ان نقدها لم يتدهور ولم تعجز عن سداد ديونها كما فعلت بقية الدول. والجنية الانجليزى كان حتى سنة ١٩١٤ مضرب المثل فى ثباته وثقة الناس به، ولذا ارتبطت به عملات كثير من الدول، كما كانت لندن عاصمة العالم المالية، وانجلترا اكبر دول العالم الدائنة.

ونظراً لكثرة الارباح التى اغتنمتها انجلترا من صناعتها العديدة وتجارتها الواسعة، كان من المتعذر توظيفها كلها فى داخل انجلترا، ولذا اقبل الاغنياء فى تلك البلاد على توظيف اموالهم فى الخارج، ولا سما فى الامبراطورية البريطانية وكثير من دول امريكا الجنوبية. ولهذا كان التقدم الاقتصادى الذى ظهر فى خلال القرن الماضى فى عدد كبير من الدول فائمة بمساعدة رؤوس الاموال البريطانية. وقد اكتسبت انجلترا من جراء ذلك مكاسب اقتصادية عظيمة، ولم تعدم الانتفاع من ذلك سياسياً ايضاً كلما سمحت الظروف، كما يتضح من دراسة تاريخ مصر الحديث، خيث تحولت المشكلة المالية الى مشكلة سياسية لمصلح انجلترا، لكونها أهم الدول الدائنة لمصر.

٢- **زيادة نفوذ رجال المال**: ينقسم اصحاب الثروات النقدية الكبيرة الى فريقين: فريق يوظف امواله فى الاعمال الاقتصادية المختلفة كانتاج السلع وتصريفها وتادية الخدمات المتعددة للمجتمع كوسائل النقل والفنادق الخ، ويعرف هذا الفريق باسم اصحاب رؤوس الأموال وفريق اخر يتجر فى النقود على اعتبارها سلعة، ةولا يساهم فى الاعمال الاقتصادية بطريقة مباشرة، واما يتخصص فى اقراض المشتغلين بها ما يحتاجون اليه من النقود ويسمى هذا الفريق باسم رجال المال او الممولين.

وقد أدت الثورة الصناعية الى زيادة نفوذ هذين الفريقين زيادة عظيمة، ولكنها غير متساوية فى الحالتين، اذ بينما اصبح أصحاب رؤوس الأموال مسيطرين سيطرة تامة على الصناعة والمشتغلين بها، لامتلاكهم اهم عناصر الانتاج الصناعى، اذا بفريق رجال المال يسيطر على سياسة الدولة المالية وعلى اصحاب رؤوس الأموال انفسهم. وذلك لأن جميع الأعمال الاقتصادية الكبيرة تقوم على اساس الاقتراض، ولأن نشاط الانتاج الصناعى ورواج التجارة الخارجية يتوقف قبل كل شئ على الثقة، وعلى سهولة الاقتراض او صعوبته، وعلى مقار النقود المتداولة واسعار الفائدة الخ وليس بخاف أن ذلك كله

يتوقف على سياسة رجال المال وميولهم، وعلى المصارف الكبيرة التى تعمل لمصلحتهم وتقع تحت اشرافهم.

واذا اردنا زيادة الاستدلال على عظم نفوذ رجال المال فانه يكفى ان نذكر ان جميع حكومات العالم مدينة للمصارف الرئيسية، سواء أكانت فى بلادها ام فى الخارج، وان اعمال الحكومات والشركات الكبيرة لا يمكن اتمامها الا بمعاونة رجال المال وتعضيدهم، وان الجرائد وغيرها من وسائل الدعاية المنظمة تقع فى الغالب تحت سيطرتهم. ومن ذلك يتضح ان رجال المال وان كانوا طبقة صغيرة فى المجتمع، يسيطرون فى الحقيقة وبطريقة خفية على الحكومات والبرلمانات والشعوب، بسبب سيطرتهم على النقود التى هى عصب الدولة والدم الذى يجرى فى عروقها.

ولا يمكن امكار ما اراده رجال المال من الخدمات الجليلة لانجلترا او لغيرها من دول العالم، فان التقدم الاقتصادى العظيم الذى حدث فى القرن الماضى وعمت نتائجه الخطيرة فى جميع الأرجاء، لم يتم إلا بمعاونتهم وبفضل الأموال التى تقدموا بها لتنفيذ المشروعات المفيدة والعديدة، وبذا افادوا العالم كما استفادوا هم انفسهم فى وقت واحد. غير أن ذلك يعتبر دليلاً تاريخياً أخر على عظم نفوذ رجال المال، فضلاً عن الأدلة الكثيرة التى تلمسها فى الوقت الحاضر فى كل دولة كبيرة.

٣- احتدام الخلاف بين العمال واصحاب الاعمال والذى تظهر احياناً شروره المستطيرة كاضراب العمال، وتختفى اخياناً الادلة عليه كالكفاح المستمر على مشكلة الأجور وساعات العمل، يعتبر من أسوأ نتائج الثورة الصناعية وأعصاها خلا مع أنه لم يكن معروفاً من قبل. ففى عصر الانتاج اليدوي كان صاحب العمل كثيراً ما يشتغل بجانب عماله وكان على صلة مستمرة بهم، ولذا فهم خاجاتهم وعقليتهم كل الفهم. ولا مشاحة فى انه يتعذر ظهور الخلاف واحتدامه بين الافراد إذا قربت الروابط الشخصية وحسن التفاهم بينهم.

أما بعد قيام الثورة الصناعية فقد انفصمت كل الروابط التى ربطت العمال بأصحاب العمال، واصبح اغلب المساهمين فى الشكرات الصناعية غير متصلين من بعيد او قريب بالمشتغلين بالصناعة، سواء اكانوا من رؤساء العمال أم من صغارهم، ولهذا ظهر الخلاف الكبير بين مصالح العمال. فيرى الفريق الأول ان مصلحته تتطلب زيادة الارباح بكل الوسائل، وفى طليعتها تخفيض اجور العمال وإطالة

ساعات عملهم، فى حين أن الفريق الثانى يرى عكس ذلك تماماً ولذا كان لا مفر من احتدام الخلاف بين هذين الفريقين، وهو الخلاف الذى يزداد شدة بمرور الوقت كلما زاد احلال الالات محل العمال من جهة وكلما عظمت المنافسة على تصريف المصنوعات من جهة اخرى.

ولا ريب فى ان هذا الخلاف الذى لم تخل منه دولة صناعية فى العالم والذى يعتبر من النتائج المحتومة لنظام الصناعة كما نعرفه، يعود بالضرر الكبير على جميع المشتغلين بالصناعة وعلى الأمة بأجمعها، لأنه إذا نجح اصحاب الأموال فى تنفيذ اغراضهم، فان ذلك يؤدى الى تخفيض اجور العمال وارهاقهم، كما يؤدى الى ضعف القوة الشرائية وقلة رواج التجارة، فتقل مكاسب الصناعة تبعاً لذلك. أما إذا نجح العمال فى زيادة اجورهم وتخفيض ساعات عملهم فانهم بذلك يسببون ارتفاع اسعار المصنوعات وغلاء المعيشة، ويحرمون انفسهم فى النهاية من الانتفاع من زيادة الاجور. و جرم انه اذا استمرت الاجور والأسعار فى التزايد المطرد ادى ذلك الى ازمة اقتصادية شديدة تجرف أمامها العمال واصحاب رؤوس الأموال فحسب، وانما يضر العمال انفسهم ضرراً بليغاً بسبب حرمانهم من الاجور، وقلة ما يملكون من الأموال المدخرة، هذا فضلاً عما يلحقه من الضرر بالأمة بأكملها بسبب وقف الأعمال الاقتصادية وهياج الخواطر وانتشار الآراء الثورية التى تهدد السلم وتعرض المجتمع الى انقلابات خطيرة لا يعرف مداها إلا الله.

النتائج السياسية للثروة الصناعية

١- **زيادة قوة الدولة:** لم يكن التقدم الصناعى الكبير الذة شهده العالم فى القرن الماضى مقصوراً على انتاج مختلف حاجيات الانسان وكمالياته فحسب، بل شمل أيضاً انتاج المعدات الخربية التى تستخدم فى القضاء على الانسان، ويظهر ذلك من عظم اختلاف الحربين العالميين الاخيرين عن جميع ما سبقهما من الحروب من حيث كثرة ضحاياهما وشدة فظاعتهما وقيامها فى البر والهواء والماس، بل وتحت سطح الماء، وانتشار بلاتها الى الجهات البعيدة عن ساحات القتال. وما ذلك إلا لكثرة المعدات الحربية وتنوعها وشدة فتكها، ومقدرتها على التاثير فى مساحة واسعة والقضاء على عدد كبير من الناس فى وقت واحد. ولا ريب ان العالم قد هجر الى الابد وسائل الحرب القديمة التى كان النجاح فيها متوقفاً على كثرة عدد المتحاربين وشجعاتهم وسرعة انتقالهم وحسن قيادتهم، لأن الانسان قد اصبح قليل الاهمية فى الخرب كما فيل الصناعة، وصارت الخروب

آلية وكيماوية قبل كل شئ، كما أصبح الرجل الواحد المجهز بأخدث المعدات الخربية قادراً على التغلب على الاف الرجال إذا كانوا لا يملكون سوى قوة بنيتهم وشدة بسالتهم وعظم ايمانهم بعدالة قضيتهم.

وينجم عن ذلك أن قوة الدولة الحربية فى الوقت الحاضر لا تتوقف على عدد أبنائها وما يمتازوم بخ من الميزات الشخصية الفائقة بقدر توقفها على مبلغ تقدمها فى الصناعة، لأن ذلك يضمن توفر المعدات الحربية لديها إبان الحرب. وهذا هو السبب فى ضعف الدول الزراعية جميعاً بأزاء الدول الصناعية، وفى اختلاف قوة الدول الصناعية فيما بينها بحسب اختلاف درجة تفوق كل منها فى الصناعة، وفى اختلاف قوة الدول الصناعية، وفى اختلاف قوة الدول الصناعية فيما بينها بحسب أختلاف درجة تفوق كل منها فى الصناعة. وليس بخاف ان الدول الزراعية تستطيع أن تملأ خزائنها بالمعدات الحربية فى وقت السلم، ولكن ذلك لا يجديها نفعاً كبيراً بسبب سرعة تطور تلك المعدات من عام الى أخر، بحيث يصبح ما تملكه منها غير واف بالغرض وقت الحاجة، ولأنها تستنفد كل ما تملكه من تلك المعدات عند قيام الحرب، وبعدئذ تصبح عاجزة عن اصلاحها او استبدالها بغيرها.

وقد شغلت انجلترا بسبب اسبقيتها فى الصناعة وتقدمها العظيم فى هذا الميدان مركزاً ممتازاً بين دول العالم منذ عصر نابليون، واستطاعت أن تحافظ على امبراطوريتها الواسعة، وان تزيد فى املاكها اخيراً على خساب الامبراطورية الألمانية والعثمانية، نظراً لسيطرتها البخرية التى كانت احسن الوسائل للدفاع عن نفسها ومحاربة اعدائها او محاصرتهم. ولعل ابلغ دليل على علاقة الصناعة بالقوة الحربية ماحدث بعد معركة (دنكرك) سنة ١٩٤٠ عندما انسحب الجيش البريطانى من فرنسا وترك وراءه جميع معداته الحربية ولكن بريطانيا استطاعت فى زمن قصير أن توجه مصانعها العديدة نحو انتاج المعدات الخربية بكميات عظيمة، واستطاعت ان تمون قواتها المحاربة بكل ما احتاجت اليه من اسلخة ومعدات متنوعة.

٢- **زيادة تدعيم الديموقراطية**: كانت حكومة انجلترا قبل قيام الثورة الصناعية دستورية شكلاً واستبدادية فى الحقيقة، نظراً لان السلطة كانت محتكرة فى ايدى الاشراف وكبار الملاك، فكان

البرلمان (مجلسا للواردات والعموم) لا يمثل سوى الاغنياء ولا يعنى الا بشئونهم. غير أن ما حدث فى اواخر القرن الثامن عشر من كثرة مهاجرة سكان الريف الى المدن ونقص اهمية الزراعة بالنسبة الى الصناعة، وظهور قوة الرأى العام، جعل من اللازم تعديل نظام الحكم فى البلاد تعديلاً جوهرياً وثم ذلك بطريقتين:

(أ) تعديل الدوائر الانتخابية تعديلاً تمشى مع ما حدث من تغيير كبير فى توزيع السكان، فبعد ان كانت اغلبية اعضاء مجلس العموم ممثلة للأقاليم الزراعية، صارت ممثلة للأقاليم الصناعية، ولذا زادت أهمية تلك الأقاليم ونالت من الحكومة ما كانت اهلا له من العناية والمساعدة.

(ب) توسيع حق الانتخاب، فاصبح اهم ما يشترط فى الناخب ان يكون بالغاً سن الرشد (٢١ سنة)، والغيت جميع الشروط الخاصة بالثروة والتى حصرت حق الانتخاب فيما مضى- فى طبقة صغيرة من الامة.

ولا تقتصر اهمية توسيع حق الانتخاب على انه يضمن قيام الحكم الميابى على اساس واسع من قوة الرأى العام، وأن يكون البرلمان ممثلاً للأمة احسن تمثيل، ولكنه يضمن ايضاً للطبقات الفقيرة والعاملة من اهتمام الحكومة ورعايتها نصيباً كبيراً يتناسب مع ما تملكه من قوة لتعضيد الحكومة او خذلانها فى الانتخابات العامة، وبذا يكون ذلك الحق فى يد تلك الطبقات سلاحاً تهدد به الحكومة وتستخدمه وقت الحاجة للحصول على مطالبها.

وقد تمت تلك التعديلات الهامة فى سنة ١٨٣٢ عندما اصدرت الحكومة البريطانية قانون الاصلاح الدستورى لكي تتمكن من تهدئة الرأى العام الذى كان ساخطاً على نظام الحكم القائم وقتئذ. ولذا يصح اعتبار سنة ١٨٣٢ كمبدأ للحكم النيابى الحقيقى فى انجلترا، وهو الحكم الذى بدأ رسمياً عندما حصل الأشراف على الوثيقة العظمة من الملك حنا سنة ١٢١٥.

ونظراً لأن الأكثرية العظمى من سكان انجلترا تألفت من العمال القاطنين فى المدن الصناعية، فقد نتج عن توسيع حق الانتخاب ان عنيت الحكومة بشئون العمال عناية كبيرة، واقبلت على تنفيذ كثير من

الاصلاحات الاجتماعية المقيدة، كما زادت قوة حزب العمال حتى تمكن من الوصول الى مراكز الحكم، وتأليف وزارة بين اعضاء لأول مرة سنة ١٩٢٤

٣- **زيادة قوة الراى العام**: يتكون الراى العام بين الناس بطريقة خفية، اذ أنه لا يقوم على تبادل الرأى بينهم بعد تمحيص وجهات النظر المتعددة، وانما يتكون من تلقاء نفسه فيما يختص بالشئون العامة التى تمس مصالح الاكثرية. ففى حين أننا نجد الأحزاب السياسية مختلفة فيما بينها اختلافاً كبيراً فى كثير من الموضوعات، اذ بها متفقة على بعض الشئون الجوهرية كالحرب والسلم، وعلاقة الدولة بغيرها سياسياً او اقتصادياً. وقد يظهر الرأى العام احياناً بطريقة جلية مباشرة كالمظاهرات الشعبية والانتخابات العامة، ولكنه يظهر فى الغلب بطريقة خفية وغير مباشرة وذلك بواسطة الجرائد السيارة. ولذا اعتبرت الجرائد لسان الراى العام، لان من الطبيعي ان لا يقبل الانسان الا على الجرائد التى توافق مزاجة وتتفق مع ارائه ومبادئه. ولهذا كان مقدار رواج الجريدة بين الناس مقياساً صحيحاً لمقدار نجاحها فى التعبير عن الرأى العام، وصارت اوسع الجرائد رواجاً اعظمها نفوذا واكثرها تعبيراً عن الراى العام.

ولا ريب فى ان ظهور الراى العام وقوته من اجل نتائج الثورة الصناعية، لان ذلك يتحقق بواسطة كثرة اختلاط الناس فيما بينهم، بواسطة الدعاية المنظمة التى اهم وسائلها الجرائد السيارة، وكل ذلك من ثمرات الثورة الصناعية، فلولا الصناعة الحديثة لما احتشد السكان فى المدن احتشاداً كبيراً، و لما امكن ظهور الجرائد التى نعرفها اليوم والتى تعتمد فى طبعها وورقها واخبارها على خدمات العلم والصناعة الحديثة. ولا ننسى أن رخص اسعار الجرائد، وهو سبب كثرة تداولها وعظم نفوذها، يرجع قبل كل شئ الى كثرة ما يتكسبه من الاعلانات التى تنشرها، وهذه ايضاً من نتائج الصناعة والتجارة الحديثة، ولذا كانت اغنى الجرائد فى الاعلانات اكبرها حجماً وارخصها ثمناً واكثرها تداولاً.

ولا تقتصر اهمية الجرائد على أنها لسان الرأى العام فحسب، لأنها فى الحقيقة معلمة الرأة العام فى الوقت نفسه، ولذا كانت قوة عظيمة فى الدولة واستحقت ان تلقب باسم "صاحب الجلالة الصحافة"، ففى مقدورها رفع الحكومات او اسقاطها، وايقاد نار الحرب او اخمادها. وتعلل قوة الجرائد فى تكوين

الرأى العام بأسباب كثيرة كتعود الناس على قراءتها يومياً ورخص أثمانها وكونها مطبوعة، فان للكلمات المطبوعة أثراً فى النفوس يفوق كثيراً الكلمات المكتوبة او المسموعة، ولأن قوة النقد والتفكير المستقل من أضعف القوى العقلية عند أكثر الناس. ولذا تستطيع الجرائد ان توجه الراى العام كيفما تريد، مادامت تفعل ذلك تدريجياً وتتحاشى ان تصدم الرأى العام صدمة شديدة.

ويستنبط من ذلك أن الرى العام الذى يعتبر بحق أهم عماد لنظام الحكم النيابى، هو من نتائج الثورة الصناعية، ولذا كان اكثر ظهوراً فى المدن منه فى الريف، وبين المتعلمين منه بين غيرهم، كما انه اقوى نفوذا واوضح اثراً فى الدول الصناعية منه فى الدول الزراعية. ولعل هذا احد اسباب ضعف الدول الزراعية بازاء الدول الصناعية، وعدم نجاح الحكم النيابى فى الاولى بقدر نجاحه فى الثانية.

٤- **تعديل اتجاه السياسة الداخلية والخارجية**: لم تكن نتائج قانون الاصلاح الدستورى فى انجلترا مقصورة على تعديل نظام الحكم فى البلاد فحسب، بل شملت ايضاً تعديل سياسة الدولة الخارجية والخارجية، فاصبح الغرض الأول منهما خدمة مصالح سكان المدن بكل الوسائل. فاما السياسة الداخلية فقد اتجهت الى نشر الاصلاحات الاجتماعية التى تعود بالفائدة على سكان المدن قبل غيرهم، كتحسين المساكن والمواصلات والصحة العامة، وتنظيم علاقة العامل بصاحب العمل وانشاء الملاجئ والمستشفيات واعانة العاطلين والعجزة، وكذلك خدمة الصناعة والمشتغلين بها بتخفيض نفقات المعيشة فى المدن، وان ادى ذلك الى اضمحلال الزراعة وسوء حالة سكان الريف. ولذا كان الغاء قوانين القمح سنة ١٨٤٦ من النتائج المنطقية لقانون الاصلاح الدستورى الذى صدر سنة ١٨٣٢ ونظراً لان نسبة سكان المدن الى سكان الريف فى انجلترا بلغت فى اواخر القرن الماضى نسبة ١٠ : ١ كان من الصواب اعتبار تلك النسبة مقياساً لاهتمام الحكومة ولما تصدره من التشريع سنوياً فيما يختص بسكان المدن وسكان الريف فى البلاد.

أما من وجهة السياسة الخارجية فقد أصبح غرضها الأول تشجيع تجارة انجلترا الخارجية بالاستعمار او عقد المعاهدات التجارية او الصحول على امتيازات اقتصادية، وصارت علاقة انجلترا السياسية بأية دولة اخرى قائمة على مقدار مساعدة تلك الدول او معاكستها للتجارة البريطانية. ومن ذلك تفهم

ماحدث من التغير الكلى فى علاقة انجلترا السياسية بألمانيا وفرنسا فى الأزمنة الحديثة، فقد كانت انجلـترا العدوة التاريخية لفرنسا منذ القرن السابع عشر، فى حين أنها كانت صديقة ألمانيا فى ذلك الوقت لما بيـنهما من تشابه فى الجنس والثقافة وارتباط الأسرات المالكة. ولكنها مـع ذلـك أخـذت فى الميـل نحـو فرنسـا والابتعاد عن المانيا منذ نجاح الثورة الصناعية فى الدولة الأخيرة، بعد ان اصبحت المانيا منذ سـنة ١٨٩٠ منافساً خطيراً لتجارة انجلترا وقوتها. ولذا انضـمت انجلـترا الى جانـب فرنسـا ضـد المانيـا فى الخـربين العالميين الأخيرين لأنها لم تخش بأس فرنسا تجارياً، ولكنها رأت فى انتصار المانيا كارثة وطنيـة عليهـا مـن الوجهة السياسية والاقتصادية.

وكذلك كانت انجلترا اسبق الدول الأوربية الى التحالف مـع اليابـان ومصـادقتها فى اوائـل القـرن الحالى، ولكنها نقضت محالفتها مع تلك الدولة سنة ١٩٢٠ واخذت فى اتباع الحيطة فى معاملتهـا بعـد ان ظهرت اليابان كدولة صناعية كبيرة، وصارت منافساً خطيراً لانجلترا فى أسـواق العـالم لاسـيما أسـواق الشوق.

تطور الصناعة بعد سنة ١٨٢٥

تعتبر سنة ١٨٢٥ حداً فاصلاً بين عصر الانقلاب الصناعى الخطير الذى عانته انجلترا منذ منتصف القرن الثامن عشر، وعصر الاستقرار والتقدم الاقتصادى العظيم الذى نعمت به البلاد بعد ذلـك. وقـد اتجه مجهود انجلترا الصناعة بعد سنة ١٨٢٥ الى الوجوه الاربعة الآتية:

١- التوسع العظيم فى الصناعة وانتاجها بسبب ثروةانجلترا العظيمة فى المعادن لا سيما الفحم، اذ تكثر فيها حقول الفحم ويقع اغلبها على مقربة من السواحل ومجارى الانهار، مما يسهل نقل الفحـم الى جميع مراكز الصناعة والى المدن الكبيرة. ويظهر عظم تقدم الصناعة وكثرة انتاجها فى ذلك العصر من الزيادة الهائلة فى انتاج الفحم والحديد فى انجلترا فى خلال القرن التاسع عشر، ويتبين ذلك من الجدول الآتى:

السنة	الفحم	الحديد
	طن	طن
١٨٠٠	١٠.٠٠٠.٠٠٠	٠.٥٠٠.٠٠٠
١٨٥٠	٤٩.٠٠٠.٠٠٠	٥.٥٠٠.٠٠٠
١٨٨٠	١٤٧.٠٠٠.٠٠٠	١٨.٠٠٠.٠٠٠
١٨٩٦	١٩٥.٠٠٠.٠٠٠	٨.٥٠٠.٠٠٠
١٩٠٠	٢٢٥.٠٠٠.٠٠٠	١٢.٥٠٠.٠٠٠
١٩١٣	٢٨٧.٠٠٠.٠٠٠	١٠.٥٠٠.٠٠٠

ويلاحظ أن انجلترا لم تكن تستهلك كل ما انتجته من الفحم، بدليل أنها كانت اكثر دول العالم تصديراً لهذه السلعة. وقد جنت انجلترا فوائد عديدة من جراء كثرة تصديرها لاية سلعة مطلوبة فى اغلب الأسواق، ولذا استطاعت السفن البريطانية التى جاءت الى انجلترا محملة بالخامات الزراعية الكبيرة الحجم، أن تكمل حمولتها بالفحم عند عودتها من انجلترا، نظراً لأن المصنوعات التى تصدرها انجلترا ليسن كبيرة الحجم وان كانت كبيرة الثمن.

وبذا اصبحت السفن البريطانية كثيرة الحمولة ذهاباً وايابا، واستطاعت ان تخفض اجورها وتزيد ارباحها فى آن واحد، وبذلك تغلبت على منافسة السفن التجارية الأخرى. ولا غرو أن انجلترا اكتسبت كثيراً من المغانم بسبب انتشار تجارتها الخارجية وكثرة سفنها التجارية وتفوقها.

وقد كان التوسع الصناعى اظهر مايمكن فى صناعة المنسوجات والصناعات المعدنية، فزاد انتاج المنسوجات اربع امثال ماكان عليه خلال عصر الملكة فكتوريا (١٨٣٧ – ١٩٠١) واستهلكت انجلترا فى اواخر ذلك العصر ربع ما انتجه العالم من مواد النسيج. وعلى الرغم من ظهور امريكا وألمانيا وغيرها من الدول فى ميدان المنافسة لانجلترا فيما بين سنة ١٧٧٠ وسنة ١٩٠٠ فان منسوجات انجلترا القطنية زادت فى تلك الفترة ٤٠٪، وزادت منسوجاتها الصوفية ١٠٥٪، واستطاعت مصانع نسيج القطن فى اواخر القرن الماضى ان تنتج يومياً نحو ١٤.٠٠٠ ميل من تلك المنسوجات، وان تصدر منها نحو الثلثين

الى الخارج. وفى سنة ١٩١٣ كان عدد أنوال نسيج القطن بانجلترا نحو ٥٧.٠٠٠.٠٠٠ نولا، فى حين ان عددها فى جميع الدول الأوربية الأخرى لم يزد على نحو ٣٢.٠٠٠.٠٠٠ نولاً.

ولم يكن تقدم صناعة المنسوجات الصوفية اقل خطراً من تقدم صناعة المنسوجات القطنية، فقد زاد مقدار الصوف المستخدم فى المصانع البريطانية نحو الضعف من سنة ١٨٠٠ الى سنة ١٨٤٠، ولكنه زاد نحو خمسة الأمثال فيما بين سنة ١٨٤٠ وسنة ١٩٠٠، ويعزى ذلك الى ما حدث من التغيير العظيم فى الموارد العالمية الخام وفى اسعاره منذ منتصف القرن الماضى، بسبب التوسع فى تربية الأغنام فى استراليا وغيرها من البلاد النائية. وتظهر اهمية ذلك من أن جل الصوف المستخدم فى صناعة انجلترا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر كان من الانتاج المحلى، اما فى سنة ١٩١٤ فكانت اربعة اخماسة واردة من استراليا.

٢- **زيادة التخصص فى الصناعة وفى وسائلها**: لأن المخترعات استمرت فى تعديل الآلات القديمة بغرض زيادة انتاجها وتحسينه، واقتضى ذلك تخصص كل من تلك الآلات فى ناحية صغيرة من نواحى الصناعة، نظراً لأن التخصص من اهم لوازم التقدم، وقد بلغ تخصص وسائل الصناعة درجة عظيمة بحيث ان آلات نسيج القطن المصرى مثلاً لا تصلح لنسيج غيره من الاقطان، على الرغم من دقة وجوه الاختلاف بين انواع القطن المتعددة.

ولم يكن ذلك التخصص مقصوراً على الآلات بل شمل المصانع نفسها والأقاليم الصناعية ايضاً. ولذا تستورد انجلترا كما تصدر كثيراً من السلع نصف المصنوعة، اى التى ليست معدة للجمهور وانما تشتريها المصانع لاعدادها لذلك، فصارت السلعة الواحدة تمر على عدد كبير من الصناع والآلات والمصانع قبل أن تصل الى يد المشترى.

وقد تركزت الصناعات المختلفة فى مناطق معينة فى بريطانيا العظمى وصارت من اهم مميزاتها، فتقوم صناعة المنسوجات القطنية فى جنوبى مقاطعة لانكشير لا سيما حول مدينة منشستر حيث تتوافر الشروط الملائمة لتلك الصناعة كرطوبة الهواء وكثرة الفحم والقرب من اكبر موارد القطن فى العالم وهى الولايات المتحدة، وتقوم صناعة المنسوجات الصوفية فى شرقى لانكشير ويشتهر ذلك الاقليم الاخير

باسم (**West riding**). وتقوم الصناعات المعدنية حول برمنجهام وفى السهل الشمالى الأوسط من انجلترا المعروف باسم الاقليم الأسود بسبب كثرة ماتخرجه مصانعه من الدخان الكثيف.

على ان الصناعات المعدنية اقل تركزاً من بقية الصناعات بدليل قيامها فى مناطق النسيج، اذ تقع سيفلد الشهيرة بصناعة الاسلحة فى مقاطعة يور كشير. وكذلك قامت صناعة بناء السفن فى الموانى الكبيرة الواقعة على مقربة من حقول الفحم مثل لفربول وجلاسجو.

٣- زيادة انتشار التجارة الخارجية بسبب خلو الأسواق من المنافسة الجدية، وتحسن طرق المواصلات الى الاقاليم النائية، وهبوط أسعار المصنوعات البريطانية تدريجياً وزيادة رواجها فى الاسواق الكثيرة الاستهلاك وأهمها أسواق الشرق. ولا ريب فى ان زيادة رواج التجارة الخارجية كان من اهم لوازم تقدم الصناعة البريطانية لانه ضمن لها الحصول على المواد الخام الكثيرة، وتصريف المصنوعات التى اخذت البلاد فى انتاجها بمقادير متزايدة، ولولا ذلك لعجزت الصناعة عن التقدم مهما توافرت الظروف الاخرى الملائمة لها. وكان لظهور السكك الحديدية والبواخر وتقدمها اعظم اثر فى نشر تجارة انجلترا الخارجية، لأن انجلترا تمكنت من الاستفادة من ذلك بسبب توسعها فى الانتاج الصناعى ونزوعها الى كثرة التخصص فيه، وتبع ذلك هبوط اسعار مصنوعاتها ورواجها.

٤- **محاولة انجلترا التغلب على المنافسة الاجنبية**: تقدمت الصناعة فى المانيا والولايات المتحدة وغيرها من الدول منذ أواخر القرن الماضى، وقد بذلت تلك الاسواق مجهوداً فائقاً للحاق بانجلترا فى تقدمها الصناعى وانتزاع الأسواق منها، وتمسكت فى سنوات قليلة من ان تبلغ ما بلغته انجلترا من النجاح فى كثير من نواحى الصناعة، ويعلل ذلك بأنها لم تكتف بالاقتداء بانجلترا بل ابتكرت كثيراً من الأساليب الجديدة لمنافسة التجارة البريطانية ولم تفطن انجلترا الى ذلك الا اخيراً وعندئذ عملت على الاقتداء بدورها. بالدول المنافسة لها. ولاريب فى ان النجاح السهل الذى خصلت عليه انجلترا فى ميدان الصناعة والتجارة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر أدى الى اعتزازها بنفسها وقلة اكترائها بالدول المنافسة لها، على زعم ان النجاح مكتوب لها دون حاجة الى بذل مجهود كبير للمحافظة عليه، ولذا وقعت صناعة انجلترا وتجارتها فى اغلاط كثيرة اهمها ما يأتى:

(أ) **قلة العناية بالاعلان**: اعتماداً على السمعة الحسنة التى تمتعت بها المصنوعات البريطانية فى جميع الاسواق، ولأن الاعلان يتكلف مصاريف طائلة ولا يتفق مع كرامة الصناعات الراقية، بدليل ام اكثر المصنوعات حاجة اليه هى الحديثة منها اى التى يهمها التغرير بالجمهور وصرفه عن شراء المصنوعات الجيدة. وقد استمرت المصنوعات البريطانية زمناً طويلاً معتمدة على ارخص انواع الاعلان واجدره بالثقة، اى الاعلان المتكلم الذى يقوم على رضاء المشترين ومديحهم، بعكس الدول الصناعية الاخرى التى عمدت الى التفنن فى الاعلان والتوسع فيه حتى راجت تجارتها على حساب التجارة البريطانية، ولا جرم ان انجلترا وان اصابت من الوجهة النظرية فى تقديرها للاعلان واهميته، اخطأت من الوجهة العملية فى فهم عقلية الجماهير، فقد اثبتت التحارب ان الاعلان من الزم لوازم النجاح فى التجارة، وانه يبرر كل ما يصرف فى سبيله من نفقات عظيمة، اذ لا تكفى جودة السلعة او رخصها لكى تنال ما تستحقة من الرواج، بل يجب الاعلان عنها لتحقيق ذلك.

(ب) **قلة العناية بمرضاة المشترين ودراسة اذواقهم وحاجاتهم الخاصة**. ولذا اشتهرت الصناعة البريطانية بالجمود والمحافظة على التقاليد، بمعنى أنها إذا لم تلق رواجاً فى بعض الاسواق بسبب عدم ملائمة ألوانها او اشكالها واحجامها، كانت المصانع قليلة الميل الى تعديل ذلك لمرضاة المشترين فى تلك الاسواق. ولذا افقدت مصنوعات انجلترا تلك الاسواق تدريجياً، وحلت محلها مصنوعات الدول الاخرى حتى لم تتردد فى بذل كل مجهود لاكتساب المشترين وارضائهم.

وكذلك كانت انجلترا اقل عناية من الدول الاخرى بامر الاكثار من الوكلاء عن مصنوعاتها فى الاسواق المختلفة، او تشهيل وسائل سداد اثمان المشتروات، الى غير ذلك من الخدمات وانواع التشجيع للمشترين، ويرجع كل ذلك الى شدة اعتداد الصناعة البريطانية بنفسها، وعدم اكترائها باغراض بعض المشترين عنها لوثوقها من الرواج بقية الأسواق.

(ج) غلاء اثمان المصنوعات البريطانية بسبب جودتها ومتانتها بوجه عام فان من مبادئ الصناعة البريطانية العناية بجودة الانتاج وان ادى ذلك الى ارتفاع الاثمان، فى حين ان الدول الصناعية المنافسة لانجلترا جعلت من مبادئها تخفيض الأثمان وان أدى ذلك الى عدم جودة المصنوعات.

وبذا دلت تلك الدول على بعد نظرها وحسن تقديرها لعقلية الجمهور وظروفه، فقد تكون المصنوعات البريطانيةى رخيصة فى الحقيقة على الرغم من غلاء ثمنها ولكن ذلك لا يجدى نفعاً عند اكثرية المشترين وهم من الفقراء الذين يفضلون شراء السلع الرخيصة وحسنة المظهر، وان كانت تلك السلع لا تستحق الثمن المنخفض الذى تباع به.

ولا ريب فى انجلترا فقدت كثيراً من الاسواق بسبب الاغلاط السابقة التى وقعت فيها، ومع ذلك فان تفوقها الصناعى والتجارى لم يتعرض لخطر جدى لاسباب كثيرة، كعملها على اصلاح تلك الاغلاط، واتساع تجارة العالم اجمع، وارتفاع الأجور وزيادة القوة الشرائية فى اغلب الدول ولذا كان اكبر اثر للمنافسة الاجنبية التى تعرضت لها انجلترا منذ اواخر القرن الماضى تقليل مدى تقدمها الصناعى وتفوقها التجارى بدلا من القضاء عليه.

الثورة الصناعية فى فرنسا

كانت فرنسا فى اوائل القرن التاسع عشر دولة زراعية بحته، اذ لم تلق فيها الصناعات اليدوية من النجاح والرواج مالقيته فى انجلترا قبل ذلك العهد. وعلى الرغم من ظهور الثورة الصناعية فى فرنسا قبل غيرها من الدول الاوربية عدا انجلترا، فان الزراعة قد احتفظت فيها بأهميتها فى خلال القرن الماضى على اعتبار كونها العماد الاقتصادى لحياة الدولة، وان تعرضت لمنافسة متزايدة من جانب الصناعة.

الغاء النقابات الطائفية

كان للثورة الفرنسية فضل كبير فى احياء الصناعة فى فرنسا لما احدثته من اصلاحات الاقتصادية العديدة ولاسيما القضاء على النقابات الطائفية، فقد قيدت تلك النقابات حرية العمل والعمال وقاومت كل جديد فى الصناعة ولذا كان الغاؤه تمهيداً لازماً لقيام الثورة الصناعية والتوسع فى استخدام الالات وقيام صناعات جديدة متعددة على اساس النظام الراسمالى.

وقد اصدرت الجمعية الاهلية سنة ١٧٩١ قانوناً منح جميع الافراد حرية كاملة لمزاولة اية مهنة وباية وسيلة على شرط الحصول على ترخيص الحكومة بذلك والتعهد بالخضوع لانظمة العمل الجديدة، وأهمها حظر اتحاد العمال او اضرابهم، غير ان نقتضيات الحروب الكثيرة التى احتملتها فرنسا فى عصر نابليون استلزمت عودة كثير من النقابات الى سابق نفوذها، كنقابة الخبازين والقصابين، والمشتغلين

بالطباعة، نظراً لما اشهر به نابليون من حب النظام والسلطة، ولرغبته فى الاشراف على توزيع الغذاء وتقييد حرية الصحافة فى تلك السنوات العصيبة. وقد استمرت تلك النقابات قائمة فى فرنسا حتى منتصف القرن الماضى، ولكن اغلب المهن والصناعات كانت متمتعة بحريتها منذ سنة ١٨١٥.

قيام الثورة الصناعية

تأخرظهور الثورة الصناعية فى فرنسا عنه فى انجلترا الان تلك الثورة لم تلق ما لقيته فى انجلترا من الظروف المساعدة على قيامها ونجاحها كتوافر رؤوس الأموال والأيدى العاملة والوقود، كما حرمت من الحرية الاقتصادية والساسية التى كانت من اهم لوازمها. وقد عملت محاولات كثيرة فى اواخر القرن الثامن عشر لادخال الالات والانظمة الصناعية الجديدة فى فرنسا فأقيم فيها أول مصنع لنسيج القطن على الطراز الحديث سنة ١٧٨٤، ولكن شدة مقاومة المشتغلين بصناعة الغزل والنسيج اليدوية حالت دون توسيع فى تلك الخطة. كما ان كثرة الاضرابات والحروب التى تعرضت لها البلاد فيما بين سنة ١٧٨٩ وسنة ١٨١٥ استنفذت ثروتها وقوتها وقضت على روح الثقة التى لاغنى عنها لقيام المشروعات الاقتصاديةى الكبيرة. وعلى الرغم من المساعدة القيمة التى منحها نابليون للصناعة الفرنسية باتباعه سياسة النظام القارى لمحاربة تجارة انجلترا، فان تلك الساسية عرقلت تقدم الصناعة بقدر ما ساعدته، اذ حرمتها من استيراد الالات جديدة من انجلترا والانتفاع بها فى احياء صناعة البلاد ولهذا استمر التقدم الصناعى بطيئاً فى ذلك العهد.

ويصح اعتبار سنة ١٨٢٥ مبدأ لقيام الثورتة الصناعية فى فرنسا، لان انجلترا فى تلك السنة رفعت الحظر الذى سبق ان وضعته على تصدير الالات الجديدة الى الخارج، فتمكنت فرنسا من التوسع فى استيرادها وتقليدها واستطاعت صناعتها ان تقدم بخطوات سريعة بعد ذلك. هذا فضلا عن التغير العظيم الذى اصاب فرنسا بعد ان تمتعت بعشر سنوات من اسللم وتمكنت من استرداد نشاطها وقوتها. وتخلصت من الاعياء الذى حل بها فى عصر نابليون، ولذا دبت الثقة فى النفوس واتجه اصحاب رؤوس الاموال الى توظيف ثرواتهم فى الصناعات الجديدة والمساهمة فى ارباحها.

تطور الصناعة ونتائجه

كان من مستلزمات تقدم الصناعة فى فرنسات التوسع فى استخراج الفحم والحديد، غير ان فقر فرنسا فى الفحم وصعوبة نقل الحديد الى الفحم قضيا على صناعة البلاد بأن تكون متواضعة فى تقدمها بالنسبة اليها فى انجلترا والمانيا. وقد سبق لنا بيان ان اهم حقول الفحم فى فرنسا تقع فى الشمال الشرقى على مقربة من الحدود البلجيكية، وان استخراج الفحم منها ونقله الى بقية انحاء البلاد يتكلف نفقات كبيرة. اما الحديد فيوجد بكميات وفيرة فى اقليم اللورين، ولكنه كثير الاختلاط بالفسفور ويقع على مسافة كبير من حقول الفحم، ولذا لم تتمكن فرنسا من الاستفادة منه على احسن وجه، لا سيما وان طريقة "بسمر" لم تعرف الا قبيل استيلاء المانيا على اقليم اللورين بسنتين اثنين. ويمكن تقدير مكانة فرنسا الصناعية اذا قورنت بغيرها من الدول الكبرى من ان مقدار الفحم المستخرج منها سنة ١٩١١ بلغ ٣٨.٠٠٠.٠٠٠ طن، اما فى المانيا فبلغ نحو ٢٦٨.٠٠٠.٠٠٠ طن، وفى الولايات المتحدة ٤٥٥.٠٠٠.٠٠٠ طن.

ونظراً لفقر فرنسا فى المعادن نسبياً كانت الصناعات الثقيلة والكبيرة الانتاج اقل اهمية من الصناعات الدقيقة والمحددة الانتاج لأن الاخيرة تلائم ظروف البلاد الاقتصادية كما تلائم ماجبل عليه شعبها من سلامة الذوق وتقدير الفن والجمال. ولهذا امتازت فرنسا بصنع الكماليات وادوات الترف التى لا يمكن انتاجها او استهلاكها بكميات كبيرة، ونجم عن ذلك أن نظام المصانع لم تنجح تماماً فى القضاء على الصناعة المنزلية فى فرنسا كما نجح فى انجلترا، لان الالات لا تستطيع وحدها ان تقوم لانتاج المصنوعات الدقيقة التى تتطلب من العامل مهارة خاصة وذوقاً فنياً راقياً.

وكانت صناعة التعدين، والصناعات المعدنية اسبق من غيرها تاثراً بالثورة الصناعية، اما صناعة المسنوجات فلم تتأثر إلا اخيراً. وقد اشتملت فرنسا سنة ١٨١٠ على نحو ١٥ الة بخارية لنزح مياه المناجم، ثم اخذت تلك الالات فى التزايد السريع فى العدد والتنوع، فبلغ عددها ٦٢٥ الة سنة ١٨٣٠، و ٥٣٢٢ الة سنة ١٨٥٠ و ١٤.٥١٣ الة فى سنة ١٨٦٠، فى حين ان عدد انوال النسيج الألية لم يزيد على ٥.٠٠٠ سنة ١٨٣٤، ثم بلغ نحو ٣١.٠٠٠ سنة ١٨٤٦.

غير ان النهضة الصناعية لم تتقدم جدياً فى فرنسا الا بعد قيام الجمهورية الثالثة سنة ١٨٧١، اى بعد

ان استقرت الحالة السياسية فى البلاد وتقدم العلم والاختراع تقدماً عظيماً بلائم حاجات الصناعات الفرنسية الراقية، ويجعل الالات قادرة على منافسة الايدى العاملة فى صناعة المسنوجات الدقيقة. ومما يشهد بتقدم فرنسا الصناعى فى ذلك العهد ان عدد المخترعات المسجلة فيها زاد من ٢.٧٨٢ سنة ١٨٧٠ الى ١٢.٩٥٣ سنة ١٩٠٥، وزاد مقدار الفحم المستخرج منها فى هذه الفترة من ١٣.٠٠٠طن الى ٣٨.٠٠٠طن وبلغ مقدار الحديد المستخرج سنة ١٩٠٠،٦٠٠.٠٠٠ طن، كما زادت قوة الاتها البخارية نحو ٣٠٠٪فيما بين سنة١٨٩١ وسنة ١٩٠٦.

ولعل احسن مقياس لتقدم فرنسا الاقتصادى فى ذلك الوقت ان مجموع قيمة انتاجها الصناعى زاد من ٥ مليار فرنك سنة ١٨٧٠ الى ١٥ مليار فرنك سنة ١٨٩٧، مع ان فرنسا فلا العام الأول شملت اقليمي الالزاس واللورين وهما من اهم اقاليمها الصناعية وكان فقدهما سنة ١٨٧١ ضربة اقتصادية كبيرة عليها لانها بذلك فقدت اهم موارد الحديد والبوتاس فيها، ونحو ثلث ما كانت تملكه وقتءذ من مغازل القطن الآلية.

وقد ظهر فى فرنسا التخصص الاقليمى فى الصناعة كما فى انجلترا فاشتهر حوض الرون بصناعة المنسوجات الحريرية (ليون)، وحو اللوار الأعلى (سنت اتيين) بالصناعات المعدنية، والاقليم الشمالية الشرقية (ليل) بصناعة المنسوجات الصوفية والقطنية، فى حين ان صناعة النبيذ وهى من اهم الصناعات البلاد قامت فى جميع احواض الانهار الكبيرة فيها. وقد قدر ان نحو ٥٠٪ من مجموع العمال فى تسع مقاطعات فرنسية كانوا سنة ١٩٠١ مشتغلين بالصناعة دون الزراعة، وبلغت تلك النسبة فى المقاطعات الشمالية الشرقية ٦٤٪.

نظام الصناعة

نحت فرنسا نحواً خاصاً فى نظام الصناعة، فصارت بذلك مختلفة عن الدول الصناعية الاخرى، فبينما مالت الصناعة فى انجلترا والمانيا الى زيادة التركز والتوسع، باندماج الشركات بعضها فى بعض وتضخم رؤوس الاموال وكثرة الانتاج، اذ نرى صناعة فرنسا قد مالت الى الفردية اللامركزية، ولم يزد فيها عدد العمال المأجورين على ٥٪ بالنسبة الى عدد اصحاب الاعمال ففى سنة ١٩١٤ قدر ان مجموع المشتغلين بالصناعة فى فرنسا بلغ نحو ١٩.٦٥٢.٠٠٠ نسمة وانقسموا على النحو الآتى:

- ٨.٩٩٦.٠٠٠ من اصحاب الاعمال والمشتغلين لحسابهم الخاص.

- ١٠.٦٥٥.٠٠٠ من العمال المأجورين.

ولذا كانت فرنسا فى ميدان الصناعة ممتازة بالمصانع الصغيرة، كما اشتهرت فى ميدان الزراعة بالملكية الصغيرة. وقد جنت فرنسا من جراء هذا النظام الفوائد الاتية:

١- ضمان النجاح فى صناعات الترف التى تخصصت فيها والتى يتعذر انتاجها فى المصانع الكبيرة.

٢- زيادة العدالة فى توزيع الثروة الاهلية لان الارباح الكبيرة الناتجة عن الصناعة تصل الى عدد كبير من ابناء الامة، بدلاً من ان تكون مقصورة على طبقة صغيرة من اصحاب رؤوس الاموال.

٣- تمتع عدد كبير من السكان بنعمة الاستقلال فى العمل وما صحب ذلك من فضائل الاقتصاد والنشاط والاعتماد على النفس، ولذا استفاد المجتمع من الناحية المعنوية فوائد جليلة.

٤- عدم تعرض فرنسا لكثير من مساوئ الثورة الصناعية التى تعرضت لها انجلترا والمانيا كشدة ازدحام السكان فى المدن وارهاق العمال وشخطهم، واختلال التوازن فى توزيع السكان، واضمحلال الزراعة وتركيز الثروة فى ايد قليلة.

غير ان فرنسا بسبب كثرة مافيها من المصانع الصغيرة تلقى صعوبة فى مواجهة منافسة الدول الصناعية الاخرى التى تقوم فيها الصناعة على اساس الانتاج الكبير، ولكنها مع ذلك لا تتعرض لتلك المنافسة كثيراً بسبب تخصصها فى صناعات الترف وتفوقها فيها بفضل نظامها الصناعى ومواهب شعبها الفنية. وريب فى ان فرنسا احسنت فى اختيار نظام الصناعة الذى يلائمها، وانواع المصنوعات التى اشتهرت بها، لانها بذلك صارت من اكثر الدول تمتعاً بالاستقلال الاقتصادى، وأقلها اعتماداً على التجارة الخارجية، واذا كانت قد حرمت نفسها من المزايا الكثيرة التى تنجم عن كثرة الانتاج الصناعى ورواج التجارة الخارجية، فانها فى الوقت نفسه صارت قليلة التعرض للأزمات الاقتصادية ومشاكل البطالة وغيرها من الولايات التى لم تنج منها دولة صناعية كبرى. على ان فرنسا ليست خلواً من الصناعات والشركات الكبيرة التى تضارع فى ضخامة رؤوس أموالها ووفرة انتاجها ما يوجد من أمثالها فى الدول

الاخرى، اذ ظهرت فيها حديثاً صناعات كبيرة كصناعة السيارات والأسلحة، وعرفت تلك الصناعات كيف تغزو الاسواق وتنافس مصنوعات انجلترا والمانيا وامريكا، ولكن ذلك يعتبر تطورا حديثاً وشاذا فى صناعة فرنسا، ولا تزال تلك الصناعة ممتازة قبل كل شئ بالميزات التى سبق بيانها.

نتائج الثورة الصناعية

يتبين مما سبق ان نتائج الثورة الصناعيةى التى اجملنا شرحها فى الكلام عن انجلترا قد ظهرت جميعاً فى فرنسا ولكن بطريقة مخففة، وذلك نظراً للاختلاف العظيم بين انجلترا وفرنسا من حيث اهمية الزراعة لكل منهما، ونظام الصناعة الذى يميزها. فان كثرة سكان الريف فى فرنسا وقلة المصانع الكبيرة فيها وعدم ازدحام السكان فى المدن الصناعية ازدحاماً شديداً لم يكن من شأنه ان يساعد على ظهور كثير من نتائج الثورة الصناعية المعروفة فى انجلترا ظهوراً جلياً سواء اكان ذلك من الناحية الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية.

openkandl.com

تقدم الصناعة فى المانيا

تأخر ظهور الثورة الصناعية واسبابه

لم تظهر الثورة الصناعية فى المانيا الا حوالى منتصف القرن التاسع عشر، ولذا كانت متأخرة عن فرانسا بنحو ثمانين سنة. ويرجع ذلك التأخر الى اسباب عديدة اهمها:

١- قوة النقابات الطائفية فى المانيا إذ انها بقيت قائمة وقوية حتى منتصف القرن الماضى، على الرغم من المحاولات الكثيرة لاضعافها او الغائها قبل ذلك الوقت، فى حين ان تلك النقابات الغيت فى فرنسا سنة ١٧٨٩ وكانت ضعيفة ومهملة فى انجلترا منذ القرن السادس عشر. ففى عصر النهضة فلا بروسيا عقب معكرة "يينا" كان تحرير الصناعة من قيود تلك النقابات احد الاصلاحات الاقتصادية الهامة التى قام بها (شتاين) و (وهاردنبرج) ولذا صدرت عدة قوانين بين سنة ١٨٠٧ وسنة ١٨١١ وقضت بحرمان تلك النقابات من امتيازاتها وسيطرتها المطلقة على اغلب الصناعات، وباتباع نظام الحرية الصناعية الذى اوجدته الثورة فى فرنسا قبل ذلك بنحو عشرين سنة (اى عدم تقييد حرية العامل بغير اشتراط حصوله على ترخيص من الحكومة بمزاولة مهنته) وبذلك ضعف النقابات فى بروسيا بعد أن زالت الأغراض الاساسية التى بررت قيامها، وحدث مثل ذلك فى بقية انحاء المانيا سواء أكانت خاضعة لنابليون مباشرة او بطريقة غير مباشرة.

غير ان انتصار الرجعية فى المانيا بعد انسحاب نابليون من عالم السياسة أدى الى عودة النقابات الطائفية الى سابق امتيازاتها وسلطانها، والى قيام النزاع بين تلك النقابات وبين مظاهر الحرية الصناعية التى بدت تباشيرها فى انحاء البلاد، وقد حاولت حكومة بروسيا التوفيق بين المصالح المتضاربة فاصرت ١٨٤٥ قانوناً لتنظيم شئون العمال، قضى بالاحتفاظ بأهم فوائد النقابات الطائفية، وبنصيب كبير من حرية الصناعة فى وقت واحد. غير أن ذلك القانون لم يعمل به طويلاً، اذ يعد قيام ثورة سنة ١٨٤٨ طالب العمال المشتغلون بالصناعات اليدوية بعودة النقابات الطائفية الى ماكانت متمتعة به من نفوذ وسيطرة فى العصور الوسطى، وذلك لرغبتهم فى مقاومة الصناعات الآلية الجديدة التى أخذت فى الزيادة السريعة وعرضتهم للمنافسة الخطيرة ولذا صدر فى سنة ١٨٤٨ قانون بالغاء كثير من مظاهر حرية الصناعة التى اعترف بها قانون سنة ١٨٤٥، وباعادة النقابات الى ماكانت ناعمة به من نفوذ عظيم. وكان

ذلك الانتصار للرجعية فى المانيا خطراً كبيراً على نهضة الصناعة فى تلك البلاد لولا ضعف الهمة فى تنفيذ ذلك القانون.

وقد كان من المتعذر على الرجعية ان تقف طويلاً فى وجه التطور الجديد الذى ظهر فى الصناعة وجعلها قوة عظيمة لا يمكن مقاومتها فى أية دولة، ولذا لم تلبث بروسيا وبقية الولايات الألمانية طويلاً حتى عادت الى الاخذ بناصر الصناعة، وبعد سنة ١٨٦٠ صدر التشريع اللازم لضمان حرية الصناعة فى المانيا ثم الغيت النقابات الطائفية نهائياً بقانون اصدره اتحاد المانيا الشمالى سنة ١٨٦٩، وخضعت له جميع الولايات التابعة له. وبذا حصلت المانيا فى ذلك التاريخ المتأخر على حرية العمل التى تعتبر شرطاً اساسياً لقيام الثورة الصناعية، والتى تمتعت بها انجلترا وفرنسا منذ زمن طويل.

٢- شدة تمسك الشعب الألمانى بالزراعة، اعتقاداً منه بأنها الأساس الوحيد لحياة الدولة الاقتصادية، ولذا كانت الصناعة فى نظره جديرة بأن تشغل مكاناً ثانوياً بحتاً بالنسبة الى الزراعة، ولا تستحق من اهتمام المجتمع وتقديره المشتغلين بها بقدر ما تستحقه الزراعة. وقد كان الغرض الاول من الصناعات اليدوية القليلة القائمة فى المانيا حتى منتصف القرن الماضى مجرد سد حاجة المشتغلين بها وتموين الاسواق المحلية الضيقة.

٣- شدة فقر الشعب الألمانى وقلة مالديه من رؤوس الأموال المنقولة، نظراً لكثرة الحروب التى احتملتها البلاد فى عصر نابليون، ولزيادة الواردات على الصادرات مدة طويلة، مما أدى الى نزوح النقود منها بدرجة جعلت من من المتعذر اتمام أبسط المعاملات التجارية. وقد شهد كثير من المؤرخين بانتشار الفقر والجوع بين اكثر سكان الريف والمدن فى المانيا سنة ١٨٣٠ حتى شق على الاغنياء انفسهم ايجاد المال اللازم لتنفيذ المشروعات الاقتصادية بسبب حبس ثروتهم فى الاراضى الزراعية.

وفضلاً عن ذلك فان نظام المصارف فى المانيا كان اعظم التأخر فى ذلك الوقت بدليل أن قوة مصارفها (اى ماملكته من رؤوس الاموال والودائع وحق اصدار النقود) لم تزد سنة ١٨٤٠ على ١ : ٧ من قوة المصارف فى انجلترا وقتئذ، ولا يخفى خطورة الخدمات التى تؤديها المصارف لنظام العالم الاقتصادى منذ قيام الثورة الصناعية، فان الانتاج الصناعى لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة فحسب، بقدر

ما يتطلب نظام الائتمان الذى يساعد على تمويل اصحاب المشروعات الصناعية، ولا يتأتى ذلك إلا بواسطة المصارف.

٤- قلة الاسواق الداخلية والخارجية، فكان يعيب الأسواق الداخلية قلة الاستهلاك بسبب ضعف القوة الشرائية عند الجمهور وتعوده على شظف العيش والاقتصاد الذى وصل الى حد التقتير، هذا فضلاً عما سببته صعوبة المواصلات الداخلية من غلاء الاسعار وقلة المعروض من السلع على اختلاف انواعها. أما الاسواق الخارجية فكانت قليلة بسبب حرمان المانيا من المستعمرات التى تستورد منها ماتحتاج اليه من الخامات، وتصرف فيها ما تنتجه من المصنوعات. كما ان قلة السفن الألمانية جعلت تجارة البلاد الخارجية تحت رحمة الدول البحرية المنافسة لها كانجلترا. وقد سبق لنا بيان ان اتساع تجارة انجلترا الخارجية، وكثرة الطلب عليها من المستعمرات التى يقطنها المهاجرون البريطانويون او سلالتهم، كانا من اهم العوامل فى اسبقية انجلترا فى الثورة الصناعية. وقد كانت المانيا محرومة من كل ذلك.

٥- انقسام المانيا سياسياً مما جعل من التعذر اجماع الراى على تشجيع النهضة الصناعية فى جميع الولايات على السواء. فقد تألفت المانيا بعد سنة ١٨١٥ من ٣٧ ولاية مستقلة داخلياً، وكان لكل منها حرية مطلقة فى سياستها بازاء الصناعة والتجارة، الى ان انضم عدد كبير من تلك الولايات الى الاتحاد الجمركى حوالى سنة ١٨٣٣، وبذا قبلت تلك الولايات تقييد سلطتها فيما يختص بالتجارة، وضمان حرية التعامل التجارى فى داخل الاتحاد. ولكنها استمرت محتفظة بسيطرتها الكاملة على الصناعة فى اقاليمها، وكان اغلب امراء المانيا ينظرون الى الصناعات الناشئة فى ولاياتهم كمورد جديد للدخل، ولذا ارهقوها بضرائب الانتاج وبأنواع المكوس المختلفة، بدلاً من مساعدتها بالاعلانات السخية، ولهذا عملوا على زيادة اسعار المصنوعات وعرقلة التقدم الصناعى او القضاء عليه فى المهد.

تقدم الصناعة قبل سنة ١٨٧١

لم يبدأ تقدم الصناعة جدياً إلا بعد تكوين الامبراطورية سنة ١٨٧١ وذلك نظراً لصعوبة التغلب على العوامل السابقة الا بعد توحيد البلاد تحت إدارة حكومة مركزية قوية. غير أن الفترة الواقعة بين سنة ١٨٤٥ وسنة ١٨٧١ امتازت بنشاط صناعى لا يستهان به، إذ حدثت فيها التغيرات الاقتصادية الجسيمة

التى تلقب باسم الثورة الصناعية، ووضعت فيها دعائم الصناعات الجديدة التى عرفت المانيا بعد سنة ١٨١٥ نعمت بفترة طويلة من السلم فزاد رخاء الشعب وانتشرت روح الثقة فى النفوس وكان ذلك فى الوقت الذى تكون فيه الاتحاد الجمركى وعمل على هدم الحواجز الجمركية التى عرقلت تجارة المانيا الداخلية، ولذا فتحت اسواق جديدة لاستهلاك السلع الألمانية، ونشطت التجارة الداخلية نشاطاً لم تألفه من قبل، وبخاصة بعد ان بدأت المانيا فى مد الخطوط الحديدية وتسهيل وسائل النقل فى بلادها الواسعة.

غير أن ذلك لم يكن وحده كافياً لقيام الثورة الصناعية فى المانيا وسرعة تقدمها، وان كان من الشروط اللازمة لنجاح تلك الثورة بعد ظهورها. على ان المانيا لم تكتف بذلك بل عمدت الى تقليد الصناعة البريطانية ونقلها اليها بحذافيرها، لكى تختصر الطريق وتصل من اقرب سبيل الى ما وصلت اليه انجلترا من التقدم الصناعى بعد جهد طويل. وقد تحقق ذلك بسبب توسع المانيا فى استيراد الآلات الجديدة من انجلترا واستقدام العمال من تلك الدولة ليساعدوا على انساء المصانع فيها وارتها وتعليم العمال الألمان فنون الصناعات الجديدة. وبهذه الوسيلة نهضت صناعة المانيا نهوضاً سريعاً عوض على البلاد ما خسرته من الوقت قبل ظهور الثورة الصناعية فيها، ومكنها من ان تدخل بعد زمن قصير فى ميدان المنافسة الشديدة مع الدول الأعراق منها فى الصناعة، ومن أن تتغلب عليها فى كثير من النواحى.

ويستدل على مبلغ تقدم الصناعة الألمانية فى تلك الفترة من اطراد تقدم صناعة المنسوجات القطنية، ويتبين ذلك مما يأتى:

استهلاك القطن الخام سنوياً

السنة	مقدار القطن المستهلك
من ١٨٣٦ – ١٨٤٠	١٨.٥٠٠.٠٠٠ رطل
من ١٨٥١ – ١٨٥٥	٥٦.١١٠.٦٠٠ رطل
من ١٨٦١ – ١٨٦٥	٩٧.٥٦١.١٠٠ رطل

وكذلك زادت مغازل القطن فى المانيا ١٢٢٪ فيما بين سنة ١٨٥٢ وسنة ١٨٦٧ وبلغ انتاج البلاد سنة ١٧٧١ نحو ٨١٪ من خيوط القطن اللازمة لصناعة المنسوجات فيها، فى حين ان انتاجها لم يزد على حوالى ٣٠٪ سنة ١٨٣٦، ولذا شعرت انجلترا سنة ١٨٧١ بمنافسة المنسوجات القطنية الألمانية.

ولم يكن ذلك التقدم مقصوراً على صناعة المنسوجات القطنية فحسب بل شمل كذلك صناعة المنسوجات الحريرية والصوفية والتيلية، بدليل أن استهلاك الحرير الخام زاد فى المانيا من ٦٠٠.٠٠٠ رطل فى سنة ١٨٤٠ الى نحو ١.٩٠٠.٠٠٠ رطل سنة ١٨٧٠، وكانت انجلترا ومستعمراتها اكبر الأسواق المستهلكة للمنسوجات الحريرية الألمانية.

وقد صحب هذا التقدم العظيم فى صناعة ألمانيا تركز الصناعات الرئيسية فى الاقاليم الملائمة لها كما حدث فى انجلترا، فقامت صناعة المنسوجات القطنية والصناعات المعدنية على اختلاف انواعها فى حوض الروهر، وهو اغنى اقاليم المانيا فى الفحم واكثرها رقياً فى المواصلات، وقامت صناعة المنسوجات الصوفية فى سكسونيا، والمنسوجات الحريرية فى حوض الرين، والمنسوجات التيلية فى سيليزيا.

وأهم ما يلفت النظر فى تقدم صناعة المانيا فى ذلك العهد شدة الاهتمام بمجرد تقليد الصناعة البريطانية، ولذا اكتسبت المصنوعات الألمانية فى بادئ الامر سمعة سيئة فى الاسواق بسبب حسن مظهرها وقلة جودتها اذا قورنت بالمصنوعات البريطانية، ويعزى ذلك الى ان المانيا حاولت انتزاع الاسواق من انجلترا فى اقصر وقت وبأقل جهد، فلم تترفع عن التغرير بالمشترين واجتذابهم الى شراء سلعها الرخيصة الثصمن والمشابهة للسلع البريطانية. عير أن ألمانيا عرفت بعد قليل خطأ تلك السياسة

وعظم الضرر الذى يلحق بتجارتها بسبب سوء السمعة فبذلت مجهوداً جباراً للتغلب على ذلك والاقلاع عن تلك الخطة.

نتائج الثورة الصناعية

لم تتاثر المانيا بنتائج الثورة الصناعية بقدر تاثر انجلترا بها، سواء اكان من الناحية الاجتماعية ام الاقتصادية ام الساسية، وذلك لان النهضة الصناعية فيها لم تكن من ثمرات التفكير المستقل والتجارب الشاقة كما كانت فى انجلترا، وانما نقلت اليها نقلا واقتبست اقتباساً، دون ان يدفع الشعب الألمانى ثمناً لذلك بتغير تقاليده ومشاربه وانظمته كما فعلت انجلترا، ولا ريب فى ان تلك الملاحظة تنطبق تماماً على بقية الشعوب التى اقتبست الصناعة الحديثة من انجلترا كفرنسا وايطاليا، ولكنها اكثر انطباقاً على المانيا واليابان، نظراً لمهارة هاتين الدولتين فى نقل الصناعة اليهما نقلاً كاملاً وسريعاً وفجائياً بطريقة لا مثيل لها فى بقية الدول. ولعل هذا هو السبب فيما يشاهد جلياً من التناقض الغريب والاختلاف الشديد بين حالة المانيا (او اليابان) الاقتصادية التى بلغت حداً من الكمال والتفوق تغبط عليه حقاً، وحالتها المعنوية وانظمتها الاجتماعية بل السياسية ايضاً، التى تتم عن مسحة العصور الوسطى، ولا تتفق فى كثير من النواحى مع روح العصور الحديثة. ولا يقصد بذلك ان المانيا لم تتأثر تاثراً بليغاً بسبب قيام المدن الصناعية الكبيرة فيها حيث يحتشد السكان وتظهر قوة الرأى الثعام، إذ لا مشاحة فى ان الثورة الصناعية قد انتجت فى المانيا نتائج شبيه بالتى انتجتها فى انجلترا كزيادة الثروة الاهلية وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة نفوذ العمال الخ. غير أن تلك النتائج تعدلت كثيراً بسبب الميزات الالمانية التى لا دخل للصناعة فيها كقوة الروح العسكرية فى الشعب وشدة ميله الى النظام وإطاعة الرؤساء، وغير ذلك من الصفات التى حالت دون نجاح الحكم الدستورى فى البلاد نجاحاً كاملاً، او تقدم مركز المراة فى المجتمع بقدر ما وصل اليه فى انجلترا او فرنسا.

تقدم الصناعة بعد سنة ١٨٧١

كان توحيد الامبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١ حادثاً اقتصادياً كبيراً بقدر ماكان حادثاً سياسياً عظيماً، فان التقدم الصناعى البطئ الذى سبق ذلك التاريخ بنحو عشرين سنة تحول الى تقدم سريع جداً بهر

الانظار وصار من اهم مظاهر تاريخ اوربا الحديث. ويرجع ذلك النجاح الفذ الذى اصابته صناعة المانيا بعد توحيد البلاد الى القضاء على جميع العوامل التى عرقلته من قبل، وظهور عوامل اخرى بعيدة الاثر فى تشجيعه وتسديد خطاه ويتبين ذلك مما يأتى:

١ – ان تكوين الامبراطورية الألمانية سمح لألمانيا ان تتبع سياسة اقتصادية واحدة، رمت قبل كل شئ الى تشجيع الصناعة وانهاضها، فقد لعبت حكومة الامبراطورية دوراً هاماً بارزاء الصناعة ولم تبخل عليها بالاعانات الكبيرة والحماية الجمركية الشديدة، وانشأت لخدمتها اسطولاً حربياً وتجارياً قوياً، وسخرت قناصلها فى نشر دعاية عظيمة لها ودراسة حاجات الأسواقالبعيدة واذواق اهلها، ودخلت فى ميدان الاستعمار لكي تحصل على ماتبقى من الاقاليم الغنية فى افريقية والشرق الاقصى- وجزائر المحيط الهادى، وبالجملة فان حكومة الامبراطورية قامت بكل انواع المساعدة لصناعة البلاد اعتقاداً منها بأن تقدم الصناعة يزيد قوة الدولة وثروتها ويرفعها الى مصاف الدول العظمى.

٢ – ان انتصار المانيا على فرنسا فى الحرب السبعينية زاد ثروة البلاد المالية الطبيعية زيادة كبيرة كان لها اكبر اثر فى تشجيع الصناعة فيها، اذ أن المانيا استولت من فرنسا على غرامة حربية كبيرة مقدارها خمسة مليار فرنك، فزادت رؤوس الاموال فيها زيادة فجائية عظيمة، وتوافرت للصناعة الاموال اللازمة لتقدمها. كما أن المانيا استولت على اقليمي الألزاس واللورين وكانا من اهم اقاليم فرنسا الصناعية وبخاصة فى صناعة المنسوجات والتعدين، نظراً لثروة اللورين فى الحديد والألزاس فى البوتاس. وبهذه الوسيلة زادت ثروة المانيا الطبيعية كما زاد انتاجها الصناعى زيادة عظيمة، بقدر ما خسرت صناعة فرنسا خسار كبيرة، واستمرت تعانى نتائجها الوخيمة حتى قيام الحرب الكبرى سنة ١٩١٤.

٣– توسع اسواق المانيا الداخلية بسبب عناية الحكومة بتسهيل المواصلات وتقليل نفقاتها، وبسبب سرعة تزايد السكان وارتفاع مستوى معيشتهم وتقدم قوتهم الشرائية. وتظهر اهمية هذا العامل الذى كان من النتائج غير المباشرة لتكوين الامبراطورية، من ان سكان المانيا زادوا فى العدد فيما بين سنة ١٨٧١ وسنة ١٩١٠ من ٦٤.٠٥٨.٧٩٢ نسمة، وبهذه الوسيلة لقيت صناعة المانيا اكبر تشجيع بسبب اتساع الاسواق الداخلية والخارجية معاً.

وقد نجم عما سبق ان اخذت صناعة فى التقدم بخطوات واسعة فى جميع النواحى، فمن زيادة هائلة فى النشاط الصناعى وانتاجه، الى تدعيم الصناعات القائمة وتوسيع نطاقها كصناعات النسيج والالات،

وانشاء صناعات لا تقل عنها اهمية كالصناعات الكهربائية والكيماوية. وقد صحب كل ذلك تفوق الصناعة على الزراعة تفوقاً حاسماً، وقيام نظام المصانع على انقاض الصناعات المنزلية الريفية، وكثرة مهاجرة السكان الى المدن الصناعية، وميل الصناعة الى التضخم والتركز، وتنظيم الانتاج تحت سيطرة النقابات الانتاجية وسيجد القارئ شرح كل ذلك فيما يلى:

غير ان التقدم الصناعى السريع الذى بدأ سنة ١٨٧١ اصطدم سنة ١٨٧٤ بازمة اقتصادية شديدة مشابهت من وجود عديدة الازمة الاقتصادية التى حلت بالعالم سنة ١٩٢٩ وان كانت اقل منها حدة ومدى. وقد استمرت المانيا تتخبط فى غياهب تلك الازمة وتحاول اعادة التوازن والاستقرار الى شئونها الاقتصادية حتى سنة ١٨٩٠، وبعدئذ دب النشاط فى صناعتها مرة اخرى وعادت الى التقدم والتوسع، حتى صارت المانيا من ارقى دول العالم الصناعية.

وقد امتازت نهضة المانيا الصناعية فى الازمنة الحديثة بميزات واضحة يمكن تلخيصها فيما يأتى:

١ – التوسع العظيم فى استخراج الفحم والحديد، نظراً لغنى المانيا فى هذين المعدنين. ولذا كانت الصناعات الثقيلة القائمة على الحديد والصلب رمزاً للصناعة الألمانية، كما تعتبر المنسوجات القطنية رمزاً للصناعة البريطانية والمنسوجات الحريرية رمزاً للصناعة الفرنسية.

ويوجد الفحم فى المانيا فى حقول متعددة أهمها حوض الروهر واقليم وستفاليا وسيليزيا العليا واقليم السار، كما يوجد ايضاً فى حقول ثانوية كسيليزيا السفلى وسكسونيا. وقد قدر ان الفحم الموجود فى حوض الرهور وحده يكفى كل حاجة المانيا قروناً عديدة، ولا يقل عن هذا الحوض فى الثروة اقليم سيليزيا العليا (الذى اصبح الآن تابعاً لبولنده).

وقد امتلكت المانيا ٣١٨ منجماً للفحم سنة ١٩١٠ وانتجت تلك المناجم فى مجموعها نحو ١٥٣.٠٠٠.٠٠٠ طن سنوياً، مع ان انتاج الفحم لم يزد على نحو ١٠٩.٠٠٠.٠٠٠ طن سنة ١٩٠٠، وفى سنة ١٩١٤ كانت المانيا ثالثةدول العالم فى مقدار ما انتجته من الفحم، ولم يسبقها فى ذلك سوى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى.

اما الحديد فيتوفر وجوده فى جهات عديدة كحوض الرين الأوسط واقليم اللورين ووستفاليا وشرقى سلييزيا. وقد استفادت المانيا كثيراً من اختراع طريقة (بسمر) سنة ١٨٦٨ اذ تمكنت بذلك من الانتفاع من حديد اللورين المختلط بالفسفور. ونظراً لما حدث من التقدم فى طرق المواصلات فى ذلك القت وفى وسائل صهر الحديد، فان انتاج الحديد فى المانيا زاد زيادة هائلة حتى سبقت تلك الدولة انجلترا فى هذا الميدان سنة ١٩٠٣ واصبح لا يفوقها فى الانتاج سوى الولايات المتحدة.

وتظهر أهمية الفحم والحديد لألمانيا من أن خمس جميع المستغلين بالصناعة فيها قبيل الحرب العالمية الأولى كان موظفاً فى صناعة استخراج المعادن وصهر لحديد، كما كان اقليم الروهر، وهو أغنى اقاليم اوربا قاطبة فى الفحم، اكثر جهات المانيا ازدحاماً بالسكان واكبر مراكز الصناعة فى تلك البلاد وتملك المانيا عدا الفحم والحديد مقادير كبيرة من المعادن الأخرى كالنحاس والرصاص فى جبال هارتز والزنك فى سليزيا، والنيكل فى سكسونيا، والبوتاس (الذى تكاد المانيا تحتكره) فى الأقاليم المجاورة لها نوفر وبرونزيك ومجد بورج، وبذا توافرت لالمانيا جميع المعادان اللازمة لنجاحها فى الصناعة، وكانت تلك البلاد من هذه الناحية متفوقة كثيراً على كل من انجلترا وفرنسا.

٢- التقدم العظيم فى صناعة الالات الزراعية، فان المانيا تقدمت كثيراً فى صناعة الالات على اختلاف انواعها، اشتهرت بها مراكز عديدة فى البلاد، ومثال ذلك شهرة مجد بورج بآلات استخراج سكر البنجر، وليبزج بآلات الطباعة، وبرلين بالآلات الكهربائية، وسولنجن بالآلات القاطعة، ودرسدن بآلات صنع الشكولاته، وشمنتز بآلات صنع الدنتلا والجوارب، هذا فضلاً عن صناعة بناء السفن التى نمت فى المانيا نمواً سريعاً، وكانت اهم مراكزها هامبرغ وبرمن.

٣- تفوق المانيا فى الصناعة الكهربائية والكيماوية تفوقاً معترف لها به من الجميع، ويعزى ذلك الى شدة عنايتها بالتعليم الفنى وبتطبيق النظريات العلمية والاستفادة منها عملياً. وتبين سرعة تقدم هذين النوعين من الصناعات من ان عدد المشتغلين بصناعة الآلات الكهربائية كان حتى سنة ١٨٨٢ ضئيلاً بحيث لم يستحق الذكر فى الاحصاءات الرسمية، ولكنه بلغ فى سنة ١٨٩٥ ١٥.٠٠٠ نسمة، وسنة ١٩٠٢: ٥٠.٠٠٠ نسمة، وسنة ١٩١٠ نحو ١٠٠.٠٠٠ نسمة، كما زاد عدد المصانع المشتاغلة بانتاج

المعـدات الكهربائيـة مـن ١٥٩ سـنة ١٨٩٠ الى ٥٨٠ سـنة ١٨٩٠ الى ٥٨٠ سـنة ١٩٠٠، ولـذلك استطاعت المانيا انتاج كل حاجاتها من الآلات الكهربائية، وصـدرت مقـادير كبـيرة منهـا الى جميـع الأسواق حتى انجلترا وفرنسا.

اما الصناعات الكيماوية فقد بلغت المانيا فيها شاوا بـز جميـع الـدول الأخـرى، ففـى ١٩٠٠ كانـت محتكرة لاربعة اخماس مواد الصباغة فى العالم، ولعدد كبير مـن العقـاقير الطبيـة المسـتخرجة مـن قطـران الفحم. وقامت اغلب الصناعات الكيماوية فى حوض نهر الرين ونهر المين.

٤ – التقدم المعتدل فى صناعة المنسوجات، فان تلك الصناعة بعد أن كانت اهم صناعات المانيا قبـل قيـام الامبراطورية اصبحت ثانوية بالنسبة الى الصناعات المعدنية الثقيلة التى قامت عليها عظيمة المانيا فى الازمنة الحديثة ويرجع ذلك الى شدة منافسة انجلترا وفرنسا لالمانيا فى المنسوجات القطنية والحريرية، والى عدم تغلب نظام المصانع تماماً على صناعة الغزل والنسيج المنزليـة لاسـيما فى انتـاج المنسـوجات التيلية والحريرية. على ان تقدم المانيا فى صناعة المنسوجات كان مما لا يستهان بـه، فقـد زاد اسـتهلاك القطن فى اواخر القرن الماضى سوى انجلترا والولايات المتحدة، وتقوم صناعة تلـك المنسـوجات فى ولايات المانيا الجنوبية مثل بفاريا وروتنبرج، اما صناعة المنسوجات الصوفية فاهم مراكزها سكسونيا وحوض الرين الأوسط.

٥ – كثرة تنظيم الصناعة وميلها الى التضخم والتركز، ولعل ذلك اهم ما يميز المانيا عن بقيـة دول أوربـا الصناعية. غير أن نزعة التضخم فى الانتاج وفى رؤوس الاموال، والتركز فى إدارة الشركات المتشابهة فى وظائفها، من ميزات الصناعة الحديثة فى جميع الدول، لما تسببه من الفوائـد الجليلـة كالاقتصـاد فى نفقات الانتاج كلما زاد مقداره، وقبات الأسعار، وتقليل اضرار المنافسة بين المنتجين، وزيادة النجاح فى التجارة الخارجية. ويحدث تضخم الشركات باندماج بعضها فى بعض بسبب تغلب القـوى منهـا على الضعيف ومن احسن الأمثلة لذلك شركة كروب ومركزها فى مدينة اسـن فى خـوض الروهـر. فقد كانت تلك الشركة سنة ١٩١٠ مالكة لستة مناجم للفحم، ولعدد كبير من مناجم الحديد، وستة مصانع لصهر الحديد وصنع الفولاذ، ومصنع لبناء السفن، كما بلغ عدد مستخدميها نحـو ٧٠.٠٠٠

موظف، والمرتزقين من اجورها نحو ٢٥٠.٠٠٠ نسمة. وقد نشأت هذه الشركة كغيرها من الشركات بطريق الاندماج كما بيننا.

وكان تضخم الشركات اوضح مايمكن فى صناعة التعدين والآلات الفولاذية والمعدات الكهربائية، وكذلك فى المصارف المالية، حتى بلغ التضخم فى بعض الحالات درجة انذرت باستيلاء شركة واحدة على جميع فروع صناعة معسنى كصناعة الآلات الكهربائية فى كل انحاء الامبراطورية.

اما نزعة التركز فى إدارة الشركات بغرض تقليل المنافسة بينهما وخدمة مصالحها المشتركة فقد اتخذت اوضاعاً مختلفة، فمن اتفاق بسيط بين الشركات المنافسة على تحديد الأسعار وتعيين الأسواق وتقسيم الأرباح فيما بينها بطريقة عادلة، ويسمى ذلك باسم (اتفاق الفوائد) الى انشاء نقابات انتاجية تعرف باسم كارتل وتقوم تلك النقابات على أساس تعاقد الشركات على منع التنافس بينها فى الاسعار ويتبع ذلك تحديد مقدار الانتاج ونوعه وتعيين الاسواق التى يباع فيها، غير ان الشركات المتعاقدة تحتفظ بشخصيتها المعنوية وإدارتها المستقلة، وان قبلت تحديد سلطتها بالقيود التى يفرضها عليها الاشتراك فى النقابات الانتاجية ولذا اختلفت تلك المقابات فى المانيا كثيراً عن مثيلاتها فى الولايات المتحدة حيث تعرف باسم (**Trust**) وذلك لأن تلك النقابات الأخيرة قد مرت بجميع مراحل تكوين الكارتل ثم انتهت باندماج الشركات المتعاقدة تحت إدارة واحدة تمثل فيها التركز والتضخم والاحتكار بأجلى معانيها. وما ذلك الا لأن حكومة الولايات المتحدة، نظراً لخوفها من الاحتكار، اصدرت تشريعاً لمحاربة الذى خشيته، اذ ان الشركات اضطرت الى الاندماج بعضها فى بعض تخلصاً من الوقوع تحت طائلة التشريع. ولم يحدث فى المانيا ذلك التطور الاخير للنقابات الانتاجية لانه لم يصدر فيها مثل ذلك القانون.

وقد بلغ عدد النقابات الانتاجية فى المانيا سنة ١٩١٤ حوالى ٣٨٥ نقابة ولم يزد عمر اغلبها من مبدأ القرن الحالى عندما اشتدت الرغبة فى تقوية مركز المانيا الصناعى وضمان تفوقها فى الاسواق الخارجية. وقد شملت النقابات الانتاجية جميع فروع الصناعة فى المانيا، وكان اعظمها اهمية واكثرها ثروة وابعدها نفوذاً النقابات الخاصة بصناعة الحديد والقولاز واستخراج الفحم، وكان عددها نحو ٨١ نقابة. وتظهر صحة ذلك من أن نقابة الفحم فى وستفاليا وحوض الرين التى تكونت سنة ١٨٩٣ كانت مسيطرة

سيطرة تامة على تجارة الفحم فى الشمال الغربى من المانيا وفى اغلب اقاليمها الوسطى، وكذلك كانت صناعة الفولاذ، وهى على جانب عظيم من الأهمية، خاضعة تماماً لخضوع لاتحاد مصانع الفولاذ الذى تكون سنة ١٩٠٤ فى مدينة دسلدورف.

ولا ريب فى ان قيام النقابات الانتاجية يعتبر من وجوه كثيرة رجوعاً الى نظام النقابات الطائفية التى كانت قائمة فى العصور الوسطى، والتى رمت الى نفس الاغراض التى ترمى اليها النقابات الانتاجية، كتقليل المنافسة وتحديد الأسعار والانتاج، وعمل كل ما يعود بالفقائدة على المنتجين وان كان غير متفق مع مصلحة المستهلكين.

وعلى الرغم من انتشار النقابات الانتاجية فى جميع الدول الصناعية، فانه يصعب اجماع الرأى على تحبيذها او استنكارها نظراً لكثرة مالها من الفوائد والمضار، وتتلخص فوائدها فيما يأتى:

١- يضمن المنتجون الحصول على ارباح ثابته وعالية، ولذا تزيد مقدرتهم على توسيع الانتاج وتحسينه واستخدام احدث الوسائل العلمية لتحقيق ذلك، فيستفيد المنتج بسبب زيادة الارباح كما يستفيد المستهلك بسبب جودة المصنوعات وثبات اسعارها.

٢- ينعم المجتمع عامة والطبقات العاملة خاصة باستقرار للصناعة وقوة الشركات الصناعية وعدم التنافس بينها، لأن ذلك يؤدى الى جودة المصنوعات وقلة تقلب الاسعار وضمان العمال لارزاقهم واعمالهم.

٣- يزيد النجاح فى التجارة الخارجية بسبب تقسيم الأسواق بين الشركات المختلفة وعدم التنافس بينها، وبذا تستطيع ان توجه كل عنايتها ان التغلب على منافسة الشركات الاجنبية فى تلك الأسواق، وتتمكن من تخفيض أسعارها الى اقل أحد ولو أدى هذا إلى تحمل خسائر مؤقتة، لأنها تضمن الأرباح الكبيرة فى اسواق البلاد الداخلية.

٤- ترحب الحكومة بقيام النقابات الانتاجية لأن ذلك يساعدها على سهولة الاشراف على شئون الصناعة، وعلى الحصول على ماتحتاج اليه من المصنوعات بأقل ثمن واحسن نوع وفى اقصر وقت، ولهذا الاعتبار اهميته فى وقت الحرب عندما تحتاج الحكومة الى تموين جيوشها واساطيلها بالملابس والذخائر والمعدات الحربية الكثيرة والمتنوعة.

٥- يرحب الاشتراكيون بتلك النقابات مع مايعرف عنهم من مقت الراسمالية، ومع ان تلك النقابات اكبر مظهر لقوة الراسمالية وسيطرتها الغشومة، وذلك لاعتقادهم بأن توحيد الصناعات الهامة تحت أشراف تلك النقابات انما هو خطوة كبيرة نحو تحقيق سياستهم التى ترمى الى امتلاك الامة للمرافق العامة فى الدولة، وللصناعة بنوع خاص.

اما مضار النقابات الانتاجية فأهمها:

١- انها تقضى على الصناعات الصغيرة، وعلى رؤوس الأموال القليلة وتدفع بها أما الى الاندماج فى الشركات الكبيرة او الى الافلاس، ولا يتفق ذلك مع مصلحة الأمة فى شئ، نظراً لتركز السيطرة على الصناعة وعلى ماتدره من الارباح الكبيرة فى ايد قليلة، وبذا تحرم اكثرية الأمة مما تعتبره نصيبها العادل من الثروة الأهلية لأنه لولاها لما حدث انتاج او استهلاك.

٢- ان ثبات الاسعار يجعلها غير خاضعة لقانون العرض والطلب، فيحرم جمهور المستهلكين من فوائد كثرة الانتاج وشدة التنافس بين المنتجين.

٣- ان زيادة الاسعار فى الاسواق الداخلية بالنسبة اليها فى الاسواق الخارجية لا يتفق مع العدالة، لأنه يقضى بتفضيل المشترين من الأجانب على المشترين من اهل المانيا، مع ان السلع المبيعة هى من صنع الاخيرين ومن ثروة بلادهم.

٤- ان المهيمنين على النقابات الانتاجية يعتبرون ملوكا غير متوجين لما يتمتعون به ثروة عظيمة وتحكم مطلق فى حياة الدولة وسيطرة تامة على الاسعار والانتاج، ولأنهم لا يخضعون نفوذهم العظيم لسلطة الحكومة التى تمثل إرادة الشعب، وليس يبعد ان يجنحوا الى إساءة استخدام نفوذهم واستغلاله لخدمة مصالحهم الخاصة او مصالح الشركات التى يشرفون عليها.

وسواء اكانت فوائد النقابات الانتاجية اكثر من اضرارها ام اقل منها فلا مراء فى أن تلك النقابات قد اصبحت من مميزات الصناعة الحديثة التى لا مفر منها، وانها قد عادت بالفوائد الجمة على المانيا، اذ لولاها لما تمكنت تلك البلاد من سرعة التفوق فى الصناعة على الرغم من حداثة عهدها بها، ومن ان تصل الى ما وصلت اليه من مكانة سامية بين دول العالم الصناعية والتجارية.

مقـــدمـــة

ليست مهمة وضع كتاب فى تاريخ الفكر الاقتصادى من الامور الهينة، بسبب اتساع الموضوع وتشعبه وتعذر الالمام بكل نواحيه ولو إلماماً سطحيا فى مجلد واحد، ولذا اضطررنا فى هذا الكتاب إلى قصر البحث على عدة دول فاقت فى تقدمها الاقتصادى بقية الدول الأخرى، وكانت نموذجاً لتلك الدول فيما حدث فيها من تطور عظيم فى القرن الماضى.

وفضلا عن ذلك فقد اضطرنا إلى إغفال دراسة كثير من موضوعات التاريخ الاقتصادى، كنظام الضرائب، والمالية العامة، والتشريع الاجتماعى، وشئون العمال الخ، وقصرنا الكلام على أربعة موضوعات كبرى، وهى الزراعة، والصناعة، وطرق المواصلات، والتجارة.

ومع كل ذلك الاقتضاب فى معالجة الموضوع فإن الرغبة فى أن لا يخرج الكتاب عن الحجم المعقول، حملتنا على الاقتصاد فى الشرح، وتركيز العبارة تركيزاً لم يألفه القارئ فى كتب التاريخ على الأخص، وعذرنا فى ذلك أن كل فصل من فصول الكتاب كان من الجائز أن يكون مجلداً قائماً بذاته، لأنه يدرس موضوعاً ظهرت فيه مؤلفات عديدة، وليس من السهل الالمام بشتاته فى صفحات قليلة.

ولنا عظيم الرجاء فى أن نكون قد وفينا الموضوع بعض حقه، ونأمل أن يجد القارئ فيه عوناً له على تفهم مشكلات أوربا فى الوقت الحاضر، وعلى التفكير فيما عسى أن يؤدى إليه تطور مصر الزراعى والصناعى من تغيرات اقتصادية واجتماعية فى السنوات المقبلة. فإن مصر وإن كانت مهد المدنية، وأعرق الأمم تاريخاً، مازالت على فاتحة طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى، ومن مصلحتها أن تقتفى آثار الدول التى سبقتها فى ذلك الطريق، وتتعلم من تجاربها، والله ولى التوفيق.

المؤلف